# فەیلی

السنة الثانية والعشـرون - كانون الاول / ديسمبر ٢٠٢٥

العدد 264

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

264

السنة الثانية والعشرون
كانون الاول / ديسمبر ٢٠٢٥

صورة الغلاف:

14 ١٥ عاماً على قرار الجينوسايد..
الكورد الفيليون يطالبون بتنفيذ القانون

22 "القبج".. طائر الكورد القومي مهدد بالانقراض

54 بابا نويل يربك الأسواق العراقية

58 أرقام "النقد الدولي" تفضح المستور:
الأقلية المترفة تستحوذ على حصة الأسد من الموازنة

اقرأ في العدد ايضاً

86 الرواتب مهددة..
انكماش السيولة يضغط على المصارف العراقية

100 طوفان سكاني ..
يصطدم بعجز الخدمات والعمل والسكن

108 السيول ..
تهديدات متواصلة وفرص مائية ضائعة


أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 2016
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

كلمـــة العدد

## العام الجديد ومهام بلا نهاية

أي ألم مرّ بنا علمنا الصمود والمقاومة، وأي لحظة سعادة أضاءت أعماق قلوبنا لم تمنعنا من القول: لقد انتهى العام ووصلنا إلى هذه المرحلة. في لحظة تقييم ما حدث والاستعداد لما هو آتٍ، اخترنا الصمت، رغم أن نتائج أعمالنا تشير بوضوح إلى قوتنا التي قد لا يراها احيانا الآخرون.

ونحن على أعتاب العام الجديد، يصبح أخذ قسط من الراحة أمرا طبيعيا ليتيح لنا التنفس والتجديد. لكن لا نحن، ولا أي جهة إعلامية، نملك الحق في التوقف عن العمل؛ فقد ارتدى العام الجديد ثوبه، وفي عمق صمته الفضي يتجسد أفق بعيد المدى، ليبدأ فصل عمل جديد بلا نهاية.

كل يوم نكتب فيه قصة مختلفة، ونستقبل مواضيع و أحداثا تمنحنا مواصلة العمل، رغم أنها لا تزال مجهولة، مثل خبر طارئ أو تقرير عن حدث مؤلم أو لطيف. وكما هي عادة شفق، يتجه نظرنا دائما نحو النافذة التي تسمح للضوء بالدخول، لتضفي في نهاية العام مزيجا من الألوان مليء بالعطاء.

نجاح أي مؤسسة إعلامية لا يقاس بالصدفة، ولا بمجرد التحري عن دقة الأخبار والتقارير، بل هو نتيجة استراتيجية واضحة، وهوية سرد متكاملة، والانضباط في إدارة البيانات، ورأس مال اجتماعي يستمد قوته من الثقة العامة.

عندما نفهم هموم الناس وحزنهم و مسراتهم، نصبح قادرين على تشخيص حلول فعالة لمشاكلهم. القارئ الذي يضيف قيمة للمشروع، والمعيار الذي يُقاس به تميز العمل، هما القوة الدافعة التي ترتبط برمزية مؤسسة إعلامية ناجحة ومستدامة. هذه الإنجازات، إلى جانب الإنتاج تبدأ من نقطة الاستقلالية في العمل واتخاذ القرار.

أي معالجة صحيحة لأي موضوع، إذا عرضت بطريقة خاطئة، لن تصل إلى مقصدها. في مؤسسة شفق، بعيدا عن القلق بشأن الحفاظ على موقعها، يتركز التصميم على الوصول إلى المصدر الموثوق والمتعدد المنصات.

التطلع نحو التطور يتطلب صرحا معماريا متينا يتكون من: الهوية، الثقة، الحداثة، الاستدامة، والتعليم المستمر. بلا شك، لهذه الأسس أثر مباشر على مجمل أعمال شفق ومستقبلها، وهو المستقبل المرتبط بالسياسة الإنتاجية، والانضباط، وإدارة البيانات، والأخلاقيات المهنية.

لكي تظل مؤسستنا مركزا حيا وفعالا، لا ينبغي المساومة على القيم الأساسية، حتى لا تتحوّل النتائج إلى سلبية.

مبارك للجميع العام الجديد..

رئيس التحرير

فيلي :

**لـم يكـن عـام 2025 مجـرد دورة زمنيـة عاديـة فـي التقويـم السياسـي العالمي، بـل كان العام الـذي أُعلن فيه بدء عصر "الواقعية الخشنة".**

# العالم في ٢٠٢٥..
# عام الصفقات الشاقة واختبار الردع

ومع عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض في العشرين من كانون الثاني/ يناير، دخل العالم في سلسلة من التحولات الدراماتيكية التي أعادت رسم خرائط النفوذ، من خنادق أوكرانيا المتجمدة إلى رمال غزة وصولاً إلى الممرات المائية الحيوية في البحر الأحمر وبحر الصين الجنوبي.

بالمجمل، لم يكن عام 2025 عاماً هادئاً في السياسة الدولية، لكنه أيضاً لم يكن "نهاية نظام" بقدر ما كان انتقالاً عملياً نحو تغليب الحسابات الثنائية والردع والمصالح المباشرة على لغة القواعد والمؤسسات، مع بقاء المؤسسات حاضرة لكن بفاعلية أقل في لحظات الاختبار.

"أميركا أولاً"

مع تنصيب دونالد ترمب لولاية ثانية في 20 كانون الثاني 2025، بدأت الإدارة الجديدة بإصدار حزمة أوامر أعادت ترتيب أولويات الداخل والخارج، أبرزها إطلاق مسار الانسحاب الأميركي من اتفاق باريس للمناخ عبر إخطار رسمي للأمم المتحدة.

في الداخل، اتسع ملف الهجرة مع تسارع الاعتقالات والإنفاذ وتبدل التكتيكات نحو ملاحقات ميدانية أوسع، وفق تتبعات وتقارير رسمية وتحليلات صحافية لبيانات حكومية.

وفي ملف الإجهاض، برز تشديد تنفيذي على مسارات محددة، من بينها إعادة تفعيل "سياسة مكسيكو سيتي" الخاصة بالمساعدات الخارجية، إضافة إلى خطوات داخل مؤسسات اتحادية بينها وزارة شؤون المحاربين القدامى

الشرق الأوسط: مواجهة مباشرة ثم إدارة للأزمة

شهد حزيران 2025 مواجهة جوية وصاروخية مباشرة بين إيران وإسرائيل استمرت نحو 12 يوماً، وانتهت بوقف إطلاق نار دخل حيز التنفيذ في 24 حزيران بوساطة أميركية وبمشاركة قطرية، مع حديث عن خروقات في الساعات الأولى قبل أن يستقر المسار.

وفي تشرين الأول 2025 برز مسار تفاوضي مرتبط بخطة مرحلية لوقف النار في غزة، ووقع الوسطاء مصر وقطر وتركيا مع الرئيس الأميركي وثيقة في شرم الشيخ مرتبطة بترتيبات تنفيذ المرحلة الأولى.

لبنان: استعادة مؤسسات الدولة بعد فراغ طويل

على وقع تراجع نفوذ "حزب الله" بعد حربه مع إسرائيل، انتخب البرلمان اللبناني قائد الجيش جوزاف عون رئيساً في 9 كانون الثاني 2025 منهياً فراغاً رئاسياً استمر منذ 2022 ثم تشكلت حكومة جديدة برئاسة نواف سلام في 8 شباط 2025 مع تعهدات بأولوية الإصلاح المالي

إعادة الإعمار وتثبيت ترتيبات الاستقرار على الحدود.

سوريا: رفع واسع للعقوبات مع استثناءات

شهدت سوريا في 2025 عاماً انتقالياً كثيف الأحداث، جمع بين محاولة تثبيت إطار سياسي جديد وبين اختبارات أمنية متتالية.

على المستوى السياسي، برزت خطوة تفاهم 10 آذار بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية بشأن دمج المؤسسات المدنية والعسكرية في مناطق الشمال الشرقي ضمن الدولة، بوصفها محاولة لاحتواء ملف شديد الحساسية يتعلق بالإدارة المحلية والمعابر وموارد الطاقة، وإن بقي التنفيذ العملي معقداً وقابلاً للتعثر.

أمنياً واقتصادياً، واجهت السلطة الانتقالية تحديات حادة أبرزها تفجير كنيسة مار إلياس في دمشق في 22 حزيران، وبعدها تفجير في مسجد الإمام علي في حمص، الذي أعاد ملف الهشاشة الداخلية إلى الواجهة.

وفي المسار الدولي، اتجهت واشنطن إلى تخفيف واسع للعقوبات عبر أمر تنفيذي في 30 حزيران أنهى برنامجاً شاملاً اعتباراً من 1 تموز مع الإبقاء على استثناءات تتعلق بالإرهاب والكبتاغون وانتهاكات الحقوق، ثم لحقت ذلك خطوة أميركية في 7 تموز بإلغاء تصنيف هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية أجنبية، بينما شهد الجنوب اضطرابات في السويداء خلال تموز انتهت إلى وقف نار مؤقت في مشهد أكد أن إعادة بناء الدولة ستبقى مرتبطة بأمن الداخل وبحسابات الإقليم معاً.

## عام الصفقات الشاقة واختبار الردع

أوروبا: حرب تحت ضغط التفاوض

ألمانيا شهدت انتخابات اتحادية مبكرة في 23 شباط 2025 انتهت بتقدم المحافظين، ثم انتخاب فريدريش ميرتس مستشاراً في 6 أيار بعد جولة ثانية داخل البرلمان في سابقة لافتة، وعلى جبهة أوكرانيا، عادت قنوات الحوار المباشر عبر إسطنبول في أيار 2025 مع تركيز على تبادل الأسرى وملفات إنسانية، فيما بقيت القضايا الجوهرية شديدة التعقيد، وفي الإطار الأوسع، تبنى حلف شمال الأطلسي هدفاً جديداً لرفع الإنفاق الدفاعي والأمني إلى 5 بالمئة من الناتج المحلي بحلول 2035، مع تفصيل 3.5 بالمئة للدفاع و1.5 بالمئة لبنود أمنية مرتبطة.

وعلى جبهة أوكرانيا وروسيا، بدأ عام 2025 كحرب طويلة تدار تحت سقف تفاوضي إنساني أكثر منه سياسياً.

ففي 16 أيار استضافت إسطنبول أول محادثات مباشرة بين الطرفين منذ أكثر من ثلاث سنوات، وانتهت باتفاق تبادل 1000 أسير من كل جانب، ثم اكتملت الصفقة فعلياً في 25 أيار عبر تبادل استمر ثلاثة أيام ليُعد الأكبر منذ اندلاع الحرب.

لكن مسار وقف النار بقي بعيداً. ففي جولة 2 حزيران عرضت موسكو شروطاً اعتبرتها كييف قاسية وتشمل تنازلات إقليمية وحدوداً على الجيش، بينما لم يخرج اللقاء سوى بتوسيع التفاهمات الإنسانية لتشمل تبادل فئات أصغر سناً والأشد إصابة وإعادة جثامين القتلى.

واستمر هذا النمط في جولة 23 تموز التي لم تتجاوز عشرات الدقائق وتركزت على صفقات تبادل إضافية مع بقاء الخلافات الجوهرية على حالها.

وفي نهاية العام عاد التصعيد إلى الواجهة مع واحدة من أضخم موجات المسيرات والصواريخ الروسية على كييف عشية مسّاع أميركية متجددة لبلورة خطة تسوية، ما رسخ معادلة 2025 بأن القتال يتقدم حين يتعثر المسار السياسي.

آسيا: تصاعد نقاط الاحتكاك وتداخل الاقتصاد بالأمن

في بحر الصين الجنوبي استمرت الحوادث البحرية واتهامات متبادلة بين بكين ومانيلا، بينها وقائع استخدام المياه أو التصادم قرب مواقع متنازع عليها خلال 2025، ما أبقى خط الملاحة الأشد حساسية تحت اختبار يومي للردع.

وفي الأول من نيسان أجرت الصين تدريبات عسكرية حول تايوان وتصفها بتحذير ضد "الانفصالية".

وبعدها بشهر، شهدت أخطر تصعيد عسكري بين الهند وباكستان منذ أكثر من عقدين ثم وقف إطلاق نار في 10 أيار بعد ضغط ومحادثات مع الولايات المتحدة.

اقتصادياً، توسعت واشنطن في 2025 بإجراءات حمائية وصلت إلى تحصيل تعرفة 10 بالمئة على واردات واسعة النطاق، ما عمق منطق "الاقتصاد كسلاح" في العلاقة مع الشركاء والخصوم

وبالتوازي، حاولت دول بريكس تثبيت خطاب "السيادة الاقتصادية" في قمة ريو دي جانيرو مطلع تموز 2025، وسط تلويح أميركي بإجراءات إضافية إذا ما اعتبرت خيارات التكتل "مناوئة".

وفي أواخر العام، فجرت خطوة إسرائيل الاعتراف بصوماليلاند في 26 كانون الأول موجة رفض إقليمية ودولية حادة، مع تحذيرات من تداعيات على الاستقرار والسيادة في القرن الأفريقي.

التكنولوجيا والفضاء: حوكمة بطيئة لأسلحة الذكاء الاصطناعي

في ملف الذكاء الاصطناعي العسكري، شهدت الأمم المتحدة خلال 2025 تبنياً لقرارات تتعلق بالمخاطر المرتبطة بالاستخدامات العسكرية للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك المقاربات الخاصة بالأنظمة القاتلة ذاتية التشغيل داخل مسار اتفاقية الأسلحة التقليدية

وفي الفضاء، استمرت ناسا بالإعداد لمهمة أرتميس 2 المأهولة حول القمر مع جدول "لا يتجاوز" نيسان 2026 وفق الصفحة الرسمية للمهمة

الخط الزمني المحوري لعام 2025

20 كانون الثاني 2025 تنصيب ترمب وإطلاق مسار الانسحاب من اتفاق باريس

24 كانون الثاني 2025 إعادة تفعيل "سياسة مكسيكو سيتي"

23 شباط 2025 انتخابات ألمانيا وتقدم المحافظين

5 نيسان 2025 بدء تحصيل تعرفة 10 بالمئة على واردات واسعة

16 أيار 2025 جولات إسطنبول وتفاهمات تبادل أسرى بين روسيا وأوكرانيا

13 إلى 24 حزيران 2025 حرب 12 يوماً ووقف نار دخل حيز التنفيذ في 24 حزيران

25 حزيران 2025 إعلان لاهاي وهدف 5 بالمئة لإنفاق الناتو حتى 2035

30 حزيران 2025 إنهاء برنامج واسع من عقوبات سوريا مع استثناءات

6 و7 تموز 2025 قمة بريكس في ريو دي جانيرو وإعلان القمة

13 تشرين الأول 2025 وثيقة شرم الشيخ المرتبطة بترتيبات وقف نار غزة

18 تشرين الثاني 2025 تفاهمات أميركية سعودية دفاعية واقتصادية ومسار نووي مدني

26 كانون الأول 2025 اعتراف إسرائيل بصوماليلاند وبدء موجة رفض دولية

# 2025.. عام التنوع في الإنجاز الرياضي

**فيلي :**
**شهد عام 2025 حضوراً لافتاً للرياضة العراقية على المستويين الإقليمي والقاري، عكس تطوراً تدريجياً في الأداء، وتنوعاً في مصادر الإنجاز، شمل منتخبات كرة القدم، والأندية، والرياضات الفردية، إضافة إلى تقدم ملحوظ في رياضة السيدات والرياضة البارالمبية.**

**منتخبات كرة القدم**

**المنتخب الوطني الأول**
تأهل إلى الملحق العالمي المؤهل لكأس العالم 2026 بعد فوزه على منتخب الإمارات بنتيجة (2-1) في إياب التصفيات الآسيوية.
شارك في كأس العرب FIFA قطر 2025، وتمكن من تجاوز دور المجموعات والتأهل إلى ربع النهائي.
ودع البطولة من الدور ربع النهائي بعد الخسارة أمام منتخب الأردن.
توِّج بلقب كأس ملك تايلند 2025 في إنجاز خارجي إضافي.
تقدم في تصنيف الفيفا ليحتل المركز 57 عالمياً.

**المنتخب الأولمبي (تحت 23 سنة)**
تأهل إلى الأدوار المتقدمة في بطولة الخليج تحت 23 سنة 2025 بعد فوز مهم على الإمارات (1-0).
حل وصيفاً لبطولة الخليج الأولمبية بعد بلوغه المباراة النهائية والخسارة أمام السعودية.
شارك في تصفيات كأس آسيا تحت 23 سنة ضمن مسار الإعداد للاستحقاقات القارية المقبلة.

**منتخب الشباب (تحت 20 سنة)**
شارك في كأس آسيا للشباب 2025، وخرج من دور المجموعات بعد نتائج متباينة في المباريات الحاسمة.

**إنجازات الأندية والجماهير**
فوز نادي دهوك بلقب بطولة الخليج للأندية لأول مرة في تاريخ الكرة العراقية.
تتويج دهوك بلقب كأس العراق للمرة الأولى في تاريخه.
فوز نادي الشرطة بلقب الدوري العراقي موسم 2024–2025 للمرة الرابعة على التوالي، في إنجاز غير مسبوق محلياً.
نيل جماهير نادي زاخو جائزة أفضل مشجع في العالم لعام 2025 من الفيفا، تقديراً لمبادرتهم الإنسانية بإلقاء آلاف الدمى على أرض الملعب دعماً للأطفال.
كرة القدم النسوية والصالات
فوز منتخب سيدات العراق بالمركز الثالث في بطولة غرب آسيا، في أول إنجاز قاري للمنتخبات النسوية العراقية.
تقدم منتخب كرة الصالات للسيدات إلى المركز 16 في التصنيف الآسيوي.
وصول منتخب الصالات للرجال إلى المركز 41 عالمياً في التصنيف الدولي.

**أحداث خاصة**
اعتزال نجم الكرة العراقية المغترب جستين ميرام بعد مسيرة دولية مميزة.
تتويج منتخب قدامى اللاعبين بلقب النسخة الأولى من كأس الخليج لقدامى اللاعبين.

**الألعاب الفردية والإنجازات القارية**

**المصارعة**
إحراز المصارع سجاد علي مكسر الميدالية الفضية في بطولة آسيا للمصارعة الرومانية (وزن 55 كغم) في الأردن.
فوز المصارع علي ياسين بالميدالية البرونزية في بطولة آسيا لوزن 130 كغم.

**المواي تاي**
فوز اللاعب مصطفى التكريتي بعدة ميداليات ذهبية، أبرزها ذهبية آسيا في هانوي 2025، وذهبية دورة ألعاب التضامن الإسلامي – الرياض 2025.

**رفع الأثقال**
إحراز الرباع علي عمار يسر ثلاث ميداليات فضية في وزن 110+ كغم (الخطف، النتر، والمجموع).
فوز الرباع الشاب موسى خضير بميداليتين فضيتين في الألعاب الآسيوية للشباب.

**ألعاب القوى**
فوز مصطفى كاظم داغر ببرونزية رمي القرص في دورة التضامن الإسلامي – الرياض.
إحراز فريق البريد العراقي 4×400 م تتابع الميدالية البرونزية في الجولة القارية بالهند.
فوز أمير صبيح بفضية القفز بالزانة.
تحقيق ياسر قاسم فضية رمي الرمح في البطولة العربية للناشئين بتونس.
إحراز محمد عبد الحميد طالب فضية الوثب العالي.
حصول المنتخب العراقي للناشئين على المركز الثاني في بطولة غرب آسيا لألعاب القوى 2025.

**الملاكمة**
فوز سجاد سالم بذهبية آسيا للناشئين.
إحراز علي قاسم الميدالية البرونزية في دورة ألعاب التضامن الإسلامي.

**البارالمبية**
حقق أبطال العراق في البطولة الآسيوية للشباب- دبي 2025 حصيلة بلغت 13 ميدالية (3 ذهبية، 3 فضية، 7 برونزية).
أبرز الإنجازات شملت ذهبية نجلة الدايني في تنس الطاولة، وذهبيتين لـ فاطمة فاضل في ألعاب القوى.

**المشاركات متعددة الألعاب**
مشاركة العراق في دورة الألعاب الآسيوية الثالثة للشباب – المنامة 2025 بوفد ضم 26 رياضياً من 8 اتحادات.
حصد الرياضيون العراقيون 14 ميدالية تنوعت بين الذهب والفضة والبرونز.
عكس عام 2025 تنوعاً واضحاً في مصادر الإنجاز الرياضي العراقي، مع حضور قوي لكرة القدم، وتقدم ملموس في الرياضات الفردية والنسوية والبارالمبية، ما يشير إلى مسار تصاعدي يحتاج إلى دعم مؤسسي واستدامة فنية للحفاظ على هذا الزخم في السنوات المقبلة.

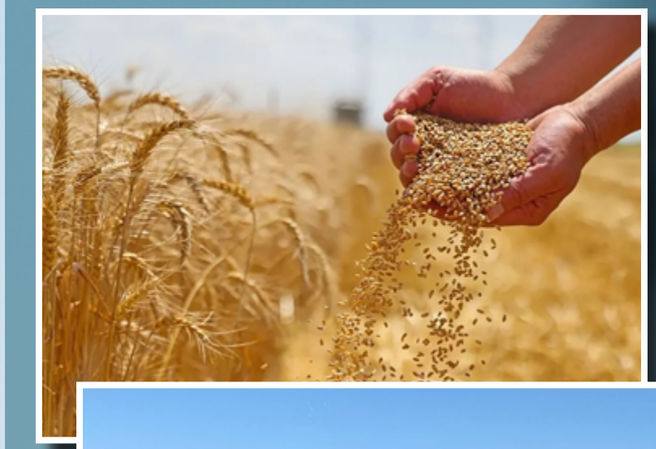

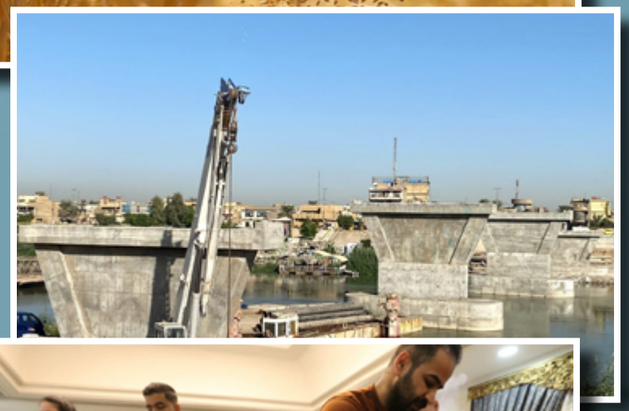

# الاقتصاد العراقي ٢٠٢٥

## عام النفط الثقيل والإصلاحات المؤجّلة

**فيلي :**

**شهد عام 2025 مساراً اقتصادياً معقّدا في العراق، تداخلت فيه الوفرة النفطية مع هشاشة البنية المالية، وتقدُّم بعض الملفات الإنتاجية مع تعثُّر ملفات أخرى حيوية، أبرزها الطاقة والكهرباء والتنويع الاقتصادي.**

## الاقتصاد العراقي ٢٠٢٥ .. عام النفط الثقيل والإصلاحات المؤجّلة

وقد ظل النفط، مرة أخرى، العصبَ الحاكم للقرار الاقتصادي، فيما حاولت الحكومة موازنة متطلبات الاستقرار المالي مع ضغوط داخلية وخارجية متزايدة. كما عكس المسار الاقتصادي خلال عام 2025 تداخلا واضحاً بين القرارين الاقتصادي والسياسي، إذ لم تدار الملفات الكبرى بمعزلٍ عن الاعتبارات الجيوسياسية والضغوط الخارجية والتوازنات الداخلية، وهو ما قيّد هامش المناورة الحكومية، خصوصاً في ملفات الطاقة، والرواتب، والشراكات الدولية، وأجّل تنفيذ إصلاحات بنيوية طال انتظارها.

**النفط والغاز: عام العقود الكبيرة والتحولات الحساسة**

تصدر ملف النفط المشهد الاقتصادي بوصفه المصدر الرئيس للإيرادات العامة، في ظل تقلبات الأسعار العالمية والتزامات العراق ضمن تحالف "أوبك+"، وانعكاس ذلك على الموازنة والإنفاق العام.

بداية العام حملت مؤشراً إيجابياً، إذ أعلنت شركة نفط الوسط في 20 كانون الثاني/يناير، بالتعاون مع شركة (EBS) الصينية، عن اكتشاف نفطي كبير في حقل شرق بغداد الجنوبي يقدر بنحو مليار برميل. لكن سرعان ما واجه القطاع ضغوطا حادة، ففي 28 آذار/مارس اقترح العراق خفض إنفاق الشركات النفطية العالمية بنسبة 30 بالمئة بعد انهيار الأسعار، مع الحفاظ على مستويات الإنتاج. منتصف العام كان حافلا بالتعاقدات، أبرزها توقيع اتفاق مبادئ لتطوير حقل حمرين مع شركة HKN الأمريكية، وإطلاق الأعمال التنفيذية لمصفاة نينوى بطاقة 70 ألف برميل يومياً، إضافة إلى عقد تطوير حقل عكاز الغازي مع شركة شلمبرجر الأميركية، ورفع إنتاجه إلى 100 مليون قدم مكعب قياسي يومياً. وفي أيلول/سبتمبر، وُقع اتفاق التشغيل المشترك لمشروع تنمية الغاز المتكامل GGIP في حقل أرطاوي بالبصرة مع "توتال إنرجيز" و"قطر للطاقة"، في خطوة وُصفت بأنها من أهم مشاريع دمج النفط والغاز والطاقة النظيفة. كما عاد النفط للتدفق عبر خط أنابيب إقليم كوردستان إلى تركيا لأول مرة منذ أكثر من عامين ونصف.

وفي 4 تشرين الاول/ اكتوبر، وقعت وزارة النفط العراقية عقداً مع شركة إكسيليريت الأميركية لتنفيذ مشروع المنصة العائمة للغاز الطبيعي في محافظة البصرة وبموجب الاتفاقية، ستزود "إكسيليريت إنرجي" العراق بأول وحدة عائمة لتخزين الغاز الطبيعي المسال وإعادة تحويله إلى غاز، في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر.

كما أعلنت وزارة النفط عن توقيع تفعيل عقد تطوير حقول كركوك الأربعة مع شركة بي بي البريطانية (كركوك بقبتيه "بابا و آفانا" ، وجمبور، وباي حسن، و خباز) بالإضافة إلى تأهيل منشآت شركة غاز الشمال، لزيادة الإنتاج من الغاز .

غير أن الملف لم يخل من أزمات، إذ أعلنت شركة لوك أويل الروسية حالة القوة القاهرة في حقل غرب القرنة2- بسبب العقوبات الأميركية، ما دفع بغداد لاحقاً إلى توجيه دعوات مباشرة لشركات نفط أميركية لإدارة الحقل.

في تطور لافت، أعلن العراق في 4 تشرين الثاني/نوفمبر إيقاف استيراد البنزين والديزل والكيروسين بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي، في خطوة مهّدت لتحول البلاد إلى مصدر للمشتقات النفطية خلال المرحلة المقبلة، وهو إنجاز اقتصادي ظل مؤجلاً لسنوات طويلة.

في 1 كانون الاول/ ديسمبر وجهت وزارة النفط، دعوات مباشرة وحصرية لعدد من الشركات النفطية الأميركية الكبرى للدخول في مفاوضات رسمية وتقديم عروضها الفنية والتجارية، بهدف التنافس على إدارة حقل غرب القرنة الثاني.

**الكهرباء والطاقة: الفرص الضائعة**

رغم بعض التقدم في الربط الكهربائي مع تركيا، حيث وُقع عقد في نيسان/أبريل لمضاعفة القدرة من 300 إلى 600 ميغاواط، إلا أن عام 2025 سجّل فشلاً بارزاً في ملف



استيراد الغاز من تركمانستان عبر إيران، تحت ضغوط أميركية مباشرة، ما ترك العراق في مواجهة صيف كهربائي صعب. في المقابل، أطلقت وزارة الكهرباء أول مشروع لتحويل النفايات إلى طاقة في النهروان ببغداد، بطاقة 100 ميغاواط يومياً، في خطوة حملت بُعداً بيئياً واقتصادياً مهماً.

**السياسة المالية: انضباط قسري وضغوط سياسية**

واجهت المالية العامة تحديات حادة في إدارة الإنفاق والعجز، وسط اعتماد شبه مطلق على النفط.

أطلقت وزارة المالية في شباط/فبراير أول إصدار من السندات الوطنية بقيمة تريليوني دينار، في محاولة لتوسيع أدوات التمويل المحلي.

وفي آذار/مارس، أعلنت الوزارة نتائج اجتماعاتها مع صندوق النقد الدولي، حيث شدد الصندوق على ضرورة إصلاح القطاع المصرفي وتوسيع العلاقات مع البنوك المراسلة.

لكن الضغوط السياسية برزت بوضوح في تموز/يوليو، مع تأخر صرف رواتب مقاتلي الحشد الشعبي، وسط روايات متضاربة عن أسباب فنية وأخرى تتعلق بضغوط خارجية.

وفي كانون الأول/ديسمبر، اتخذت الحكومة قراراً قاسياً بإيقاف التعيينات والترفيعات والعلاوات لحين إقرار موازنة 2026، في مؤشر على ضيق الحيز المالي.

**البنك المركزي: نهاية المنصة وذهب أكثر**

شهد عام 2025 تحوّلاً مهماً في السياسة النقدية، إذ أعلن البنك المركزي في كانون الثاني/يناير إيقاف المنصة الإلكترونية لبيع

> **حقق البلد إنجازات ملموسة في النفط، والمشتقات، والزراعة، والتعداد السكاني، لكنه ظل مكبّلاً بتحديات الطاقة، وضيق الخيارات المالية، واستمرار الاعتماد على مورد واحد.**

الدولار، مع الإبقاء على آلية المسافرين.

وفي آب/أغسطس، رفع العراق احتياطاته من الذهب إلى 171.9 طناً، محافظاً على ترتيبه 29 عالمياً، في خطوة عُدّت دعامة إضافية للاستقرار النقدي.

كما صادقت المحكمة الإدارية العليا في كانون الأول/ديسمبر على إلغاء قرار إلزام إيداع مبالغ شراء العقارات في المصارف، في انتصار قانوني للمواطنين.

**التجارة والزراعة: تحسن نسبي واستقرار غذائي**

سجّل القطاع الزراعي أحد أكثر الملفات إيجابية في 2025. فقد حقق العراق فائضاً في إنتاج الحنطة، وتجاوزت كميات التسويق خمسة ملايين طن للعام الثالث على التوالي.

كما منعت وزارة الزراعة استيراد أكثر من 40 منتجاً لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ووسّعت صادرات التمور إلى آسيا وأوروبا.

وفي جانب الاستثمار، منحت 252 إجازة زراعية، وأقرت خطة زراعية موسمية تعد من الأكبر حكومياً، فيما شارك العراق في معرض FAO العالمي "From Seeds to Foods"، في محاولة لربط منتجاته بسلاسل القيمة الدولية.

**التخطيط والإعمار**

مثل التعداد السكاني لعام 2025، وفق توصيف المستشار المالي لرئيس الوزراء، الحدث الاقتصادي–التنموي الأهم خلال العام. إذ وفر قاعدة بيانات شاملة لإعادة هندسة السياسات العامة، وتوجيه الإنفاق بكفاءة أعلى.

ويقول مظهر محمد صالح في حديث لمجلة فيلي، إن "التعداد لا يُختزل في كونه إجراء إحصائيًا، بل يمثل أداة سيادية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، تمكّن الدولة من الانتقال من إدارة الموارد بمنطق التقدير إلى إدارتها بمنطق المعرفة".

حيث بلغ عدد السكان حوالي 47 مليون نسمة في 2025، مع معدل نمو سكاني يقارب 1.99% وبين ان مؤشر (التنمية البشرية) للعراق على سبيل المثال وصل إلى 0.695، ما يعكس تحسناً تدريجيًا في التعليم والصحة مقارنة بالسنوات السابقة .

كما أنجزت وزارة الإعمار 199 مشروعاً في قطاعات الطرق والجسور والماء والمجاري والسكن.

وقال المتحدث الرسمي للوزارة نبيل الصفار في حديث لمجلة فيلي ان تم افتتاح بعض من المشاريع الخاصة بفك الاختناقات المرورية داخل العاصمة بغداد والتي تم افتتاحها خلال عام 2025 سواء كجزء من مشاريع او افتتاح بالكامل ومنها جسور ومجسرات في العاصمة بغداد.

وعلى صعيد العلاقات الدولية، أعلن البنك الدولي تمويل العراق بـ930 مليون دولار، أبرزها لمشروع "طريق التنمية". كما أطلق رئيس الوزراء حزمة فرص استثمارية بقيمة 450 مليار دولار في قطاعات متعددة.

في المقابل، صنفت فيتش العراق عند "B-"، مشيرة إلى اعتماده الكبير على النفط وضعف الحوكمة، مع تحذير من تأخر موازنة 2026، رغم إشادتها بصمود الاستقرار الداخلي.

بالمجمل، عكس المشهد الإقتصادي العراقي في 2025 توازناً حذراً بين الاستقرار والإجهاد. فقد حقق البلد إنجازات ملموسة في النفط، والمشتقات، والزراعة، والتعداد السكاني، لكنه ظل مكبّلاً بتحديات الطاقة، وضيق الخيارات المالية، واستمرار الاعتماد على مورد واحد.

ورغم المؤشرات الإيجابية المسجلة في بعض القطاعات، لم ينعكس الأداء الاقتصادي خلال 2025 بشكل ملموس على مستوى معيشة المواطنين، إذ استمرت ضغوط الأسعار والبطالة وضعف الخدمات، ما أبقى الفجوة قائمة بين التحسن الكلي في المؤشرات الاقتصادية، والشعور العام بالاستقرار الاقتصادي لدى الشارع.

**فيلي:**

**بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على صدور قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا الذي اعتبر قضية تهجير وإبادة الكورد الفيليين عام 1980 جريمة إبادة جماعية بكل المقاييس، تجددت الدعوات المطالبة بتنفيذ قرارات المحكمة وإزالة الآثار السلبية كافة التي لحقت بالكورد الفيليين.**

ويشدد الكورد الفيليون على ضرورة التزام الجهات الحكومية المختصة بمحاسبة من يعرقل تنفيذ القرارات القانونية التي صدرت في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، كما يطالبون بمواصلة البحث عن رفات أكثر من 22 ألف شهيد فيلي غيبهم النظام البائد بالأسلحة الكيميائية وفي المقابر الجماعية، فضلاً عن التهجير القسري لنصف مليون مواطن من الكورد الفيليين.

وفي هذا السياق، يقول حيدر علي أبو تارة، الفائز في الانتخابات البرلمانية العراقية عن الكورد الفيليين، إن حقوقهم تتمثل في تطبيق قانون المحكمة الجنائية العليا المتعلق بجرائم الإبادة الجماعية.

ويؤكد أبو تارة لمجلة فيلي أن الحكومة العراقية المقبلة ملزمة بتنفيذ قرارات المحكمة بشأن العوائل المهجرة والشهداء والسجناء، مشدداً على أن أغلب الكورد الفيليين لم يحصلوا على حقوقهم، خصوصاً فيما يتعلق بالنزاعات الملكية والمادة 140، بسبب غياب من يدافع عنهم في البرلمان والحكومة.

ويضيف أن زيادة المقاعد البرلمانية وتمثيلهم في الوزارات، بالإضافة إلى البحث عن رفات الشهداء، هو أمر ضروري لضمان تطبيق قرارات المحكمة وتحقيق العدالة.

من جانبه، يشير مستشار شؤون الكورد الفيليين في البرلمان العراقي، فؤاد علي أكبر، إلى أن المحكمة الجنائية العليا أصدرت قرارها باعتبار قضية الكورد الفيليين إبادة جماعية، وعلى ضوء ذلك صدر قانون رقم 426 لعام 2010 لإزالة الآثار السلبية عنهم.

ويوضح علي أكبر لمجلة فيلي أن القوانين التي صدرت بعد ذلك لم تُفعل بشكل كامل، بسبب عدم التزام بعض الدوائر والمؤسسات.

ويلفت إلى أن قانون الجنسية رقم 26 لسنة 2006 منح الجنسية لعشرات الآلاف، لكنه يواجه حالياً تعثراً في بعض الدوائر، فيما قوانين المهجرين ومنح الأراضي والتعويضات لا تُطبق بالشكل المطلوب.

كما يشير إلى أن قضايا النزاعات الملكية واجهت صعوبات وتحولت بعض القضايا إلى محاكم ابتدائية، فيما تعقيدات مؤسسة الشهداء أعاقت استكمال الإجراءات.

بدوره، يعتبر المستشار السياسي، منير حداد، أن التأخر في تنفيذ حقوق الكورد الفيليين ليس حالة منفردة، بل يعكس تباطؤاً عاماً في الدولة العراقية، حيث ينشغل معظم السياسيين بالمكاسب على حساب حقوق الضحايا.

ويوضح حداد لمجلة فيلي أن تقصير الحكومة مستمر رغم الاعتراف الرسمي بإبادة الكورد الفيليين جماعياً، ما يتطلب معالجةً ملفاتهم المتعددة - من الجنسية والمفقودين والتعويضات إلى استرجاع الأملاك والتمثيل السياسي - أولوية لم تُحقق بعد.

يُذكر أن الكورد الفيليين، وهم شريحة كوردية شيعية، تعرضوا لتهجير واعتقال وإبادة ممنهجة إبان نظام البعث في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بسبب انتماءاتهم القومية والمذهبية، حيث تم ترحيل نحو نصف مليون منهم إلى إيران وسحب الجنسية من عشرات الآلاف، وغيّب ما لا يقل عن 15 ألف شاب لم يُعثر على رفاتهم حتى اليوم.

وعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين على سقوط النظام السابق، لا تزال غالبية ملفاتهم العالقة تنتظر الحل، بما فيها حقوقهم في التمثيل السياسي والتعويضات واسترجاع الأملاك والمفقودين.

## 15 عاماً على قرار الجينوسايد..

# الكورد الفيليون يطالبون بتنفيذ القانون

# أصوات كوردية فيلية ضاعت في الانتخابات

عباس عبد شاهين :

**في كل دورة انتخابية يعود السؤال ذاته ليطرق أبواب العقول والضمائر أين يقف الكورد الفيليون في خارطة القرار السياسي العراقي وكيف يمكن للفيلي الذي دفع من تاريخه ثمناً باهظاً من التهجير والحرمان ومصادرة الحقوق وتغييب شبابهم أن يترجم نضاله الطويل إلى حضور فعلي داخل قبة البرلمان.**

والسؤال هذه المرة أكثر ألما لأن الانتخابات الأخيرة كشفت مرة أخرى أن أصواتاً كوردية فيلية كثيرة تفرقت بين القوائم والكتل فضاعت قوتها وتحول أثرها السياسي إلى مجرد أرقام تصب في صالح الآخرين، فمنذ بداية الحملة الانتخابية كانت المسؤولية الملقاة على العوائل الفيلية واضحة وهو (التثقيف- التوعية) وتوجيه الشباب نحو اختيار المرشحين الذين يحملون فعلاً قضايا الكورد الفيليين ويمثلونهم بصدقٍ داخل مؤسسات الدولة فالمشاركة الانتخابية ليست ترفاً سياسياً ولا إجراءً شكلياً لا يغير شيئاً بل إنها وبكل وضوح وسيلة دستورية لإعادة بناء التوازن بين المكونات ونافذة إصلاح تتيح وضع قضايا الكورد الفيليين بدءاً من حقوق المواطنة وصولاً إلى ملفات التهجير والجنسية والمفقودين على طاولة البرلمان لا على هامشه، وإذا كانت العوائل الفيلية تتحمل جزءاً من مسؤولية غياب التنسيق فإن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والمؤسسات الإعلامية يتحملون الجزء الاكبر فهذه الجهات تمتلك أدوات الضغط والتوعية وكان يفترض أن تقود حملات منظمة ومؤثرة لحث المواطن الفيلي على التصويت لمرشح فيلي بشكل مركز وتوجيه الجهود نحو بناء كتلة قوية لا يمكن تجاوزها في المفاوضات السياسية اللاحقة لكن ما حدث في 11/11 يوم الاقتراع بدا صريحاً وقاسياً فبعد إعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية قد بينت الحقيقة وهنا تكمن المشكلة فالأصوات التي كان يمكن أن تنتج نائباً أو اثنين وربما أكثر تشتتت وتحولت إلى رصيد انتخابي لكتل أخرى لا تحمل مشروعاً فيلياً ولا تسعى للدفاع عن قضاياه الجوهرية ولعل الأمر المؤسف أن بعض المرشحين الفيليين دخلوا الانتخابات عبر قوائم اخرى ما جعل أصواتهم تحتسب لصالح تلك الكتل لا لصالح الفيليون انفسهم والنتيجة أصوات قيمة ذهبت إلى غير أهلها وأصوات كان يمكن أن تشكل فارقاً سياسياً لكنها بكل صراحة ضاعت في زحمة التنافس بين الكيانات الكبيرة وهذه الخسارة ليست مجرد رقم في جداول المفوضية بل درس سياسي مر يجب أن يستفاد منه فالنظام الديمقراطي كما تثبته تجارب الدول المتقدمة ليس مجرد صناديق اقتراع تفتح وتغلق بل آلية راقية لتنظيم الحقوق وتثبيتها وإذا لم يتحرك الكورد الفيليون برؤية موحدة ويصوتوا بطريقة مدروسة ومركزة فسيبقون يدفعون ثمن التشتت ذاته في كل انتخابات، لقد أثبت الفيليون عبر التاريخ أن نضالهم سلمي وأن صوتهم قادر على صناعة الفارق عندما يتوحدون وتجربتهم في الانتخابات الأخيرة كانت علامة فارقة حين ظهر جيل جديد من الشباب الفيلي الذي شارك بوعي أكبر معلناً أن الديمقراطية تبدأ من صوت واحد لكنه صوت قادر على فتح الباب للتغيير أما اليوم فالمطلوب واضح بناء مشروع سياسي فيلي موحد قائم على برنامج حقيقي لا على أسماء متفرقة ومشروع يجمع الأصوات لا يشتتها ويحول المشاركة الانتخابية من واجب وطني فقط إلى قوة سياسية حقيقية لا يمكن تجاوزها فالعراق يعيش لحظة سياسية مهمة والشرق الأوسط يشهد تغيرات عميقة والصوت الفيلي يجب أن يكون حاضراً بقوة لا غائباً في تفاصيل الحسابات الحزبية وإن ضياع الصوت الفيلي في هذه الانتخابات ليس نهاية الطريق بل بداية مراجعة جادة مراجعة تقول ببساطة لقد خسرنا معركة الأصوات فلا نخسر معركة الوعي.

# في قبضة الجلاد

جليل إبراهيم المندلاوي :

**كانت الشمس تميل نحو الأفق، وخيوطها الذهبية تزحف على جدران المحلة البغدادية العريقة، التي تتلاصق بيوتها، وتنبعث من أبوابها الخشبية رائحة ممزوجة بآثار أعوام مضت، فمع أول ضوء يتسلل عبر النوافذ الصغيرة، تتصاعد أصوات الملاعق وهي تصطدم بأقداح الشاي، وتعلو ثرثرة النسوة وهن يتبادلن الأحاديث من فوق الأسطح، فيما يتردد في الأجواء نداء الباعة المتجولين الذين يملؤون الأزقة صخباً وهم ينادون على بضاعتهم بلهجتهم البغدادية العتيقة.**

في ذلك المكان الذي تكبر فيه الطفولة ببطء وجمال لا يدركه من لم يعش تلك الأزقة الضيقة التي كان الأطفال يجعلون منها ملعباً واسعاً لأحلامهم الصغيرة، يركضون بلا قيود بين بيوت يعرف أهلها بعضهم، ورغم فقرها وبساطتها، فقد كانت المحلة غنية بأهلها، بعاداتهم، بصلوات المساء التي توقظ المآذن، وبالأضواء الصفراء الخافتة التي تلمع على الحجارة القديمة كلما اقترب الليل.

في قلب تلك الأزقة، ارتفعت صيحات الصبية وهم يلعبون الكرة، كعادتهم كل عصر، بينما تتعالى ضحكاتهم وتلهث أنفاسهم، كان هو الأسرع بينهم، صبي يضجّ وجهه ببراءة السنوات العشر المحمولة على جسد نحيل، وعينيه تلتمع بالمنافسة كلما اقتربت الكرة منه، فيركلها بكل حماسة، وتعلو ضحكته مع كل مراوغة ناجحة، فيما يتعالى صوته مع كل هدف يسجّل.

في تلك اللحظة، داهمتهم شاحنات كالحة، فانقطعت الضحكات، وحل صمت ثقيل مفاجئ، انفتحت أبواب الشاحنات وانسكب منها رجال بوجوه متجهمة وأوامر صارمة، لم يترددوا حين أمسكوا بالصبي من ذراعه الصغيرة ورفعوه عن الأرض بلا سؤال، بلا تفسير.. اختنقت صرخته وسط دهشة الصبية الآخرين، صرخ أصدقاؤه وتجمد بعضهم في أماكنهم، فيما تفرّق الآخرين في الأزقة، أما هو، فلم يفهم ما يجري، وكيف يفهم صبي في مثل عمره لماذا يساق كأنه مذنب، ولماذا تصادر طفولته دون ذنب اقترفه سوى أنه وُلد في جلد لم يختره؟

لم يشعر الصبي إلا ببرودة الحديد تلامس جلده حين أُلقي في مؤخرة الشاحنة بين أجساد صغيرة أخرى اختطفت كما اختُطف هو، بعضها يبكي بصوت مخنوق، وبعضها صامت.. كانت الشاحنة تهتز بهم على الطريق لتقتلع جزءا جديدا من طفولتهم، حتى بدا لهم أن العالم خارج تلك الجدران الحديدية قد صار بعيدا، بلا لون ولا صوت، حاول الصبي أن يسأل أحد الرجال الذين يقفون عند الباب، لكن نظرة قاسية صامتة أخرست فضوله الطفولي، ليتراجع، ويضمّ ركبتيه إلى صدره، ثم حاول أن يبحث في بين طيات ذاكرته القصيرة عن خطأ ارتكبه، أو فعل يستحق هذا العقاب، فلم يجد سوى صور لعب وابتسامات وضحكات..

لم يكن يدري أن في تلك اللحظة نفسها كانت الأبواب تُقتلع في بيته، حيث يساق أبوه وأخواه إلى غياب لا اسم له، ولم يتبقَّ سوى البنات، وأمّ يتمزق قلبها بين جدران بيت بات أشد صمتا مما تطيقه الروح، كنّ ينتظرن مصير الغائبين الذين لم يكن لهم ذنب له سوى أنهم كورد فيليون في زمن جعل من الهوية جريمة، ومن الانتماء لعنة.

كان الليل قد بدأ يهبط حين توقفت الشاحنة في مكان بدا كأنه خارج الزمن، تفتح الأبواب دفعة واحدة، فيُساق الصبية إلى مبنى شاهق الجدران، حيث أدخلوا في غرفة واسعة، أرضها من إسمنت بارد، وجدرانها بلا ملامح، بلا نوافذ، ولم يكن هناك شيء يشي بما سيحدث، سوى شعور داخلي بأنهم لن يعودوا قريبا أو ربما لن يعودوا أبدا.. جلس الصبي في زاوية الغرفة، يحاول أن يبتلع خوفه كما يبتلع ريقه، تذكر وجه أمه، وعيونها التي كانت تتبع خطواته في الأزقة، وكيف كانت تقبّل جبينه قبل النوم، وكيف كانت يدها تربّت على كتفه كلما عاد من اللعب مثخنا بالغبار، فجأة، أحسّ أن تلك اللحظات كانت ثمينة ولم يكن يعرف قيمتها، وأن المسافة بينه وبينها صارت أبعد مما يتحمِله

قلب صغير.
في الجهة الأخرى من المدينة، كانت أمه تجلس وسط بناتها، تنظر إلى الباب المخلوع، كأنها تنتظر أن يعود منه الغائبون متعبين من رحلة طويلة، لكن الليل طال، والباب بقي مفتوحا على فراغ يزداد قسوة، فالأم كانت تعرف في أعماقها، أن الزمن الذي خطف منهم لن يعيده أي فجر، وأن الصوت الوحيد الذي سيطرق الباب بعد اليوم هو الريح الباردة التي تحمل ما تبقى من رائحة الغائبين ثم تمضي.
بعد ليال طويلة خرجت الأم من صمتها لتبدأ رحلًة أخرى، حيث كانت كل صباح ترتدي عباءتها السوداء وتخرج إلى الأزقة، تسأل هذا وذاك، تقف عند أبواب الجيران، تتلمس في وجوههم أملا صغيرا، لعل أحدهم رأى، أو سمع، أو حتى حلم بخبر يحمل بعض الضوء، تمشي بخطوات مثقلة نحو مراكز الشرطة، ومقرّات الحزب الملعون، وأبواب الدوائر الأمنية، فكانت كلما وصلت، يُقابلها حارس بوجه جامد أو موظف بملل ثقيل، يلوّح بيده كمن يطرد شخصا لا أهميّة له، لكنها لم تركن الى اليأس، وفي الأيام التي لا تقوى فيها على الخروج، كانت تجلس قرب الباب المخلوع، ترقب المارّة، فتمرّ نسوة المحلة عليها، تضع إحداهن يدها على كتفها، تقول كلمة مواساة، ثم تمضي، وبعضهن يجلسن معها، يقسمن أن الليل لا يدوم، لكنّ عيونهن المرتعشة كانت تقول شيئا آخر.
كانت الأم تتسول الأخبار دون كلل، فتبحث في العيون قبل الكلمات، تفتش في نبرة الصوت، في ارتجافة اليد، في تنهيدة امرأة رأت أو سمعت ما لا يُقال، تجمع حكايات الناس وتحاول أن تنسج منها صورة واحدة لزوجها وولديها.. صورة تقول إنهم ما زالوا أحياء، أو على الأقل ما زالوا موجودين في مكان ما.. ومع مرور الأيام، صار السؤال نفسه عبئا على المحلة، فالجواب كان دائما هو ذاته.. هزة رأس، وصمت.. لكن الأم لم تتوقف، فالأم التي يُخطف منها أولادها لا تبحث بالعقل، بل بالقلب، والقلب لا يعرف الاستسلام.
مرّ عام كامل منذ اختطف الصبي، كانت فيه الأم تتنقل بين الأبواب حتى حل ذلك الصباح الشاحب، حيث حملت معهًا آخر ما تبقى في يدها من ميراث صغير، وطرقت باب ضابط أمن لا يفتح فمه إلا إذا شبعت يداه مالا.. دفعت الأم المبلغ دون تردد، فالأم التي يضيع منها أولادها لا تفكر بالأرقام، بل بالأنفاس التي تود أن تراها تعود، وبعد لحظات صامتة، لم يكن فيها صوت سوى خفقان قلبها، هز الضابط رأسه بتثاقل، وقال بصوت خشن: "سآخذك قريبا الى المعتقل.. لعلنا نسمح لكِ برؤيته"، لم تسمع الأم كلمة "لعل"، فقد تشبّثت أذنها بآخر جملة "سنسمح لكِ برؤيته".
مع حلول فجر اليوم الموعود وقفت الأم أمام بوابة مبنى المعتقل الخرسانية العالية، كانت عباءتها السوداء أثقل من قبل حين دخلت من الممرّ الطويل الذي تنبعث منه رائحة رطوبة ممزوجة بالخوف، يرافقها حارس بوجه جامد لا يلتفت إليها، حيث قادها إلى غرفة ضيقة، نافذتها محجوبة بقضبان سميكة، وفي منتصفها مقعد خشبي خشن، قال لها الحارس: "انتظري هنا لدقائق".. لكن الدقائق صارت سنوات، ثم فتح الباب بقوة، ودخل صبي نحيل، أطول قليلا مما كان عليه قبل عام وأشد هزالٍ، ارتجّ قلبها حين رأته، فتلك العينان، رغم انطفاء بريقهما، هما العينان ذاتهما التي كانت تلمع حين يركل الكرة في الأزقة.
اقترب الصبي بخطوات مترددة، وحين بلغها لم يتفوّه بأي كلمة، بل ارتمى في حضنها كأنها آخر ملجأ له، فاحتضنته بقوة، ثم سقط رأسه في حضنها لتشمّ رائحة شعره وتمسح عليه وهي تبحث في ملامحه عن بقايا الطفل الذي غاب، لتهمس له بصوتٍ خافت، ينكسر بين كلمة وأخرى: "يا بُني.. ما الذي فعلوه بك؟ أين أباك؟ أين أخواك؟ هل هم بخير؟"
لم يتكلم، بل كان يبكي بصمت لأنه لم يعد ذاك الصبي الذي تعرفه، انخفضت عيناه، وارتجفت شفتاه وتقلص صدره، ثم هز رأسه ببطء، هزة صغيرة واحدة كانت كافيةً لأن تزرع في قلبّ الأم يقينا هائلا بقدر ما هو موجع، بأن الغائبون لن يعودوا، ثم همس بصوت متهدج، يصف ما فعلوه به، كيف عذّبه، وكيف كان كل يوم يمزق جزءا من جسده.
مرّت الأم بأصابع مرتجفة على آثار الجلد، وعلى الندوب التي لم يكن ينبغي لطفلٍ أن يحملها، قبّلت جبينه وجفنيه ثم جراحه، واحدة تلو الأخرى، وراحت تدعو بلغتها الكوردية حيث لم تجد في العربية ما يترجم وجعها: "يا إلهي، خذِ الألم من عظامه وانقله لعظامي، وانزع الوجع من جسده وضعه في جسدي".
كانت كلماتها تخرج محملة بحيرة لا جواب لها، بغضب مكتوم وحزن عميق لا قرار له، فلم تكن تلوم الخالق حقا، لكنها كانت تسأل، تصرخ، تبحث عن معنى لكل هذا العذاب الذي عليهم أن يتحملوه، لترفع رأسها مجددا إلى السماء وتهمس بلغة عربية مكسورة، حيث لا تعرف من هذه اللغة سوى قدر قليل: "لماذا؟ لماذا كل هذا الألم؟ لأنك منحتنا هذه الوجوه؟ هذه الأسماء؟ هل لأننا كورد؟ هل لأنك خلقتنا هكذا؟".
كان نحيبها يخرج من قلب يشبه أرضا أحرقت ثم صارت تئن تحت الرماد، وقبل أن تكتمل لحظات المواجهة، طرق الحارس الباب بعنف، ثم قال بصوتٍ آمر: "انتهى الوقت".
تعلق الصبي بعباءتها، يضغط أصابعه النحيلة على القماش والأم تحاول أن تتمسك به كأن يديها وحدهما قادرتان على تغيير مصير كُتب بيد الجلادين، ترجّت الحراس بكلمات عربية متعثرة، خليط من الرجاء والأمومة، تطلب منهم أن يتركوا طفلها الصغير وشأنه.. أن يعتقلوها بدلا عنه، أو أن يسمحوا لها بأن تبقى معه، لكن القسوة لم تعرف لغة الأم ولا دمعتها،



**« خرجت الأم من صمتها لتبدأ رحلة أخرى، حيث كانت كل صباح ترتدي عباءتها السوداء وتخرج إلى الأزقة، تسأل هذا وذاك، تقف عند أبواب الجيران، تتلمس في وجوههم أملا صغيرا، لعلّ أحدهم رأى، أو سمع، أو حتى حلم بخبر يحمل بعض الضوء، تمشي بخطوات مثقلة نحو مراكز الشرطة، ومقرّات الحزب الملعون، وأبواب الدوائر الأمنية، فكانت كلما وصلت، يُقابلها حارس بوجه جامد أو موظف بملل ثقيل، يلوّح بيده كمن يطرد شخصا لا أهميّة له، لكنها لم تركن الى اليأس، وفي الأيام التي لا تقوى فيها على الخروج، كانت تجلس قرب الباب المخلوع، ترقب المارّة، فتمرّ نسوة المحلة عليها، تضع إحداهن يدها على كتفها، تقول كلمة مواساة، ثم تمضي، وبعضهن يجلسن معها، يقسمن أن الليل لا يدوم، لكنّ عيونهن المرتعشة كانت تقول شيئا آخر. كانت الأم تتسول الأخبار دون كلل، فتبحث في العيون قبل الكلمات، تفتش في نبرة الصوت، في ارتجافة اليد، في تنهيدة امرأة رأت أو سمعت ما لا يُقال، تجمع حكايات الناس وتحاول أن تنسج منها صورة واحدة لزوجها وولديها.. صورة تقول إنهم ما زالوا أحياء، أو على الأقل ما زالوا موجودين في مكان ما.. ومع مرور الأيام، صار السؤال نفسه عبئا على المحلة، فالجواب كان دائما هو ذاته.. هزة رأس، وصمت.. لكن الأم لم تتوقف، فالأم التي يُخطف منها أولادها لا تبحث بالعقل، بل بالقلب، والقلب لا يعرف الاستسلام. مرّ عام كامل منذ اختطف الصبي، كانت فيه الأم تتنقل بين الأبواب حتى حل ذلك الصباح الشاحب، حيث حملت معهًا آخر ما تبقى في يدها من ميراث صغير، وطرقت باب ضابط أمن لا يفتح فمه إلا إذا شبعت يداه مالا.. دفعت الأم المبلغ دون تردد، فالأم التي يضيع منها أولادها لا تفكر بالأرقام، بل بالأنفاس التي تود أن تراها تعود، وبعد لحظات صامتة، لم يكن فيها صوت سوى خفقان قلبها، هز الضابط رأسه بتثاقل، وقال بصوت خشن: "سآخذك قريبا الى المعتقل.. لعلنا نسمح لكِ برؤيته"، لم تسمع الأم كلمة "لعل"، فقد تشبّثت أذنها بآخر جملة "سنسمح لكِ برؤيته". مع حلول فجر اليوم الموعود وقفت الأم أمام بوابة مبنى المعتقل الخرسانية العالية، كانت عباءتها السوداء أثقل من قبل حين دخلت من الممرّ الطويل الذي تنبعث منه رائحة رطوبة ممزوجة بالخوف، يرافقها حارس بوجه جامد لا يلتفت إليها، حيث قادها إلى غرفة ضيقة، نافذتها محجوبة بقضبان سميكة، وفي منتصفها مقعد خشبي خشن، قال لها الحارس: "انتظري هنا لدقائق".. لكن الدقائق صارت سنوات، ثم فتح الباب بقوة، ودخل صبي نحيل، أطول قليلا مما كان عليه قبل عام وأشد هزالٍ، ارتجّ قلبها حين رأته، فتلك العينان، رغم انطفاء بريقهما، هما العينان ذاتهما التي كانت تلمع حين يركل الكرة في الأزقة. اقترب الصبي بخطوات مترددة، وحين بلغها لم يتفوّه بأي كلمة، بل ارتمى في حضنها كأنها آخر ملجأ له، فاحتضنته بقوة، ثم سقط رأسه في حضنها لتشمّ رائحة شعره وتمسح عليه وهي تبحث في ملامحه عن بقايا الطفل الذي غاب، لتهمس له بصوتٍ خافت، ينكسر بين كلمة وأخرى: "يا بُني.. ما الذي فعلوه بك؟ أين أباك؟ أين أخواك؟ هل هم بخير؟" لم يتكلم، بل كان يبكي بصمت لأنه لم يعد ذاك الصبي الذي تعرفه، انخفضت عيناه، وارتجفت شفتاه وتقلص صدره، ثم هز رأسه ببطء، هزة صغيرة واحدة كانت كافيةً لأن تزرع في قلبّ الأم يقينا هائلا بقدر ما هو موجع، بأن الغائبون لن يعودوا، ثم همس بصوت متهدج، يصف ما فعلوه به، كيف عذّبه، وكيف كان كل يوم يمزق جزءا من جسده. مرّت الأم بأصابع مرتجفة على آثار الجلد، وعلى الندوب التي لم يكن ينبغي لطفلٍ أن يحملها، قبّلت جبينه وجفنيه ثم جراحه، واحدة تلو الأخرى، وراحت تدعو بلغتها الكوردية حيث لم تجد في العربية ما يترجم وجعها: "يا إلهي، خذِ الألم من عظامه وانقله لعظامي، وانزع الوجع من جسده وضعه في جسدي". كانت كلماتها تخرج محملة بحيرة لا جواب لها، بغضب مكتوم وحزن عميق لا قرار له، فلم تكن تلوم الخالق حقا، لكنها كانت تسأل، تصرخ، تبحث عن معنى لكل هذا العذاب الذي عليهم أن يتحملوه، لترفع رأسها مجددا إلى السماء وتهمس بلغة عربية مكسورة، حيث لا تعرف من هذه اللغة سوى قدر قليل: "لماذا؟ لماذا كل هذا الألم؟ لأنك منحتنا هذه الوجوه؟ هذه الأسماء؟ هل لأننا كورد؟ هل لأنك خلقتنا هكذا؟". كان نحيبها يخرج من قلب يشبه أرضا أحرقت ثم صارت تئن تحت الرماد، وقبل أن تكتمل لحظات المواجهة، طرق الحارس الباب بعنف، ثم قال بصوتٍ آمر: "انتهى الوقت". تعلق الصبي بعباءتها، يضغط أصابعه النحيلة على القماش والأم تحاول أن تتمسك به كأن يديها وحدهما قادرتان على تغيير مصير كُتب بيد الجلادين، ترجّت الحراس بكلمات عربية متعثرة، خليط من الرجاء والأمومة، تطلب منهم أن يتركوا طفلها الصغير وشأنه.. أن يعتقلوها بدلا عنه، أو أن يسمحوا لها بأن تبقى معه، لكن القسوة لم تعرف لغة الأم ولا دمعتها، لينتزعه أحد الحراس من بين ذراعيها بقسوة جعلت قلبها ينخلع كما تنتزع باب مخلوع للمرة الثانية، وسحبها حارس آخر من ذراعها، بينما أطراف أصابعها ما تزال معلقة بكتف صغيرها.. صرخت، وبكت، دون جدوى، وكانت تعرف في أعماقها أن هذه اللحظة هي الوداع الأخير، فيما دفعه الحارس خارج الغرفة وأغلق الباب الحديدي خلفه لتخرج الأم من المعتقل وقد اختلطت دموعها بخطواتها المضطربة، وهي تحمل في صدرها وجعا كبيرا، لكنها خرجت أيضا بشيء واحد لم يكن لديها من قبل، وهو صورة وجهه، ذلك الوجه الذي رغم الشحوب والخوف وآثار السجن، كان هو الخيط الوحيد الذي أبقى الروح في جسدها، وهو الدافع الذي سيجعلها تقف أمام كل باب وفي وجه كل جدار، لعلها تستعيد ابنها، أو تستردِ ما تبقى من عمرها الممزق، لكنها لم تر بعدها لا زوجها ولا أولادها، فقد غابوا في الظلام كما غاب كثيرون غيرهم، لكنها سمعت، بعد وقت طويل من الانتظار، نبأ النهاية التي ختم بها قدر صغيرها، حيث إن الجلاد الذي نفذ الحكم كان رجلا قاسيا، يعرف أن جسد الطفل خفيف إلى حد لا يسمح لعنقه أن ينكسر عند الإعدام، فربطوا قدميه بأسطوانة ثقيلة للغاز، حتى يضمنوا أن الموت ينزل على جسده الصغير بلا تردد.. ثبّتوه بالحبل، فتحوا باب الآخرة، ودفعوه إلى النهاية.
رحل الصبي الذي لم يعرف من الحياة سوى ملعب ترابي وجرّي خلف كرة، رحل وترك وراءه أما محطمة تحمل في جسدها كل الأوجاع التي دعت الله أن ينقلها إليها من جسد ولدها، فلم تعد تبكي، فقد جفت الدموع، ولم يبق لها سوى ذكرى حضن، وقبلة على جبين، ودعاء لم يستجب، كما بقيت طوال عمرها تردد سؤالا واحدا، تتوجه فيه إلى السماء لا إلى الأرض: لماذا يُقتل طفل فقط لأنه وُلد كورديا؟
ليظل السؤال معلقا في الهواء، يمرّ فوق البيوت، فوق الساحات التي خلت من ضحكاته، ويمرّ فوق أمّ لم يلتئم قلبها ما دام فيه نبض يذكرها به.
الإهداء: إلى روح الصبي البريء عطا، الذي لم يمنحه جلادوه فرصة ليحلم أو يعرف طعم الحياة، وإلى قلب والدته، التي فارقته ولم تفارق وجعه أبدا.

# "القبج"

## طائر الكورد القومي مهدد بالانقراض

**فيلي :**

**يعد طائر القبج، المعروف علميا باسم Chukar Partridge، واحدا من أبرز الطيور التي ترتبط بالهوية الكوردية، حتى أصبح الطائر القومي لدى الكورد لما يمثله من رمزية تجسد الحرية والصمود والارتباط العميق بالجبال، لكنه اليوم يواجه خطر الانقراض لأسباب عديدة، لعل أبرزها "الصيد الجائر". .**

وينتشر طائر القبج في المناطق الجبلية الممتدة من الشرق الأوسط حتى جنوب آسيا، وتعد جبال كوردستان من أهم المواطن الطبيعية له، حيث تتوفر التضاريس الوعرة والمناخ الجاف ومصادر المياه الموسمية التي تناسب طبيعة هذا الطائر، ويُشاهد عادة في سفوح جبال زاغروس وطوروس وفي مناطق دهوك والسليمانية وكركوك وأربيل وغيرها من المناطق الكوردية.

ورغم قدرته على الطيران، إلا أن القبج يعتمد أكثر على الجري والتسلق بسرعة مذهلة، وهو ما يجعله قادرًا على الهرب بسهولة بين الصخور والأعشاب الكثيفة.

شكله وحياته

ويمتاز القبج بحجم متوسط وطول يتراوح بين 32 و38 سنتيمترًا، ويمتلك ريشا ذا ألوان متناسقة تجمع بين الرمادي والبني، مع خطوط سوداء وبيضاء على الجانبين، إلى جانب خط أسود مميز يمر من حول العينين إلى أسفل الرقبة. كما يمتلك منقارًا وساقين حمراوين، وهو ما يمنحه حضورًا بصريًا قويًا.

ويعتمد القبج على البذور والحبوب والأعشاب وبعض الحشرات الصغيرة. كما يتمتع بقدرة عالية على التكيف مع البيئات الجافة، ويمكنه العيش لفترات دون وجود مصادر مياه مباشرة، مستفيدا من الرطوبة الموجودة في النباتات التي يتغذى عليها.

ويبني القبج عشه على الأرض، وغالبًا ما تضع الأنثى ما بين 8 إلى 20 بيضة في موسم الربيع. وتعد الفراخ قوية وقادرة على الحركة فور الفقس، وهو ما يساعدها في مواجهة التحديات الطبيعية في موطنها الجبلي.

مخاوف الانقراض

وفي هذا الصدد يقول الناشط البيئي آكو عبدالله، لمجلة فيلي، حول أهمية حماية هذا الطائر، إن "طائر القبج ليس مجرد كائن بري، بل هو رمز من رموز كوردستان، وإذا فقدناه فإننا نفقد جزءا من هويتنا وبيئتنا الطبيعية. ما نحتاجه اليوم هو وعي أكبر وتنظيم حملات لحماية موائله ومنع الصيد في مواسم التكاثر".

ويمتاز القبج بحضور بارز في الفولكلور الكوردي، فهو رمز للشجاعة والكرامة، كما يعتبر صوته الحزين جزءا من الوجدان الشعبي. وتظهر رمزيته في الأغاني والشعر والحكايات الشعبية، حيث يشبه المقاتلون والأبطال بالقبج لما يمتاز به من جرأة وقوة.

كما ارتبط القبج بالأزياء والأمثال الشعبية الكوردية، وأصبح جزءا من الهوية الفنية، إذ يُصوَّر في اللوحات التقليدية وعلى القطع الفنية التي تعكس طبيعة كوردستان.

ورغم رمزيته الثقافية، فإن القبج يُباع ويُشترى في بعض الأسواق الكوردية، لاسيما في سوق كركوك لبيع الطيور.

ومن واقع الحياة اليومية، يقول بائع الطيور سمير شواني، عن الطلب المتزايد على القبج، إن "الناس يحبون القبج لأنه طائر جميل ورمزي، وهناك من يشتريه للزينة أو للهواية. لكننا نحاول دائما عدم بيع الطيور التي تصاد في موسم التكاثر حرصا على عدم تناقص أعدادها".

في حين يوضح البائع أزاد شكور، الذي يعمل منذ سنوات في تجارة الطيور الجبلية: "كنا نرى القبج بكثرة في الجبال قبل سنوات، أما اليوم فأعداده قلت

"القبج ليس مجرد طائر يعيش في الجبال، بل هو جزء من الذاكرة البيئية والتراث الطبيعي في كوردستان، ويمثل رمزًا للحرية والصمود. إن اختفاءه لن يكون مجرد فقدانً لنوعً من الطيور، بل سيكون خسارة جزء من هوية المنطقة وثقافتها".

بسبب الصيد العشوائي، لذلك أصبح من واجب الجميع - خصوصا الصيادين - أن يراعوا مواسم الحماية وأن يساعدوا في الحفاظ على هذا الطائر المهم".

ويلعب القبج دورًا مهما في الحفاظ على التوازن البيئي في المناطق الجبلية، فهو يساهم في نشر البذور وتقليل بعض أنواع الحشرات، كما تعتبر وفرة القبج مؤشرًا على صحة النظام البيئي في المنطقة، إن تراجع أعداد الطائر في بعض المناطق الجبلية يعكس تدهور الموائل الطبيعية وزيادة الضغوط البشرية.

ويقول الناشط البيئي سعدون خورشيد لمجلة فيلي، إن "من أهم التحديات التي يواجهها هذا الطائر الصيد الجائر باستخدام شباك أو أساليب غير قانونية وتدمير الموائل الطبيعية بفعل العمران والتوسع البشري، وكذلك التغير المناخي وما يسببه من انخفاض في مصادر المياه والغذاء، والرعي الجائر الذي يقلل الأعشاب التي يعتمد عليها القبج".

ويؤكد الناشطون على ضرورة تطبيق قوانين حماية الحياة البرية وتشجيع حملات التوعية للحفاظ على هذا الرمز الوطني.

ومع تزايد التهديدات التي تحيط به، تتجدد الحاجة إلى تعاون الجميع - من ناشطين وصيادين وباعة ومسؤولين - لحماية هذا الطائر وضمان بقائه رمزا حيًا لجمال كوردستان وهويتها.

ويقول المختص بالحيوانات البرية رزكار غريب، لمجلة فيلي، إن طائر القبج وهو الطائر القومي للشعبّ الكوردي - "يشهد تراجعا حادا في أعداده خلال السنوات الأخيرة، وبات يُصنف ضمن الأنواع المهددة بالانقراض في العديد من مناطق كوردستان".

وأوضح أن "الأسباب وراء ذلك تعود بالدرجة الأولى إلى الصيد الجائر الذي يتم أحيانا بطرق غير قانونية، إضافة إلى تدمير الموائل الطبيعية نتيجة التوسع العمراني والزراعي، فضلا عن تأثيرات التغير المناخي التي باتت تقلل من مصادر المياه والغذاء المتاحة لهذا الطائر الجبلي".

وأضاف غريب أن "القبج ليس مجرد طائر يعيش في الجبال، بل هو جزء من الذاكرة البيئية والتراث الطبيعي في كوردستان، ويمثل رمزا للحرية والصمود. إن اختفاءه لن يكون مجرد فقدان لنوع من الطيور، بل سيكون خسارةً جزء من هوية المنطقة وثقافتها".

وأشار إلى أن "الدراسات الميدانية التي أجرتها فرق مراقبة الحياة البرية تظهر انخفاضا واضحا في أعداد القبج في العديدً من المناطق التي كانت وفيرة به سابقا، مثل سفوح جبال زاغروس ومناطق كركوك ودهوك وبعض مناطق السليمانية، حيث انخفضت التعدادات السنوية بنسبة ملحوظة".

وتابع: "نحن بحاجة إلى تدخل فعلي وسريع، يبدأ بتطبيق قوانين الصيد بحزم، ومنع الصيد في مواسم التكاثر، إضافة إلى تنظيم حملات توعية للسكان المحليين والصيادين لشرح خطورة الوضع. كما يجب دعم برامج إعادة تأهيل الموائل الطبيعية وزراعة النباتات التي يعتمد عليها القبج في غذائه".

وأشار غريب أيضا إلى أن "الصيد غير المنظم بات مشكلة خطيرة، حيث تستخدم في بعض الأحيان شباك وطرق غير قانونية تؤدي إلى اصطياد أعداد كبيرة خلال فترة قصيرة، وهو أمر يهدد باندثار هذا النوع في غضون سنوات قليلة إذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة".

إدارة ترمب تغير قواعد الحرب ..

# قوة ناعمة لكتابة فصل جديد

**فيلي -بغداد/ واشنطن/ لندن :**

**يمثل تصويت الكونغرس الأميركي على إلغاء تفويضي استخدام القوة العسكرية ضد العراق لعامي 1991 و2002 تحولاً لافتاً في مسار العلاقة بين بغداد وواشنطن، بعد أكثر من ثلاثة عقود ارتبط فيها اسم العراق قانونياً بحالة حرب مفتوحة.**

القرار، الذي أُدرج ضمن مشروع قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2026، أعاد طرح تساؤلات جوهرية بشأن دلالاته السياسية والأمنية، وحدود تأثيره الفعلي على سيادة العراق واستقراره الداخلي وعلاقاته الخارجية.

وبينما ترى الحكومة العراقية في الخطوة تتويجاً لمسار طويل من استعادة السيادة وإنهاء إرث الحروب، يذهب خبراء ومحللون إلى أن الإلغاء لا يعني انسحاباً كاملاً للنفوذ الأميركي، بقدر ما يعكس انتقالاً من منطق التدخل العسكري المباشر إلى أدوات أخرى، أمنية واقتصادية، قد تكون أكثر تأثيراً في المرحلة المقبلة.

**تحول سيادي**

الناطق باسم الحكومة العراقية باسم العوادي اكتفى، في حديثه لمجلة فيلي، بالإشارة إلى بيان وزارة الخارجية العراقية بوصفه الموقف الرسمي الواضح لبغداد حيال القرار الأميركي.

وكانت وزارة الخارجية قد وصفت، الأربعاء 17 كانون الأول/ديسمبر 2025، تصويت الكونغرس الأميركي على إلغاء التفويضين بأنه "تاريخي"، معتبرة إياه نقطة تحول جوهرية في تغيير الطابع القانوني للعلاقة بين البلدين.

وأكدت الوزارة في بيان ورد لمجلة فيلي أن الإلغاء يؤسس لشكل جديد من العلاقات قائم على احترام سيادة العراق، وإنهاء إرث الحرب، وتعزيز إطار الشراكة الاستراتيجية، بما يبعث برسالة إيجابية إلى المجتمع الدولي بأن العراق بات بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار.

وشددت الخارجية العراقية على أن هذا القرار لا يقوض جهود مكافحة الإرهاب، موضحة أن تفويض عام 2001 الخاص بمحاربة تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المرتبطة به ما زال نافذاً، مع تأكيد التزام بغداد بتطوير العلاقات الثنائية بما يخدم مصالح البلدين واستقرار المنطقة.

**من الصراع للشراكة**

في هذا الصدد، رأى مستشار رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية فرهاد علاء الدين، أن قرار إلغاء التفويض باستخدام القوة ضد العراق يمثل خطوة سياسية وقانونية مهمة، تعكس حقيقة أن العراق اليوم دولة ذات سيادة كاملة، وأن مرحلة الحرب باتت من الماضي.

وأوضح علاء الدين، لمجلة فيلي، أن القرار يؤكد تحول العلاقة مع واشنطن من منطق الصراع إلى منطق الشراكة والاحترام المتبادل، لافتاً إلى أن انعكاساته الأمنية تتمثل في تعزيز مبدأ السيادة ودعم الاستقرار السياسي وتكريس مسار العلاقة الطبيعية بين البلدين.

**رسالة طمأنة**

من جهته، اعتبر الخبير الأمني سرمد البياتي، أن للقرار أهمية مزدوجة، إذ يحمل رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي وإلى الداخل العراقي بأن البلاد لم تعد مهددة بخطر عسكري وشيك.

وقال البياتي، لمجلة فيلي، إن أهمية القرار تكمن في التأكيد على أن العراق بات آمناً ولا يحتاج إلى تدخل عسكري خارجي كما كان يحدث في السنوات السابقة، مشيراً إلى أن الإلغاء يمنح الحكومة العراقية زخماً وقوة في إدارة شؤون الدولة دون ضغوط مرتبطة باحتمالات استخدام القوة العسكرية.

وبين أن القرار يسهم في تعزيز الاستقرار الداخلي والخارجي، وينسف أي تصورات أو سيناريوهات محتملة لتدخلات عسكرية من دول أخرى بحجة الوضع الأمني في العراق.

**استقلالية عسكرية**

وفي السياق الأمني ذاته، أكد مصدر أمني رفيع المستوى لمجلة فيلي أن العراق بات يعتمد بشكل متزايد على قدراته الذاتية، ولا سيما في المجال الجوي، حيث تُدار العمليات العسكرية وتُنفذ الضربات الجوية بإدارة عراقية كاملة، مع تطور ملحوظ في تسليح الجيش.

ويأتي ذلك، في ضوء إعلان قوة المهام المشتركة بقيادة الولايات المتحدة، في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، حصول القوات المسلحة العراقية على الشهادة الكاملة لتنفيذ الضربات الجوية المستقلة، بعد تحقيقها دقة استهداف بنسبة 100% باستخدام طائرات (F-16) و(AC-208).

واعتبرت القيادة المركزية الأميركية (سنتكوم) في بيان ورد لمجلة فيلي هذا الإنجاز خطوة تاريخية نحو اعتماد العراق على نفسه في مواجهة تنظيم داعش، مؤكدة تراجع التهديد التقليدي للتنظيم وتشتت مقاتليه.

**تغيير الأدوات**

بدوره، أوضح المحلل السياسي رمضان البدران أن قرار إلغاء التفويض لا ينفصل عن الاستراتيجية الأميركية الأوسع القائمة على تجنب التدخل العسكري المباشر بقوات اجتياح في مناطق مختلفة من العالم.

وذكر البدران، لمجلة فيلي، أن انتفاء الحاجة إلى مثل هذا التفويض في الحالة العراقية يمثل أحد أسباب الإلغاء، إلى جانب منح الرئيس الأميركي صلاحيات مختلفة لإدارة عمليات تكتيكية محدودة تستهدف أي تهديدات تمس أمن أو مصالح الولايات المتحدة أو حلفائها.

وأشار إلى أن من أبرز ملامح هذا التحول الاعتماد المتزايد على الطائرات المسيرة الصغيرة، ولاسيما في الشرق الأوسط، وهو ما يعني سحب تفويض استخدام الجيوش التقليدية دون تقليص قدرة واشنطن على التحرك لحماية مصالحها.

ويأتي ذلك، بالتزامن مع إعلان القيادة المركزية الأميركية، مطلع كانون الأول/ديسمبر 2025، عن تشكيل فرقة عمل جديدة للطائرات المسيرة الهجومية في المنطقة.

**اقتصاد بديل**

من زاوية أكاديمية، وجد أستاذ العلوم السياسية في جامعة إكستر البريطانية هيثم الهيتي أن إلغاء التفويض باستخدام القوة ضد العراق يمثل بداية مرحلة جديدة تنتهي فيها حالة الحرب الأميركية مع العراق بشكل رسمي وكامل.

إلا أن الهيتي حذر، في حديثه لمجلة فيلي، من أن هذا التحول لا يعني بالضرورة تخفيف الضغط الأميركي، بل انتقاله إلى المجال الاقتصادي والمالي.

ونبه إلى أن أي إشكال مستقبلي بين بغداد وواشنطن قد يُدار عبر أدوات العقوبات أو المحاسبة المالية، في ظل سيطرة الولايات المتحدة على مفاصل مهمة في النظام المالي العالمي.

وقال إن القرار تزامن مع منح وزارة الحرب الأميركية صلاحية تقليص المساعدات الأمنية بنسبة تصل إلى 50%، ما يعكس توجهاً واضحاً للتركيز على التعامل الاقتصادي بدلاً من العسكري.

وخلص الهيتي، إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجه العراق في المرحلة المقبلة سيكون اقتصادياً وماليا، في ظل النمو السكاني وتراكم الديون ومشكلات الفساد والتوظيف العشوائي، وهو ما تدركه واشنطن جيداً وتسعى للتعامل معه عبر أدوات غير عسكرية.

# من سقوط الأسد إلى حكم الشرع..

## كيف تبدو سوريا بعد عام من الجمهورية الجديدة؟

**فيلي**
**دمشق/ القامشلي/ واشنطن:**

**بعد عام واحد على سقوط نظام بشار الأسد وصعود أحمد الشرع إلى السلطة، تبدو سوريا وكأنها خرجت من حرب طويلة لتدخل في اختبار أطول وأعقد.**

حيث تتحرك البلاد بين ثلاث جبهات مترابطة، فك العزلة الخارجية واستعادة العلاقات مع العالم، إعادة تركيب العقد الاجتماعي في الداخل وطمأنة الأقليات، وفي القلب منها المسيحيون والعلويون وضبط الأطراف المشتعلة من الشمال الشرقي مع قوات سوريا الديمقراطية، وصولاً إلى الجنوب حيث التوغلات الإسرائيلية وحراك السويداء الدرزية التي تقترب من لغة الحكم الذاتي والانفصال.

**فك العزلة الخارجية**

بالمقابل، يبرز الدور الأميركي بوصفه عقدة سياسية واقتصادية في آن واحد، إذ ما تزال واشنطن تمسك بالمفتاح الأهم لمسار العقوبات والتمويل الدولي. فبينما تتحدث إدارة الشرع عن حوار "هادئ لكن متقدم" مع الأميركيين، تصرّ الولايات المتحدة على ربط أي تخفيف للعقوبات بسلسلة شروط تشمل توسيع الهامش السياسي في الداخل، وحماية الأقليات، وضبط الحدود مع العراق والأردن، وتقليص نفوذ المجموعات المسلحة غير النظامية. وعلى الرغم من الزيادة المحدودة في المساعدات الإنسانية، ودعم بعض مشاريع إعادة التأهيل

## من سقوط الأسد إلى حكم الشرع..

العاجلة في الشمال الشرقي ومحيط دمشق، ما تزال الحكومة السورية تنتظر تغييراً جذرياً في بنية العقوبات، وعلى رأسها ما يعرف بقانون قيصر، في مشهد يضع واشنطن في موقع المانح المؤجّل الذي يلوّح بورقة الرفع التدريجي للعقوبات بوصفها أداة ضغط، وحافزاً محتملاً في آن إذا مضت دمشق أبعد في الإصلاحات السياسية والأمنية.

في هذا الإطار، يكشف ألبرتو هرنانديز، مسؤول المناصرة الشعبية في المجلس السوري الأميركي، عن اقتراب ما يصفه بـ"اللحظة الحاسمة" في الكونغرس لإنهاء حقبة العقوبات، متوقعاً صدور النص الكامل لقانون إقرار الدفاع الوطني خلال الأسبوع الثاني من كانون الأول، على أن يُمرَّر في مجلسي النواب والشيوخ ويُوقع رئاسياً قبل نهاية العام.

ويشير في حديثه لمجلة فيلي إلى تحرك الكونغرس اليوم انطلاقاً من قناعة متزايدة بأن سوريا يمكن أن تصبح "شريكاً موثوقاً" في ملفات مكافحة الإرهاب والمخدرات، ضمن شراكة جديدة يُتوقع أن ترافقها معايير دقيقة لقياس التقدم، مع رهان في واشنطن على أن الحكومة السورية قادرة على تجاوز هذه المعايير.

وعلى المستوى الرمزي، بلغ هذا التحوّل ذروته عندما استقبل الرئيس الأميركي دونالد ترمب نظيره السوري أحمد الشرع في البيت الأبيض، في زيارة رسمية وُصفت في العواصم الغربية بأنها إشارة واضحة إلى طيّ صفحة القطيعة مع دمشق وفتح باب شراكة مشروطة مع السلطة الجديدة.

ويقول الدكتور إليان مسعد، السياسي السوري ومنسق "الجبهة الديمقراطية العلمانية"، لمجلة فيلي إن الحكومة حققت خلال هذا العام "نقلة مهمة بفك عزلة سوريا وبناء علاقات طبيعية مع أميركا وروسيا والاتحاد الأوروبي والدول العربية كافة"، ويرى أن هذا التحول يعكس "تقدماً في كفاءة المؤسسات" وفي طريقة إدارة الملف الخارجي.

هذه العودة النسبية إلى الخرائط الدبلوماسية ترافقها، بحسب مسعد، محاولة لبناء "مشروعية تشاركية في الداخل" قد تساهم في رفع العقوبات لاحقاً وتأسيس "حكم مدني وديمقراطي عادل".

لكن على الأرض، ما زالت الأسئلة الكبرى من دون إجابات حاسمة، خصوصاً في ما يتعلق بمصير الأجهزة الأمنية، وحقوق الأقليات، وحدود سلطة المركز على الأطراف المضطربة.

**العقد الاجتماعي المعلق**

أحد أكثر الملفات حساسية في سوريا ما بعد الأسد هو موقع الأقليات في الدولة الجديدة. يقول مسعد إن السنة الماضية كشفت "غياب الدور الفعلي للمجتمع المسيحي في الحيز العام والمؤسسات الأمنية والوزارات ومجلس الشعب"، معتبراً أن السلطة السابقة "همشت المسيحيين وأنكرت الهوية السورية والسريانية" بوصفهما جزءاً مؤسساً من الهوية الوطنية إلى جانب الهوية العربية والإسلامية.

من هنا، يطالب بأن تمنح المرحلة الحالية "المجتمع المسيحي والمسيحيين دوراً في الجيش والمؤسسات الأمنية والسياسية والسلطة"، مع الإقرار بوجود "غياب شبه تام لهم في الوزارة ومجلس الشعب"، وبإمكانية قبول محاصصة مرحلية في الفترة الانتقالية لتصحيح هذا الخلل، من دون تحويل المحاصصة إلى نموذج دائم.

العلويون بدورهم يقفون اليوم عند مفترق طرق حرج. هذه الجماعة التي شكلت لعقود العمود الفقري للأجهزة الأمنية والعسكرية تجد نفسها فجأة خارج السلطة التي حملت اسمها، بين خوف من انتقام محتمل ورغبة في ضمانات حقيقية بعدم الإقصاء الجماعي. أحداث متفرقة في الساحل، بين قرى موالية للنظام السابق ومجموعات محلية جديدة، عكست هذا التوتر المبكر الذي أشار إليه مسعد عندما تحدث عن "قصور في فهم السلطة للسلم المجتمعي في البداية قبل أن نلمس نضوجاً أكبر في إدراك حقوق المجتمعات كافة".

حتى الآن لم تقدم الدولة رؤية واضحة لكيفية دمج الضباط والعناصر العلويين في هياكل الأمن الجديدة، ولا لطبيعة التمثيل السياسي للمناطق العلوية في أي مجلس تأسيسي أو برلمان مقبل، ما يترك الباب مفتوحاً أمام مخاوف حقيقية من انتقال البلاد من استبداد لون واحد إلى تهميش لون آخر بشكل معكوس.

إلى الشمال الشرقي، تتخذ الأزمة شكلاً مختلفاً.يشير الأكاديمي والمحلل السياسي الكوردي الدكتور فريد سعدون إلى وجود معضلة سياسية أساسية تعرقل أي تسوية خلال العام الحالي، تتمثل في التوافق والاندماج بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر على نحو ثلاثين بالمئة من الأراضي السورية الغنية بالنفط والغاز وتشكل السلة الغذائية للبلاد.

الخلاف الجوهري بين دمشق وقسد يتمحور حول شكل نظام الحكم. قسد تطالب بنظام لا مركزي حقيقي يوزع الصلاحيات بين الأقاليم والمركز، بينما تصر الحكومة على مركزية واسعة، ما يعقد تنفيذ "اتفاق العاشر من آذار" الموقع بين أحمد الشرع وقائد قسد مظلوم عبدي، والذي كان يفترض أن يشكل خارطة طريق لتوحيد القوات والسلطات ضمن صيغة واحدة.

يرى سعدون أن تطبيق الاتفاق يحتاج إلى مراحل طويلة من الحوار حول شكل الدولة ونظام الحكم، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ثم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وصياغة دستور جديد تمر كل بنوده عبر البرلمان لنيل الشرعية، ما يجعل تحقيق اختراق حقيقي خلال ما تبقى من العام أمراً مستبعداً.

ومع أن الحكومة تنظر إلى الفدرالية بوصفها مدخلاً للتقسيم وترفضها، يقترح سعدون صيغةً وسط تقوم على لا مركزية حقيقية لا تلامس الفدرالية السياسية الكاملة، لكنها تتجاوز في الوقت نفسه اللامركزية الخدمية الشكلية، عبر توزيع فعلي للصلاحيات بين المحافظات والمركز، مع احتفاظ الحكومة بالوزارات السيادية مثل الدفاع والخارجية والمالية، ومنح المحافظات حق اختيار المجالس المحلية ومحافظها بعيداً عن التعيين من دمشق.

**دروز السويداء تحت سماء الجنوب الإسرائيلي**

من مناطق الساحل إلى الجنوب، تبدو محافظة السويداء ذات الغالبية الدرزية مرآة مكبرة للتحديات التي تواجهها دمشق في الأطراف.بدأت احتجاجات السويداء في آب 2023 ضد رفع أسعار الوقود في ظل حكم الأسد، قبل أن تتحول إلى حركة واسعة تطالب بتطبيق قرار مجلس الأمن 2254، وإطلاق سراح المعتقلين، ثم إسقاط النظام نفسه، لتصبح واحدة من الجبهات التي سرّعت سقوطه في نهاية 2024.

واليوم، بعد عام على التغيير، لم تهدأ المدينة. الرصد الميداني من هناك يتحدث عن استمرار حركة احتجاجية منظمة، بعضها غير عنيف، وبعضها تطور إلى صدامات محدودة مع القوى الأمنية الجديدة، مع بروز خطاب جديد في الأشهر الأخيرة يدعو إلى "الاستقلال" أو "الوضع الخاص" للسويداء، مدعوماً من شخصيات دينية واجتماعية بارزة. منذ منتصف آب 2025 شهدت المحافظة تظاهرات ترفع شعارات تطالب بالانفصال عن دمشق وبإقامة نوع من الحكم الذاتي، في حركة وصفتها تقارير محلية بأنها "مرحلة جديدة" من الحراك الدرزي بعد سقوط النظام السابق.

دراسات حديثة تشير إلى أن الدروز في السويداء يدفعون في اتجاهات متعددة.جزء

« بين خوف من انتقام محتمل ورغبة في ضمانات حقيقية بعدم الإقصاء الجماعي. أحداث متفرقة في الساحل، بين قرى موالية للنظام السابق ومجموعات محلية جديدة، عكست التوتر المبكر، قصور في فهم السلطة للسلم المجتمعي في البداية » ..

## من سقوط الأسد إلى حكم الشرع..

منهم يطالب بصيغة لا مركزية واسعة داخل سوريا موحدة ويرفض مشروع دستور الشرع لعدم شموله ضمانات كافية، فيما يذهب جزء آخر أبعد نحو طرح صيغ حكم ذاتي أو إدارة محلية شبه مستقلة، مستندين إلى سنوات من الإدارة الفعلية الذاتية خلال الحرب.

في الوقت نفسه، تتحرك إسرائيل على الجبهة الجنوبية في مسار مواز. منذ سقوط نظام الأسد، استغلت تل أبيب فراغ السلطة على حدود الجولان للتوغل داخل المنطقة المنزوعة السلاح التي حددها اتفاق فك الاشتباك لعام 1974، وسيطرت عملياً على شريط واسع من الأراضي السورية تصفه بأنه "منطقة عازلة مؤقتة" لضمان أمنها. تقارير أممية وأخرى إعلامية تتحدث عن مئات الخروقات لخط وقف إطلاق النار، مع عشرات الغارات الجوية والتوغلات خلال العام الماضي، استهدفت مواقع يشتبه في أنها مخازن سلاح أو نقاط لقوات حليفة لإيران، وأحياناً تجمعات لقوات سورية رسمية.

في كلمته أمام منتدى دولي في الدوحة قبل أيام، اتهم أحمد الشرع إسرائيل بأنها "تقاتل أشباحاً" وتنقل أزماتها إلى الأراضي السورية بعد حرب غزة، منتقداً ما وصفه بتوظيف شعار الأمن لتبرير "احتلال فعلي" لشريط من الأراضي السورية كان جزءاً من منطقة مراقبة الأمم المتحدة.

في المقابل، يتحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في خطاباته عن إمكانية التوصل إلى ترتيبات مع سوريا بشرط الإبقاء على منطقة عازلة عميقة تمتد عملياً من أطراف دمشق إلى جبل الشيخ، مع تمسك تل أبيب بالسيطرة على جزء كبير من المنطقة التي كانت خاضعة سابقاً لمراقبة قوة فض الاشتباك الدولية.

تتقاطع هذه التطورات مع الملف الدرزي في السويداء بطريقة معقدة. إسرائيل تلوّح في خطابها العلني بضرورة "حماية الأقليات" وفي مقدمتها الدروز في أي ترتيبات مستقبلية للجبهة الجنوبية، فيما تحاول دمشق إظهار نفسها كحامية لوحدة الأراضي السورية في مواجهة مخاطر التقسيم.

داخل السويداء، تنظر شرائح واسعة من المجتمع الدرزي بعين الريبة إلى أي حديث عن "حماية خارجية"، وتفضل أن يأتي أي وضع خاص للمحافظة ضمن إطار وطني شامل، عبر لا مركزية حقيقية تمنحهم حق إدارة شؤونهم المحلية وقضائهم وأمنهم، من دون أن تتحول الجغرافيا الدرزية إلى ممر نفوذ لأي قوة خارجية.

في هذا المشهد، تبدو السويداء محاصرة بين بنادق الجيش السوري، وطائرات إسرائيل، والهاجس المتزايد من أن تتحول مطالب الحكم الذاتي إلى ذريعة لتفكيك البلاد أو تحويل الجنوب إلى ساحة مقايضات إقليمية.

إلى جانب عقدة الأقليات وحدود الأطراف، تواجه "الجمهورية الجديدة" إرثاً ثقيلاً من الجماعات المتشددة

والمقاتلين القادمين من الخارج، ممن قاتل بعضهم في مراحل حاسمة إلى جانب القوات الموالية لأحمد الشرع في مواجهة النظام السابق وفصائل أخرى، قبل أن يتحول جزء منهم إلى شبكات منفلتة تبحث عن موطئ قدم في اقتصاد الظل والتهريب والجباية.

ورغم حديث الحكومة عن "تفكيك البنى غير النظامية" ودمج من تنطبق عليهم الشروط في الجيش أو القوى الأمنية، تشير الوقائع الميدانية إلى أن قسماً من هذه التشكيلات ما يزال يحتفظ بالسلاح والنفوذ في جيوب ريفية وعلى أطراف المدن.

بالنسبة لكثير من المراقبين، لن تكتمل صورة الدولة الجديدة ولا احتكارها "العنف المشروع" ما لم يُحسم مصير هذه المجموعات عبر مسارات واضحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، تمنع إعادة تدويرها كأذرع موازية للسلطة أو كأدوات صراع بين الأجنحة القديمة والجديدة داخل النظام.

**اقتصاد على حافة الإرهاق**

بعيداً عن الخرائط والسياسة، يعيش السوريون صراعهم اليومي مع اقتصاد منهك. بعد أربعة عشر عاماً من حرب دمرت البنية التحتية وأصابت الزراعة والصناعة إصابات بالغة. تقف الليرة وهي تحاول أن تستعيد عافيتها، التضخم يتفاقم، البطالة عند مستويات مرتفعة، ومئات آلاف المهجرين داخلياً وخارجياً يعيشون على المساعدات أو التحويلات.أي مشروع جدي لإنعاش الاقتصاد يحتاج إعادة تأهيل واسعة للبنية التحتية، وتوفير الطاقة، وعودة التعاملات المصرفية مع الخارج، وهي عناصر ما تزال ناقصة، رغم توقعات بعض الخبراء بإمكانية رفع عقوبات قيصر جزئياً قبل نهاية العام، بما يسمح بدخول استثمارات محدودة إلى السوق السورية.

حتى اليوم، تعتمد الدولة على دعم خليجي وغير خليجي لتغطية جزء من الرواتب وبعض مشاريع إعادة الإعمار، فيما تبقى العدالة الانتقالية، والاستقرار الأمني، وحل ملفات الأطراف مثل السويداء والمناطق الكوردية، شرطاً مسبقاً لأي دخول واسع لرؤوس الأموال.

وبعد عام على سقوط نظام الأسد، لا تشبه سوريا نفسها في 2024، لكنها أيضاً لم تصبح بعد سوريا التي حلم بها المحتجون على امتداد السنوات.في الساحل، علويون يعيدون تعريف علاقتهم بالدولة من موقع الشريك لا الحاكم، في السويداء، دروز يلوّحون بورقة الحكم الذاتي والانفصال من دون أن يقطعوا تماماً مع فكرة الدولة الواحدة، في الشمال الشرقي، كورد وعرب في إطار قوات سوريا الديمقراطية ينتظرون جواباً نهائياً من دمشق حول معنى اللامركزية، وفي الجنوب، إسرائيل ترسم حدوداً جديدة لأمنها داخل الأرض السورية.

في هذا المشهد، لا تبدو السنة الثانية مجرد امتداد لسنة أولى انتقالية، بل امتحاناً لفكرة الدولة نفسها. إذا تمكنت السلطة من تحويل الانفتاح الخارجي إلى إصلاحات ملموسة في الداخل، ومن تحويل لغة الشراكة مع الأقليات والأطراف إلى مؤسسات وقوانين لا إلى خطابات فقط، فقد يكون هذا العام بداية خروج تدريجي من نفق الحرب الطويلة. أما إذا استمرت الحسابات القديمة في إدارة المرحلة الجديدة، فقد يجد السوريون أنفسهم بعد سنوات وهم يستعيدون ذكرى سقوط نظام الأسد باعتبارها لحظة ضائعة أخرى، لم تستثمر كما ينبغي في بناء بلد مختلف عن كُل ما عرفوه من قبل.

« إذا استمرت الحسابات القديمة في إدارة المرحلة الجديدة، فقد يجد السوريون أنفسهم بعد سنوات وهم يستعيدون ذكرى سقوط نظام الأسد باعتبارها لحظة ضائعة أخرى، لم تُستثمر كما ينبغي » ..

# العراق يودّع "يونامي" بجملة "مخاوف"

**فيلي :**

يستعد العراق لوداع بعثة الأمم المتحدة "يونامي" بعد أكثر من عقدين من العمل الدبلوماسي والإنساني المعقد، في تطوير يعد من أكثر التحولات حساسية في علاقة العراق بالمجتمع الدُولي منذ عام 2003.

يأتي ذلك، بالتزامن مع وصول الأمين العام للأمم المتحدة، انطونيو غوتيريش، إلى العاصمة بغداد، للمشاركة في مراسم الإعلان الرسمي لانتهاء أعمال ولاية بعثة الأمم المتحدة في العراق (اليونامي).

وبينما تمضي الحكومة العراقية نحو إنهاء ولاية البعثة نهاية العام 2025، تتصاعد الهواجس من "فراغ إنساني وسياسي" قد تتركه هذه الخطوة، في وقت يؤكد فيه مختصون أن القرار اتخذ على عجل وتحت ضغط الشارع أكثر مُن استناده إلى قراءة موضوعية للواقع.

وتعد بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يُونامي"، بعثةٍ سياسيةٍ خاصة أُنشئت في العام 2003 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1500، واستجابةٍ لطلب الحكومة العراقية.

وقرر مجلس الأمن الدولي في أيار/ مايو 2024 تمديد مهمة البعثة الموجودة في البلاد منذ العام 2003، لفترة أخيرة حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025، بناءٍ على طلب الحكومة العراقية.

وطلب رئيس مجلس الوزراء العراقي المنتهية ولايته محمد شياع السوداني قدم رسمياً في 21 أيار/ مايو 2024، في رسالة موجهةً إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إنهاء ولاية بعثتها لتقديم المساعدة إلى العراق "يونامي" بشكل نهائي اعتبارا من 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025، على أن تقتصر جهودها خلال الوقت المتبقي على استكمال أعمالها فقط في ملفات الإصلاح الاقتصادي، وتقديم الخدمات، والتنمية المستدامة، والتغير المناخي، وغيرها من الجوانب التنموية.

آثار إنسانية وسياسية سلبية

خروج البعثة سيترك "فراغاً إنسانياً واسعاً"، بحسب رؤية المختصين بهذا الشأن، إذ لا تمتلك الحكومة العراقية القدرة على تعويض تلك البرامج أو تغطية الاحتياجات التي كانت تلبيها، ولا توجد جهات أخرى قادرة على سد هذا النقص في الوقت الراهن.

ويقول القانوني محمد جمعة، العامل في إحدى منظمات الأمم المتحدة، إن قرار الحكومة العراقية بإنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة جاء "مستعجلا" ونتيجة ضغوط شعبية أكثر من كونهً مبنياً على قراءة موضوعية للواقع.

بعثة الأمم المتحدة، وعلى غرار جميع البعثات الأممية، تلتزم بمغادرة أي بلد يطلب منها رسمياً إنهاء مهامها، إلا أن القرار العراقي يحمل جوانب سلبية واضحة، لاسيما أن البعثة كانت تشرف على برامج إنسانية تخدم آلاف المستفيدين من الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، بحسب حديث القانوني لمجلة فيلي.

وفي الجانب السياسي، يعتقد جمعة، أن تأثير البعثة لم يكن جوهرياً في المشهد الداخلي، إلا أن إنهاء عملها سينعكس سلباً على صورة العراق الدولية وتقارير التقييم المرتبطة بالالتزامات والبيئة السياسية والمؤسساتية في البلاد، مشيراً إلى أن "القرار اتخذ على نحو غير مدروس، وتحت تأثير المُزاج العام، من دون الالتفات إلى تبعاته الإنسانية الواسعة التي ستتحملها الفئات الأكثر هشاشة".

ومنذ مباشرة أعمالها، شهدت البعثة توسعاً كبيراً في مهامها، ولاسيما بعد صدور القرار 1770 في العام 2007، حيث يتركز التفويض الرئيس ليونامي على تقديم المشورة والدعم لحكومة وشعب العراق في مجالات عدة، أبرزها تعزيز الحوار السياسي الشامل، ودعم جهود المصالحة الوطنية والمجتمعية، والمساهمة في العملية الانتخابية، وتيسير الحوار الإقليمي بين العراق ودول الجوار.

كما تضطلع البعثة بدور محوري في التنسيق بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من جهة، ووكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة من جهة أخرى، بهدف تنظيم الجهود الإنسانية والإنمائية داخل العراق.

وعلى الرغم من أن "يونامي"، لا تنفذ برامج إنسانية وتنموية بشكل مباشر، فإنها تعمل على إبراز التحديات ذات الصلة وربط الشركاء العراقيين بالخبرات الفنية المتاحة ضمن منظومة الأمم المتحدة.

ويتولى رئاسة البعثة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، ويساعده نائبان، أحدهما يشرف على الشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، فيما يتولى الثاني إدارة الجهود الإنسانية والإنمائية للأمم المتحدة، ويعمل كذلك منسقاً مقيماً ومنسقاً للشؤون الإنسانية في العراق.

وفي مطلع الشهر الجاري، قال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، محمد الحسان خلال إحاطته أمام مجلس الأمن بشأن الوضع في العراق وقبيل انتهاء ولاية "يونامي"، إن "هذه الإحاطة تأتي قبيل انتهاء

## العراق يودّع "يونامي" بجملة "مخاوف"

مهمة يونامي وتعد الأخيرة"، مشيراً إلى أن "انتهاء مهام بعثة الأمم المتحدة في العراق لا يعني نهاية التعاون معه بل بداية فصل جديد".

ملفات البيئة وحقوق الإنسان في خطر

ويحذر رئيس مركز العراق لحقوق الإنسان، علي العبادي، من التداعيات السلبية التي قد ترافق إنهاء أعمال بعثة الأمم المتحدة في العراق، مؤكداً أن خروجها سيؤثر في قدرات المؤسسات المحلية على معالجة ملفات معقدة تحتاج إلى خبرات دولية متخصصة.

ويقول العبادي، في حديث لمجلة فيلي، إن البعثة كانت توفر دعماً فنياً مهماً في ملفات التلوث، البيئة، حقوق الإنسان، وتمكين المؤسسات الرقابية، مضيفاً أن فرق الأمم المتحدة تمتلك صلاحيات دولية لا يمكن تعويضها بسهولة داخل المؤسسات الوطنية.

هناك العديد من ملاحظات سابقة تتعلق بآليات عمل البعثة، من بينها التمويل، وسلوك بعض الموظفين، إضافة إلى ما وصفه العبادي، بـ "تصورات عن انحيازات" في التعامل مع بعض الملفات الحكومية، وهو ما دفع جزءاً من المجتمع المدني إلى توجيه انتقادات لأداء البعثة في سنواتها الأخيرة.

وبحسب الحقوقي، فإن مغادرة الأمم المتحدة قد تخلق من جهة "مساحة إيجابية" للكشف بشفافية عن مسارات التمويل والبرامج التي كانت تديرها، لكنها ستترك من جهة أخرى فراغاً كبيراً في دعم المنظمات المستقلة التي لم يُتح لها العمل بحرية كافية خلال وجود البعثة.

ويضيف العبادي أن أحد أبرز الإشكالات تمثل في عدم نقل الصوت الاحتجاجي العراقي بوضوح إلى المجتمع الدولي، مؤكداً أن كثيراً من الملاحظات والملفات الحقوقية لم تُعكس بالصورة المطلوبة.

وفي الختام، يلفت إلى أن إنهاء عمل البعثة "سيضع المؤسسات العراقية أمام اختبار حقيقي" لتعويض غياب الخبرات الدولية ومواصلة العمل على الملفات الإنسانية والبيئية والرقابية التي كانت الأمم المتحدة تشرف على جزء كبير منها.

وعلى الصعيد الإنساني، عززت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) دورها بشكل لافت خلال الحرب ضد تنظيم "داعش"، حيث ركزت أولوياتها على تقديم الدعم والإغاثة لملايين النازحين، وتنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة في مجالات إعادة الإعمار والخدمات الأساسية وإعادة الاستقرار في المدن المحررة، كما أسهمت البعثة في دعم البرامج الصحية والتعليمية ومشاريع توفير مياه الشرب، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات الدولة العراقية.

أما في مجال حقوق الإنسان، فقد أصدرت "يونامي"، عشرات التقارير الدورية التي رصدت أوضاع السجون، والاختفاء القسري، وحالات الاغتيال السياسي، واستهداف الأقليات، بالإضافة إلى توثيق الانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش بحق الإيزيديين، حيث اعتمدت هذه التقارير كمراجع أساسية من قبل المؤسسات الدولية والجهات التشريعية العراقية.

انتقادات حادة لدور الأمم المتحدة

إلى ذلك، وجّه الباحث في الشأن السياسي، الناصر دريد المقيم في كندا، انتقادات شديدة للأمم المتحدة على خلفية ما وصفه بـ "المرحلة الختامية" لوجود بعثتها في العراق، معتبراً أن إرسال المبعوث الأممي الأخير محمد الحسان لم يكن بهدف متابعة الملفات الجوهرية، بل لوضع "الفصل الأخير" لإنهاء مهمة المنظمة الدولية في البلاد.

ويقول دريد، في حديث لمجلة فيلي، إن مهمة الحسان لم تتعلق بمتابعة ملفات حقوق الإنسان، والمرأة، والمعتقلين، وحرية التعبير، ولا بمراقبة تطورات النظام السياسي، بل جاءت، لإنهاء الدور الأممي "بأقل خسائر ممكنة" وتقديم "شهادة مخففة" لا تعكس الواقع العراقي، بحسب تعبيره.

هذا النهج يبتعد كثيراً عن جهود الممثلة السابقة للأمم المتحدة جينين بلاسخارت التي حاولت التواصل مع الشباب العراقي ونقل مطالبهم، والكلام لدريد، الذي تابع قائلاً إن "التقرير الأخير للمبعوث الأممي لا يعبر عن حجم الانتهاكات والتراجع المستمر في الوضع الداخلي، وأن استمرار هذا التوجه سيُسجّل في المستقبل كإخفاق كبير للأمم المتحدة لأنها رأت ما يجري وابتعدت عنه".

ووفقاً للباحث العراقي، فإن حالة الصمت والركود الشعبي داخل العراق شجعت المجتمع الدولي على تجاهل ما يحدث، مبيناً أن ضعف المشاركة الشعبية في الانتخابات الأخيرة، وعدم بروز احتجاجات واسعة، منح القوى الدولية "مبرراً إضافياً" لخفض اهتمامها بالملف العراقي.

ويختتم دريد، حديثه قائلاً إن "انتهاء عمل يونامي ليس حدثاً بروتوكولياً بل واقعة حزينة تشبه التشييع"، معتبراً أن "البعثة لم تنسحب فحسب، بل انتهت فعلياً نتيجة ثلاثة عوامل وهي أداء السلطة السياسية، وتخلي المجتمع الدولي، وسلبية العراقيين تجاه ما يجري".

وتتطلب بعثات الأمم المتحدة عادة موافقة الدولة المضيفة، فقد أقر مجلس الأمن الدولي أمس الخميس بالإجماع طلب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في العراق. وقرر المجلس تمديد عمل البعثة لفترة أخيرة مدتها 19 شهراً، تنتهي في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2025، وبعد هذا التاريخ ستنهي البعثة عملها وعملياتها بشكل كامل.

وتأسست البعثة عام 2003 عقب الغزو الأميركي والبريطاني للعراق، وشملت ولايتها، التي تم تعزيزها في عام 2007 وتجديدها سنوياً، تقديم الدعم للحكومة العراقية في مجالات عدة، أبرزها تعزيز الحوار السياسي الشامل، المصالحة الوطنية، تنظيم الانتخابات، وإصلاح قطاع الأمن.

## أول اختبار للبرلمان السادس

# مستقبل العراق بين ٣ محاور..

**فيلي :**

**مع دخول العراق مرحلة سياسية دقيقة بعد حسم جميع الطعون الانتخابية البالغ عددها 853 طعناً، واستعداد القوى الفائزة لبدء الدورة البرلمانية السادسة، تبدو الأضواء مسلطة على حجم التحديات التي تنتظر مجلس النواب الجديد، في ظل فراغ تشريعي عقب قرار المحكمة الاتحادية العليا (أعلى سلطة قضائية في البلاد)، بإنهاء أعمال البرلمان والحكومة معاً في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025.**

النائب الفائز محما خليل

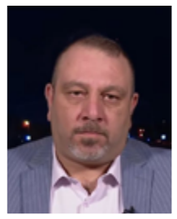

المحلل السياسي وائل حازم

السياسي المستقل أبو ميثاق المساري

ويرى مراقبون أن هذه المعطيات تجعل من الدورة المقبلة حلقة مفصلية في مستقبل البلاد، خصوصاً أن تشكيل الحكومة قد يستغرق بين ثلاثة إلى أربعة أشهر، فيما تتراكم ملفات اقتصادية ودستورية حساسة لم تحسم منذ سنوات.

ويكتسب المشهد السياسي تعقيداً إضافياً بعد إعلان نتائج الانتخابات - أُجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي - التي منحت القوائم الشيعية 187 مقعداً، والسنية 77 مقعداً، والكوردية 56 مقعداً، وتقدم تحالف "الإعمار والتنمية" بزعامة محمد شياع السوداني بأكثر من 1.3 مليون صوت.

ورغم هذا التوزيع الذي يمنح الأغلبية الشيعية قدرة مريحة على تمرير القوانين، إلا أن المراقبين يؤكدون أن تحديات الداخل والخارج ستجعل عمل البرلمان الجديد اختباراً حقيقياً لقدرته على التشريع والرقابة

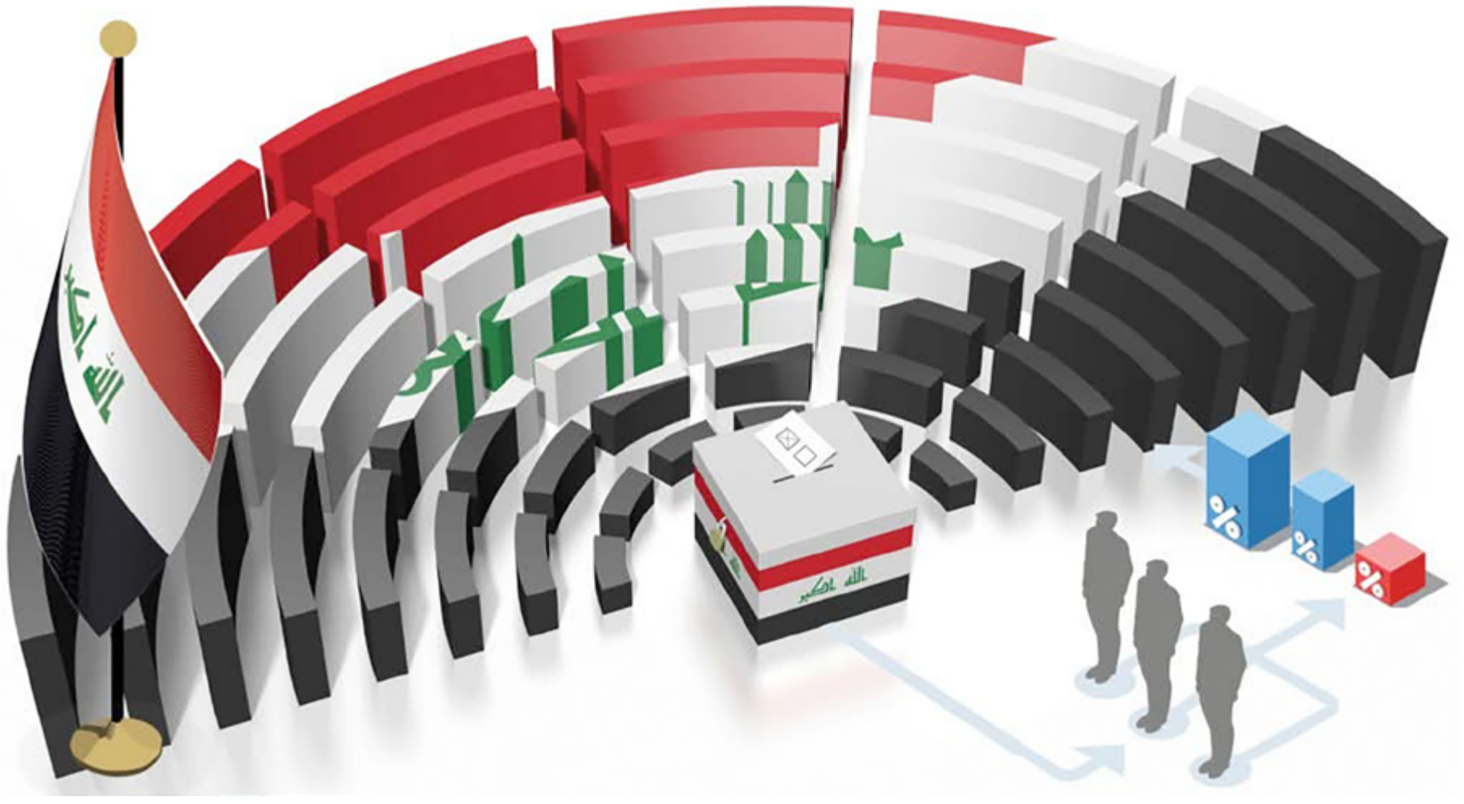



وإعادة الاستقرار للمشهد السياسي.

أزمات داخلية

ويؤكد النائب الفائز في انتخابات مجلس النواب الأخيرة محما خليل، أن طبيعة النظام السياسي في العراق بصفته نظاماً برلمانياً تجعل من مجلس النواب محور العملية السياسية، بوصفه الجهة المسؤولة عن التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

ويشير خليل خلال حديثه لمجلة فيلي إلى أن البرلمان المقبل سيدخل دورة مليئة بالتعقيدات، أبرزها الأزمات الاقتصادية والجفاف والاضطراب السياسي، ما يعني أن الحكومة المقبلة ستواجه "مشاكل كبيرة" تفرض على البرلمان مضاعفة دوره الرقابي والتشريعي.

ويوضح أن الأداء البرلماني في الدورات السابقة شهد تراجعاً واضحاً في تشريع القوانين، مرجحاً أن تواجه الدورة السادسة صعوبات إضافية بسبب التدخلات السياسية الداخلية والخارجية، والعوائق المالية التي قد تعطل الكثير من مشاريع القوانين المهمة.

سياسة المحاور

من جانبه، يرى المحلل السياسي وائل حازم أن البرلمان المقبل لن يكون بمعزل عن شكل تموضع العراق الإقليمي والدولي، وهو ملف ما يزال غير محسوم حتى الآن.

ويوضح حازم لمجلة فيلي أن مستقبل البرلمان مرتبط بالقرار الاستراتيجي الذي سيتخذه العراق في ما يتعلق بسياسة المحاور، مشيراً إلى ثلاثة سيناريوهات رئيسة.

أما الأول فهو الانضمام إلى "محور المقاومة"، وهو سيناريو سيجلب . بحسب حازم . تحديات سياسية وأمنية واقتصادية أكبر من المتوقع.

ويرى أن السيناريو الثاني هو البقاء على الوضع الحالي (الحياد النسبي)، حيث ستستمر التحديات، لكنها ستكون "أقل وطأة" مقارنة بالسيناريو الأول.

وفي السيناريو الثالث وهو "الاقتراب من المحور الأميركي"، فيرى حازم أن جزءاً كبيراً من التحديات سيزول، لاعتبارين مهمين، الأول أن جزءاً كبيراً من الأموال العراقية مودع في الولايات المتحدة، والاعتبار الثاني قدرة واشنطن على دعم العراق في ملفات حساسة مثل أزمة المياه مع تركيا.

ويشدد على أن تموضع العراق هو الذي سيحدد آلية عمل البرلمان المقبل، إذ أن أي قرار سياسي بهذا الشأن سينعكس مباشرة على مسار التشريعات وطبيعة التحالفات داخل قبة البرلمان.

قوانين مؤجلة

أما السياسي المستقل أبو ميثاق المساري، فيشير إلى أن مجلس النواب المقبل سيواجه تحديات بنية برلمانية جديدة "ذات طابع مختلف" عن الدورات السابقة، إلا أن وجود أغلبية شيعية كبيرة - قوامها أكثر من 197 نائباً - سيمنح البرلمان قدرة واضحة على تمرير عدد من القوانين المؤجلة منذ سنوات.

وبحسب المساري الذي تحدث لمجلة فيلي، فإن أبرز القوانين التي يتوقع البت فيها سريعاً هي قانون النفط والغاز المرتبط بشكل مباشر بالعلاقة بين بغداد وإقليم كوردستان، وهو من أكثر الملفات تعقيداً وتأجيلاً، وقانون الموازنة الذي تأثر أكثر من مرة بسبب تعطل البرلمان والظروف السياسية.

ويرى المساري أن هذين القانونين سيكونان أقرب إلى الإقرار نظراً لوجود أغلبية تضمن تحقيق النصاب وتمرير التشريعات.

كما يؤكد في الختام أن قانون الحشد الشعبي سيتم تمريره بسهولة هذه المرة، خصوصاً أنه لم يُرحل في الدورة السابقة بسبب خلافات سياسية بل بسبب "إشكالات تعبوية" واستغلالات انتخابية، لكنها لم تعد قائمة الآن، الأمر الذي يجعل إقراره "مسألة وقت".

# نزع السلاح..
## "محور المقاومة" أمام لحظة "كسر عظم"

**فيلي - بغداد/ بيروت/ غزة/ صنعاء**

**بين ضغوط دولية متصاعدة ودعوات متكررة لحصر السلاح بيد الدولة، يتجدد الجدل في الشرق الأوسط حول مستقبل الفصائل المسلحة، في العراق ولبنان وغزة واليمن، لاسيما وأن هذه المطالبات تأتي في ظل الحرب المفتوحة في غزة والتوتر في البحر الأحمر والضغوط الأميركية على بغداد وبيروت، مقابل تمسك فصائل "محور المقاومة" بسلاحها بوصفه ضمانة وجودية.**

وفي هذا السياق، يقدم عميد كلية الدراسات في الجامعة الإسلامية في لبنان، غازي قانصو، قراءة أكاديمية مقارنة، اعتمدت أربعة معايير أساسية لتقييم قابلية القوى المسلحة لنزع السلاح أو مواجهتها للولايات المتحدة، أبرزها طبيعة الاشتباك مع واشنطن والقدرة العسكرية الذاتية والارتباط ببنية دولة وإمكانية دمج السلاح في تسوية سياسية.

وبحسب هذا التقييم، تصدر الحوثيون (جماعة أنصار الله في اليمن) قائمة القوى الأكثر عناداً، كونهم خاضوا مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة في البحر الأحمر وباب المندب، ولم يتراجعوا رغم الضربات الأميركية – البريطانية، فضلاً عن سيطرتهم على أرض وعاصمة، وتحولهم من حركة تمرد إلى فاعل سيادي مسلح، وهو ما يجعل مسألة نزع سلاحهم شبه مستحيلة.

وفي المرتبة الثانية، وضع قانصو خلال حديثه لمجلة فيلي حزب الله في لبنان، واصفاً إياه بـ"العنيد استراتيجياً والحذر تكتيكياً"، إذ لا يواجه واشنطن مباشرة لكنه يبني معادلة ردع ضد إسرائيل.

ويرى قانصو أن سلاح حزب الله مرتبط مباشرة بوجود التهديد الإسرائيلي، وأن أي نزع له يعني انهيار معادلة الردع، مع الإشارة إلى وجود هامش نظري لحلول وسطية مشروطة بضمانات نهائية ودور راعٍ للدولة اللبنانية.

أما حماس، فيعتبرها قانصو "عنيدة وجودياً لا سياسياً" تجاه الولايات المتحدة، إذ لا تواجه واشنطن مباشرة لكنها تقاتل إسرائيل المدعومة أميركياً.

ورغم أن سلاح حماس غير قابل للنزع كلياً لغياب الدولة الحامية والبديل السياسي، إلا أن قدرتها على فرض شروط على واشنطن تبقى محدودة، بحسب قانصو.

وفي المرتبة الأخيرة، جاءت الفصائل المسلحة في العراق، بوصفها الأقل عناداً والأكثر قابلية للضغط، نظراً لارتباطها الجزئي بالحكومة، وعلاقتها التي تسمح بضبط الإيقاع إقليمياً، وفق قانصو، الذي يرى أن سلاح هذه الفصائل غير قابل للتسليم الكامل، لكنه قابل لإعادة الهيكلة والضبط ضمن إطار الدولة.

في هذا الصدد، ذكر رئيس دائرة العلاقات الوطنية في حركة حماس، علي بركة، لمجلة فيلي، أن "الاحتلال الإسرائيلي لم يلتزم حتى الآن ببنود اتفاق شرم الشيخ المتعلق بالتهدئة ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، الذي تم إبرامه في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر الماضي".

وأوضح بركة، أن "الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يواصل عدوانه على قطاع غزة، الأمر الذي يجعل المطالبة بنزع سلاح المقاومة أو التخلي عنه أمراً غير منطقي"، مؤكداً أن حركة حماس "من المستحيل أن تتخلى عن سلاحها في ظل استمرار الاحتلال والعدوان"، مشدداً على أن "سلاح المقاومة سيبقى قائماً إلى أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة كاملة".

وأضاف أن "الشعب الفلسطيني يمر بمرحلة تحرر وطني، وأصل الصراع في فلسطين يتمثل بالاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عام 1948"، لافتاً إلى أنه "من حق الشعب الفلسطيني المشروع الدفاع عن أرضه ووطنه في مواجهة الاحتلال"، مشدداً على أن "خيار المقاومة هو مسار وطني تاريخي شقته الفصائل الفلسطينية منذ عقود، وتواصل حركة حماس هذا الطريق ضمن مشروع المقاومة الوطنية".

### الموقف العراقي

من جانبه، يرى الكاتب والمحلل السياسي سعيد البدري أن الولايات المتحدة هي الطرف الضاغط في هذا الملف، لكنها "غير موثوق بها"، كونها لم تقدم، بحسب وصفه، رؤية منصفة تضمن حماية شعوب المنطقة، بل تواصل دعم الكيان الإسرائيلي عسكرياً وسياسياً.

ويعتقد البدري خلال حديثه لمجلة فيلي أن الفصائل المسلحة لن تقدم على تسليم سلاحها، بل قد تذهب إلى المواجهة إذا فرض عليها ذلك، في ظل قناعة راسخة لديها بأن السلاح هو وسيلة الدفاع الأخيرة في مواجهة مشاريع الهيمنة الإسرائيلية – الأميركية في المنطقة.

### صراع وجودي

من جهته، يذهب الأمين العام لحزب الشعب الديمقراطي (حشد) في اليمن، سفيان العماري، إلى أبعد من ذلك، معتبراً أن المنطقة تتجه بسرعة نحو تصعيد مصيري ووجودي.

ويقول العماري، لمجلة فيلي، إن الولايات المتحدة ترى أن مستقبل نفوذها على المحك، فيما يعتبر اليمين الإسرائيلي أن التصعيد المستمر هو مفتاح بقائه في السلطة.

ويشير العماري إلى أن غياب الأفق السياسي، في ظل الشلل الدولي والأزمات المتلاحقة كالحرب الأوكرانية والتوتر مع إيران، يجعل المواجهة أكثر عمقاً وألماً، لكنها قد تكون أقصر زمناً بسبب كلفتها العالية على الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة والغذاء وسلاسل التوريد.

### نزع السلاح "مستبعد"

بدوره، يؤكد منسق العلاقات والتواصل للأحزاب السياسية المناهضة للعدوان في اليمن، الدكتور عارف العامري، أن ترك سلاح فصائل المقاومة في هذه المرحلة "أمر مستبعد"، لأن التهديدات لا تزال قائمة، ولأن العدو – على حد وصفه – يواصل التسلح بدعم غربي وعربي.

ويرى العامري خلال حديثه لمجلة فيلي أن الدعوات إلى نزع سلاح المقاومة تفتقر إلى أي ضمانات حقيقية، وتقوم على ازدواجية معايير، محذراً من أن أي محاولة لفرض هذا الخيار ستبوء بالفشل، وقد تقود إلى مواجهات حاسمة، جزئية أو شاملة، في أكثر من ساحة.

### مقاربة مضادة

في المقابل، يطرح أستاذ العلاقات الدولية في جامعة حيفا، البروفيسور حسين الديك، رؤية مغايرة، معتبراً أن هناك قراراً أميركياً – أوروبياً – عربياً بعدم السماح بوجود ما يعرف بـ"الفاعلين غير الدوليين" في الشرق الأوسط.

ويقول الديك لمجلة فيلي، إن المسار المفضل يبدأ بتفاهمات سياسية داخلية، لكن في حال فشلها، فإن القوة العسكرية الإسرائيلية أو الأميركية ستفرض لإنهاء ظاهرة السلاح خارج إطار الدولة.

ويستشهد الديك في الختام بما جرى في الضفة الغربية، والضغوط المتواصلة في غزة ولبنان، إضافة إلى المساعي الدبلوماسية في العراق، حيث يرى أن عودة بغداد إلى "الحاضنة العربية" لا يمكن أن تتم بوجود فصائل مسلحة خارج سيطرة الدولة.

# جرس الميلاد يملأ الصمت
# وجود مسيحي يتآكل

**فيلي :**

**في بلد ولدت فيه الحضارات وتجاورت فيه الأديان قبل أن ترسم خرائط باقي الدول، بقي الوجود المسيحي في العراق أشبه بجرس قديم ما يزال صوته يتردد رغم ما تعرض له من أزمات.**

في العراق، حيث تعلمت الأرض معنى الصلاة بلغات شتى، لم يكن الميلاد يوماً طقساً عابراً، بل ذاكرةً حيّة تختزن الفرح والألم معاً، والحديث هنا عن المسيحيين الذين يعتبرون كجزء لا يتجزأ من تاريخ العراق القديم والحديث.

قصة الوجود في العراق

وفي الخامس والعشرين من كانون الأول من كل عام، يحيي المسيحيون في مختلف أنحاء العالم ذكرى ميلاد المسيح عليه السلام، في مناسبة دينية وإنسانية تمتد جذورها إلى القرن الرابع الميلادي، حين جرى اعتماد هذا اليوم رسمياً للاحتفال بالميلاد.

وبالتزامن مع هذه المناسبة، فتحت مجلة فيلي، ملف واقع المسيحيين في العراق، متقصية أوضاعهم وتحدياتهم الراهنة في مختلف المحافظات، حيث يستعرض الأكاديمي والخبير في شؤون التنوع الديني في العراق، سعد سلوم، قصة الوجود المسيحي في البلاد، متناولاً جذوره التاريخية العميقة، وتحولاته عبر السنين، وما واجهه من محطات صعبة أثّرت في حضوره الديمغرافي والاجتماعي.

ويتوزع المسيحيون تاريخياً في معظم أنحاء العراق، غير أن موجات العنف والإرهاب التي شهدها البلد منذ العام 2003 أسهمت في إعادة ترسيم خريطة انتشارهم السكاني، فقد نزح عدد كبير من المسيحيين العراقيين إلى مدن إقليم كوردستان، ولا سيما أربيل ودهوك، فيما لجأ آخرون إلى دول الجوار مثل الأردن ولبنان وتركيا، في حين اختار قسم واسع الهجرة إلى أوروبا وأميركا بحثاً عن الأمن والاستقرار.

وقد أدت هذه الهجرة الواسعة إلى تراجع حاد في أعداد المسيحيين في مناطقهم التاريخية، الأمر الذي أضعف التنوع الثقافي والديني في تلك المناطق، وألحق ضرراً بالروابط الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، كما خلف فراغاً واضحاً في المشهد المحلي وفي مؤسسات المجتمع المدني التي كان للمسيحيين دور فاعل في بنائها وإدامتها.

أرقام واحصائيات

وبحسب آخر التقديرات المتداولة، والكلام لسلوم، يُقدر عدد المسيحيين المتبقين في العراق اليوم بما بين 200 و250 ألف نسمة، مقارنة بأكثر من 1.5 مليون قبل العام 2003، ما يعكس حجم الانكماش الديمغرافي الذي تعرّض له هذا المكوّن خلال العقدين الماضيين، غير أن هذه الأرقام.

كما أن تضارب الأرقام المتداولة يعود إلى عوامل سياسية ونفسية واجتماعية متداخلة، إذ قد يجري أحياناً تضخيم الأعداد المعلنة لتفادي بث مشاعر الخوف واليأس بين المسيحيين الذين ما زالوا في الداخل، أو للحفاظ على قدر من الطمأنينة المعنوية والاستقرار المجتمعي، وفي حالات أخرى، تُستخدم هذه التقديرات في سياق تعزيز مطالب سياسية أو قانونية محددة، لا سيما تلك المرتبطة بالتمثيل النيابي، أو الكوتا، أو حقوق المكوّنات، بحسب سلوم.

ومن التفصيلات الأخرى، يعد المسيحيون في العراق من أقدم الجماعات الدينية في بلاد الرافدين، إذ دخلت المسيحية إلى المنطقة منذ القرن الأول الميلادي، وانتشرت بين جماعات سريانية وآشورية وكلدانية وأرمنية، واستقر وجودها التاريخي في مدن مثل الموصل وسهل نينوى، إلى جانب بغداد والبصرة، وقد لعب المسيحيون عبر القرون دوراً بارزاً في الحياة الثقافية والتعليمية والاقتصادية، وأسهموا في بناء الدولة والمجتمع العراقي الحديث.

اضطهاد ديني وتهميش

في العراق، ارتبط هذا العيد خلال السنوات الأخيرة بذاكرة مثقلة بالألم والمعاناة، بعد أن تعرّض المسيحيون لسلسلة من الانتهاكات الدامية منذ العام 2003، بلغت ذروتها في تشرين الأول/أكتوبر 2010، عندما اقتحم تنظيم "القاعدة" كنيسة سيدة النجاة وسط بغداد، واحتجزوا عشرات المصلين قبل أن يطلقوا النار عليهم، ما أسفر عن مقتل 60 شخصاً وإصابة العشرات، في واحدة من أبشع الهجمات التي استهدفت المسيحيين في البلاد.

ويقول رئيس أساقفة الكنيسة الكلدانية في كركوك والسليمانية، المطران يوسف توما، خلال حديثه لمجلة فيلي، إن "المسيحيين يعدون جزءاً لا يتجزأ من مكونات الشعب العراقي الأصيل، ويتمتعون بتاريخ عريق وحضور وطني فاعل".

ويشير إلى أن "العدد التقديري للمسيحيين في العراق يبلغ نحو 500 ألف شخص، في ظل غياب إحصاءات دقيقة"، لافتاً إلى أن "هذه الشريحة تواجه تحديات مماثلة لتلك التي تعانيها الأقليات عموماً، وفي مقدمتها الاضطهاد الديني والتهميش الاجتماعي والسياسي".

وبحسب توما، فإن أخطر ما يواجه المسيحيين هو التهديد الوجودي المتمثل بانعدام الأمن وعمليات التهجير القسري بسبب الانتماء الديني، ولا سيما من قبل الجماعات المتطرفة، الأمر الذي ألقى بظلاله الثقيلة على استقرارهم ومستقبلهم في البلاد، داعياً إلى تعزيز قيم التعايش والسلم المجتمعي، وضمان حقوق جميع المكونات العراقية دون تمييز، بما يسهم في حماية التنوع الديني والثقافي الذي يتميز به العراق.

وبحسب تقرير صادر عن مفوضية حقوق الإنسان في العراق في آذار/مارس 2021، لم يتبقَّ في البلاد سوى نحو 250 ألف مسيحي، بعد أن كان عددهم يقارب 1.5 مليون نسمة قبل عام 2003.

ويشير التقرير ذاته إلى مقتل 1315 مسيحياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2003 و2014، فضلاً عن نزوح نحو 130 ألفاً واختطاف 161 آخرين إبّان سيطرة تنظيم "داعش" على مدينة الموصل بين عامي 2014 و2017.

أعياد ناقصة

ويضم العراق 14 طائفة مسيحية معترفاً بها رسمياً، يتركز وجودها في بغداد ومحافظة نينوى ومناطق شمال البلاد وإقليم كوردستان، وتعد طوائف الكلدان والسريان والآشوريين والأرمن الأكثر انتشاراً.

كما تشير التقديرات إلى وجود ثلاث كنائس يونانية أرثوذكسية وأربع كنائس قبطية أرثوذكسية في العاصمة بغداد، إلى جانب 57 كنيسة للروم الكاثوليك في مختلف المحافظات، إضافة إلى حضور محدود للطائفة البروتستانتية.

ويعبر مواطنون مسيحيون عراقيون، عن مشاعرهم المختلطة بين الرجاء والحزن، في ظل استمرار التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على واقعهم ووجودهم في البلاد، مؤكدين تمسكهم بوطنهم رغم الصعوبات التي يواجهونها.

ويرى المواطن المسيحي توني زيا، خلال حديثه لمجلة فيلي، إن أعياد الميلاد لم تعد كما كانت في السابق، موضحاً أن الفرحة باتت منقوصة بسبب الهجرة الواسعة التي طالت الكثير من العائلات المسيحية، ما أدى إلى تشتت الأقارب وغياب الأحبة عن أجواء العيد.

ويضيف أن المسيحيين يعيشون قلقاً مستمراً حيال مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، في ظل قلة فرص العمل، وتراجع الخدمات، والشعور بعدم الاستقرار، الأمر الذي ينعكس سلباً على حياتهم اليومية، مؤكداً أن المسيحيين متمسكون بأرضهم وهويتهم العراقية، ويتطلعون إلى دولة عادلة تضمن الأمن والمساواة والحقوق الكاملة لجميع المواطنين دون تمييز.

من جهتها، تشير المواطنة المسيحية، هيا زكريا، إلى أن عيد الميلاد هذا العام يأتي محملاً بذكريات صعبة من الخوف والتهجير وفقدان الأمان، لافتة إلى أن المسيحيين ما زالوا يواجهون تحديات كبيرة تتعلق بالحماية الأمنية، والتمثيل العادل، والحفاظ على وجودهم التاريخي في مناطقهم الأصلية.

وتتحدث زكريا، لمجلة فيلي، قائلة إن الشعور بالتهميش وغياب الاهتمام الجاد بمعاناتهم اليومية لا يزال حاضرًا، في وقت يحتاج فيه أبناء هذه الشريحة إلى دعم حقيقي يضمن لهم العيش بكرامة واستقرار، مبينة أن المسيحيين، ورغم كل الظروف، يحيون أعيادهم بروح الصلاة والمحبة والسلام، معبرين عن أملهم بأن يعمّ الأمن والاستقرار في العراق، وأن يأتي يوم يتمكن فيه الجميع من الاحتفال بأعيادهم بحرية وأمان، في وطن يحترم تنوّعه الديني والثقافي ويحفظ حقوق جميع أبنائه.

وفي الخامس من آذار/مارس 2021، شهد العراق حدثاً تاريخياً تمثل في الزيارة الأولى للبابا فرنسيس، بابا الفاتيكان، حيث أطلق نداء إنسانياً دعا فيه إلى إسكات صوت السلاح والإنصات إلى دعاة السلام، في رسالة عكست دعماً واضحاً للتعايش السلمي وحماية الأقليات الدينية.

وعلى الصعيد الدستوري، تنص المادة 125 من الدستور العراقي على ضمان الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية لمختلف القوميات، فيما أكدت المادة 41 حرية العراقيين في الالتزام بأحوالهم الشخصية وفق دياناتهم ومعتقداتهم، ونصت المادة 43 على حرية أتباع الأديان والمذاهب في ممارسة شعائرهم الدينية وإدارة أوقافهم ومؤسساتهم، وفق ما ينظمه القانون.

أخطر الأزمات

منذ العام 2003، واجه المسيحيون في العراق واحدة من أخطر وأعمق أزماتهم الوجودية، لم تقتصر على التهديدات الأمنية وأعمال العنف فحسب، بل امتدت بشكل ممنهج إلى سرقة والاستحواذ على ممتلكاتهم وعقاراتهم.

تحولت أملاك المسيحيين إلى هدف سهل لجهات متنفذة وجماعات مسلحة استغلت ضعف الحماية وغياب العدالة، لتفرض الأمر الواقع عبر التزوير أو التهديد أو النفوذ السياسي، وفقاً للمراقبين، وهذه الانتهاكات لم تقتصر على خسائر مادية، بل أسهمت في تفريغ مناطق تاريخية من سكانها الأصليين، ودفع آلاف العائلات المسيحية إلى النزوح والهجرة.

في غضون ذلك، يقول المتحدث باسم وزارة العدل، أحمد لعيبي، لمجلة فيلي، إن "دوائر العدل تولي اهتماماً خاصاً بعقارات الأقليات، ولا سيما عقارات المواطنين المسيحيين"، مبيناً أن "جميع المعاملات المتعلقة بها تخضع لإجراءات دقيقة ومشددة لضمان عدم التلاعب أو التزوير وحماية حقوق أصحابها".

ويضيف لعيبي، أن "أي معاملة تخص عقارات المسيحيين تمنح خصوصية في إجراءات الترويج والمتابعة، حيث يتم عند تقديم أي طلب مفاتحة ديوان الوقف المسيحي بشكل رسمي، باعتباره الجهة المختصة بالتواصل المباشر مع مالك العقار"، موضحاً أن "الوقف المسيحي يتولى التأكد من صحة عملية البيع، سواء كانت بالأصالة أو بالوكالة، والتحقق من تفاصيل المبلغ والمستمسكات الرسمية كافة".

ووفقاً للمتحدث الحكومي، فإن الموافقة على بيع العقار لا تتم إلا بعد ورود كتاب "سري" رسمي من ديوان الوقف المسيحي، يتضمن المصادقة على صحة الإجراءات، ليتم بعدها إحالة المعاملة إلى الدائرة الفرعية المختصة، كما يتم، بعدها مفاتحة دائرة الأحوال المدنية للتحقق من صحة المستمسكات الرسمية والوكالات، بما في ذلك تدقيق الباركود والبيانات القانونية.

ويختم لعيبي، حديثه بالقول إن "الوكالات المعتمدة في مثل هذه المعاملات يجب أن تكون صادرة لأقارب من الدرجة القريبة لصاحب العقار المسيحي أو لمحام رسمي، وذلك كإجراء احترازي إضافي يهدف إلى منع أي حالات تلاعب أو تزوير"، مؤكداً أن "اضبارة عقارات المسيحيين تحظى باهتمام خاص ومتابعة دقيقة في جميع مراحلها، في إطار حرص وزارة العدل على صون حقوق الأقليات وحماية ممتلكاتهم وفق القانون".

ويقدر مراقبون، قيمة الممتلكات العامة والخاصة التي جرى الاستيلاء عليها بعد العام 2003 بأكثر من 20 مليار دولار، تشمل مباني ومواقع مختلفة.

وعلى الرغم من إعلان الحكومات المتعاقبة تشكيل لجان تحقيقية لمعالجة هذا الملف، فإن تلك الجهود لم تفضِ إلى نتائج ملموسة، في ظل النفوذ الواسع والخطير للجماعات المسلحة التي ما تزال تهيمن على عدد كبير من عقارات المسيحيين، بحسب تصريحات سابقة صدرت عن رجال دين مسيحيين.

**« منذ العام ٢٠٠٣، واجه المسيحيون في العراق واحدة من أخطر وأعمق أزماتهم الوجودية، لم تقتصر على التهديدات الأمنية وأعمال العنف فحسب، بل امتدت بشكل ممنهج إلى سرقة والاستحواذ على ممتلكاتهم وعقاراتهم » ..**

# امنيات العام الجديد:
# مشروعات يسيرة التحقق

**صادق الازرقي:**
**مع نهاية عام 2025 واستقبال عام جديد، يحمل العراقيون دائما في قلوبهم طموحات مشروعة نحو الاستقرار والرفاه؛ واصبح التمني في العراق ليس مجرد أحلام، بل هو طموحات واجبة التنفيذ لما يستحقه هذا الشعب.**

ان الامنيات بعام أجمل للعراق وللعراقيين في متناول اليد وسهلة التحقق، فيما لو توفرت الدولة العادلة والإرادة الحرة النزيهة، ويمكن تلخيصها في بحثهم الدائم عن الاستقرار المستدام وسيادة القانون؛ فالأمن هو الحجر الأساس لكل تقدم، و نتمنى مع استقبالنا العام الجديد أن يسود القانون ، وتترسخ مؤسسات الدولة بعيدا عن أي تجاذبات، و القضاء على الظواهر السلبية ومنها انتشار السلاح المنفلت وحصره بيد الدولة، ليشعر الناس بالأمان في بيوتهم وعملهم.

نتمنى، ان نشهد نهضة اقتصادية ملموسة، فالناس بحاجة الى ان يلمسوا أثر الثروات في حياتهم اليومية بتفعيل الاستثمار ومشاريع القطاع الخاص، لخلق فرص عمل حقيقية للشباب بدلا من الانتظار الطويل للتعيينات الحكومية، وان نشهد استقرارا لأسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية لضمان حياة كريمة لجميع الطبقات.

امنياتنا ان يجري دعم الصناعة والزراعة، لتقليل الاعتماد على الاستيراد ورفد البلد بالمنتجات المعدة محليا.

نحن بحاجة الى ثورة في الخدمات والبنية التحتية، فالعراقيين يتطلعون إلى خدمات تليق بهم، وأبرزها، حل أزمة الكهرباء والوصول إلى ساعات تجهيز مستمرة، بخاصة في أشهر الصيف اللاهب.

امنياتنا تطوير القطاع الصحي وتوفير الأدوية والمستلزمات في المستشفيات العامة وتحديث المراكز الطبية، و إكمال المشاريع المتلكئة ورؤية الطرق والمدارس والجسور ومشاريع النقل المخطط لها وقد أصبحت واقعا.

وعلى ذكر الاستثمار نقول، ان الاستثمار في الإنسان هو الأبقى بخلق جيل واع متفاعل، لذا نتمنى، تحديث المناهج، لتواكب التطور التكنولوجي العالمي وسوق العمل، وخلق بيئة مدرسية لائقة، بالتخلص من الدوام المزدوج وتوفير مدارس حديثة في كل حي وقرية، ورفدها بجميع مستلزمات التعليم الضرورية.

وبما أن العراق من أكثر الدول تأثرا بالتغير المناخي، فان الأمن المائي والبيئي ضرورة واستصلاح الأراضي وزيادة المساحات الخضر في سلم أولويات التمني لمكافحة التصحر والعواصف الترابية، ونتطلع الى إدارة مياه فاعلة بالتوصل إلى اتفاقات دولية تضمن حصص البلد المائية واستعمال طرق ري حديثة.

هل نقول اننا نسينا امنيتنا الرئيسة بالقضاء على الفساد الاداري والمالي الذي يعوق كل شيء في البلد، أم سهونا عن حلم أي عراقي بامتلاك دار يسكن فيها هو وأسرته؟

الامنيات متعددة، متجددة ومتكاثرة، لكنها كما قلنا سهلة التنفيذ، اذا توافر الصدق والإخلاص والنزاهة وهي ليست صفات مثالية بل نها قضايا في صلب الهم الإنساني.

وطبعا، لكل فرد منا دور في التغيير؛ فالتغيير يبدأ من الوعي الفردي والتكاتف المجتمعي، نحاول في العام الجديد أن تكون جزءا من الحل.

ونحن كعاملين في الاعلام سنسعى بجهدنا لتأدية دورنا في العمل الإعلامي الفعال، وتتبع الوقائع والاحداث المحلية والإقليمية والعالمية، وعرضها على القراء والمتابعين بمهنية الاعلام الهادف وبث روح التفاؤل لدى الناس، وإبراز المبادرات المجتمعية الشبابية والوطنية.

ومع املنا ونحن نتطلع الى العام الجديد 2026، بتحقق الحياة السعيدة المطلوبة للناس بما يليق بهم، فإننا نسعى الى ان نسهم بدورنا في تكريس القيم الإيجابية والتخلص من جميع الادران التي لحقت بحياة الناس في السنة المنتهية وما سبقها.

# "لحم البط والعنّبات الـ12"

## عادات "مستوردة من الانترنت" باحتفالات رأس السنة

**فيلي:**

**مع اقتراب أعياد رأس السنة الميلادية، ثمة عادات وتقاليد في المجتمع العراقي تتزامن مع تلك الأعياد، حيث يرتبط بعضها بسلوكيات قديمة تحمل تبريرات مختلفة، تجعل الكثيرين يتمسكون بها ولا يفرطون بها باعتبارها في نظرهم تدل على الأمن والخير والاستقرار.**

ومن تلك العادات الإقبال على شراء البط في الأيام التي تسجل فيها السنة الميلادية عداً تنازليا، حيث تعتبر من العادات الراسخة عند البعض، لكن يؤدي الإقبال الكبير على شراء البط إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية بشكل لافت.

ويعلل أصحاب هذه العادة بأن تناول البط ليلة رأس السنة، وحسب معتقدهم، يجلب الرزق، في حين أن هذا الأمر كفيل بوصول سعر البطة الواحدة إلى 80 ألف دينار، بعد أن كان سعرها 40 إلى 50 ألف دينار.

ويقول المواطن حمزة عبد الرضا (52 عاما) من منطقة البياع ببغداد، لمجلة فيلي: "انا اؤمن بالعادات والتقاليد المتوارثة لأنها وصلت إلينا بعد تجارب متعددة"، مشيراً إلى أنه "دأبت في ليلة الميلاد من كل عام بذبح بطة ودفن رأسها عند عتبة الباب وتناول البطة عشية الميلاد مع العائلة".

ويلفت إلى أن "هذه العادة رغم استهجانها أو عدم تصديقها من قبل كثيرين لكنها مفيدة لجلب الرزق".

ويشاطر المواطن فاضل جبار، (40 عاما) من منطقة أبو دشير، الرأي السابق بضرورة التمسك بالعادات والتقاليد، حيث يقول لمجلة فيلي: "اعتدنا على تناول البط أول أيام العام الجديد"، موضحاً، أن "هذه الوجبة الأساسية هي جزء من تقاليدنا التي لا نحيد عنها".

ويضيف: "قد يكون السبب مجهولاً وغير واضح، إلا أن أهلنا منذ القدم امتازوا بالحكمة، ونحن نقتفي أثرهم".

أما الحاجة أم عبد الواحد (70 عاما) من أهالي العطيفية، فتؤكد في حديثها لمجلة فيلي، أن "أكل البط في السنة الجديدة حتى (الخير يكوم يبطبط)"، دون أن تعرف هذه الحاجة من أين جاء هذا المعتقد وأين نشأ.

وعلى الرغم من انتشار ظاهرة تناول البط بحلول العام الجديد في عموم العراق ، إلا أن البعض يراها ظاهرة جديدة لا أصل لها في تراث المجتمع العراقي.

وفي هذا الصدد، يقول المواطن رزاق علي، (35 عاما) من منطقة التراث ببغداد: "سمعتُ من أمي وزوجتي أن الوجبة الأساسية في عيد الميلاد يجب أن تتكون من لحم البط".

ويضيف في حديث لمجلة فيلي: "لااعرف احداً يقف خلف انتشار هذه الظاهرة سوى التجار والباعة الذين يروجون مثل هذه الشائعة لترويج بضاعتهم"، متابعاً: "أرى أن هذه العادة مجرد خدعةً يمارسها التجار باستغلال جهل المواطنين".

بدوره يرى المواطن عبد الحسن الموسوي (25 عاما)، أنه "لا يوجد لهذه العادة من أثر في الموروثات المحلية وقد بحثت عن هذا الموضوع طويلاً ولم أجد دليلاً عليه".

ويوضح الموسوي لمجلة فيلي: "لا أعلم بالضبط من أين جاءت هذه العادة التي سألت عنها كل من يشتري البط، هل لمس تغييراً ما خلال تناوله لحم البط في السنوات الماضية، ولم أصل إلى جواب محدد".

ومع اقتراب حلول العام الجديد تنشط مواقع التواصل الاجتماعي في نشر مقاطع وبوستات تؤكد على ضرورة أن يتمسك المواطنون بجملة من العادات المعروفة في ليلة رأس السنة من أجل تحقيق الأمنيات.

وظهرت على مواقع التواصل العديد من الفيديوهات التي تعطي نصائح لراس السنة منها، تناول 12 حبة عنب، تبين أنها من العادات الإسبانية لضمان حظ سعيد في العام المقبل، وتحث المنشورات، على ضرورة تناول 12 حبة عنب عند منتصف الليل، على أن تكون تناول كل حبة مع كل دقة من دقات الساعة.

وعن تلك العادات وغيرها، يقول الباحث في علم النفس والاجتماع كريم الجابري، لمجلة فيلي: "ثمة عادات كثيرة ظهرت في الآونة الأخيرة بعضها يتصل بتقاليد عراقية قديمة، وبعضها من العادات الجديدة التي تأثر بها المجتمع العراقي من مجتمعات غربية بسبب تطور التكنولوجيا وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي".

ويكمل الجابري: "من هذه العادات تناول 12 حبة عنب عند منتصف الليل، وثقب أذن الطفلة، وذبح البطة في ليلة رأس السنة الميلادية وغيرها، وأنه لا يمكن فهم هذا السلوكيات بوصفها تقاليد احتفالية فقط، بل يمكن تفسيرها بأنها سلوك جمعي يؤكد حاجة الناس إلى الشعور بالأمن والاستقرار في العام الميلادي الجديد، وأن هذه السلوكيات تجنبهم المكاره بهذا العام، وهو شعور سيكولوجي عميق لدى اغلب البشر".

ويشير الجابري إلى أن "مجمل العادات والطقوس التي يمارسها كثيرون في العام الجديد تندرج تحت مفهوم وهم السيطرة عبر ممارسات وأفعال رمزية لاعتقادهم بأن هذه العادات ستغير أوضاعهم وتجلب لهم الحظ وتبعد عنهم الأذى"، لافتاً إلى أن "كثيرا من العادات بهذه المناسبة وصلت إلى المجتمع من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، بعد أن تتم إعادة صياغتها لتناسب الواقع المحلي".

ويعرب الجابري عن أسفه لـ"تغلغل مثل هذه العادات في المجتمع العراقي الذي يملك إرثا عميقا، اذ ثمة إقبال واسع من العائلات والشباب على تلقف هذه التقاليد بدلا من العودة إلى ثقافتهم المحلية بعيدا عن تقليد الآخرين، وخاصة في عادة ثقب إذن الطفلة، لأن من شأن ذلك أن يرسخ في ذهنها عادات وخرافات قد تعتمد عليها في حياتها لاحقا".

ولا يشكل الاحتفال والتحضير للسنة الميلادية عاملاً سلبياً للأسر العراقية، حسب معنيين، بل العكس شريطة الابتعاد عن الخرافات واستبدالها بأنشطة حيوية كتبادل الهدايا والتهاني التي تعزز الأمل والتفاؤل.

## العراقيون بين الغرق والعطش..

# نعمة السماء تكشف عيوب الأرض

**فيلي :**

**شهدت المدن العر اقية في الأيام الماضية موجة من الأمطار الغزيرة التي جاءت في وقت حاسم لتعويض النقص الكبير في الخزين المائي بعد سنوات من الجفاف وشحة الموارد.**

**الأمطار اسعفت الخزين**

ويؤكد معاون مدير عام هيئة تشغيل مشاريع الري والبزل في وزارة الموارد المائية العراقية غزوان السهلاني أن الأمطار كانت "مفيدة وجاءت في وقت صعب" للبلاد، حيث إن العراق يعاني من فراغ خزني كبير في السدود والخزانات مثل دوكان ودربندخان وحمرين وبحيرة الثرثار و الرزازة والحبانية وحديثة.

ويضيف السهلاني لمجلة فيلي أن مياه الأمطار والسيول يتم توجيهها بعناية لتعزيز المخزون المائي، مع الإبقاء على سيطرة كاملة على الفيضانات لتلبية متطلبات الزراعة ومياه الشرب والاهوار والمشاريع البلدية الأخرى.

ويوضح أن "ما يأتي بعد السدود والخزانات سيتم إطلاقه على نهري دجلة والفرات بشكل مدروس، بحيث يحافظ على الخزين المتوفر ويستفاد من كل موجة مطر قادمة".

ويتابع السهلاني أن الأمطار الأخيرة "حلت جزءاً بسيطاً من المشكلة، فيما تنتظر البلاد موجات مطر إضافية خلال الأشهر المقبلة لتلبية متطلبات الموسم الشتوي والصيفي المقبل".

**مشكلة مؤقتة**

في المقابل، يوضح الواقع في المدن العراقية التحديات التي تكشفها هذه الأمطار، حيث يؤكد رئيس لجنة الزراعة والموارد المائية في مجلس محافظة الديوانية، جعفر الموسوي، أن المحافظة تشهد نهضة عمرانية واسعة، لكن "شبكات تصريف مياه الأمطار في الأحياء قيد التأهيل لم تكن فعالة، ومع نقص الأموال لم تتمكن مديرية المجاري من تنظيفها قبل الشتاء".

ويضيف الموسوي لمجلة فيلي أن تجمع المياه في الشوارع الرئيسية والفرعية "مشكلة آنية يمكن معالجتها خلال يوم أو يومين"، مشدداً على أن الأمطار رغم فوائدها تظهر نقاط ضعف البنية التحتية.

**عيوب الأرض**

من جانبه، يصف مراقب من بابل، هيثم التميمي، المشاعر الشعبية تجاه الأمطار بأنها "مزدوجة بين الفرح والقلق"، إذ أن الأهالي يشعرون بالبهجة عند هطول المطر كنعمة ربانية، لكنها تتحول سريعاً إلى توتر

بسبب هشاشة البنية التحتية وضعف شبكات التصريف.

ويؤكد التميمي لمجلة فيلي أن "المواطنين لا يخشون المطر بحد ذاته بل ما يكشفه من عجز مزمن في الخدمات"، لذلك أصبحت الأمطار "مرآة تكشف واقع الخدمات، وإن غمرت المياه الشوارع فاللوم لا يوجه إلى السماء بل إلى الأرض وما عليها من تخطيط وإدارة".

وخلفت الأمطار والسيول الأخيرة خسائر بشرية وأضرارٍ مادية في عدة محافظات عراقية، فقد شهدت مناطق في إقليم كوردستان مثل قضاء جمجمال بمحافظة السليمانية سقوط ضحايا بينهم أطفال، بينما أُصيب آخرون نتيجة السيول والفيضانات.

وفي محافظات الوسط والجنوب، تسببت الأمطار بغرق شوارع رئيسية وطرق فرعية، وانقطاع الجسور الحيوية مثل جسر طوزخورماتو الرابط بين كركوك وصلاح الدين، مما عرقل حركة المرور وأدى إلى أضرار في المزارع والممتلكات.

وكان تحقيق سابق لمجلة فيلي قد كشف أن العراق أنفق نحو 1.396 تريليون دولار بين 2006 و2024 على الموازنات العامة والمشاريع المختلفة دون أن تتحقق شبكة متكاملة من السدود والمجاري، ما يترك البلاد عرضة للجفاف والفيضانات في الوقت نفسه.

**الحاجة لمزيد من السيول**

وأعتبر مرصد "العراق الأخضر" البيئي، أن الموجات المطرية التي هطلت مؤخرا لم ترفع من الخزين المائي للعراق سوى حوالي 2%، مؤكدا الحاجة الى مزيد من السيول لإنعاش الأهوار جنوبي البلاد.

وأكد المرصد في تقرير له ان العراق بحاجة الى موجات مطرية تتسبب بسيول كالتي حصلت قبل يومين في عدد من المحافظات لرفع منسوب المياه في نهري دجلة والفرات، ونوه المرصد الى ضرورة استفادة الجهات الرسمية من تلك الموجات من أجل تحسين الخزين المائي وامكانية التصرف به في المناطق التي تعاني من نقص المياه في المحافظات الجنوبية والوسطى.

**انعاش الاهواردفع اللسان الملحي**

وعلى ما يبدو فقد ردت وزارة الموارد المائية على المرصد وغيره من الأرقام والمعلومات والتقارير التي تتحدث كميات الأمطار والسيول والإيرادات المائية في البلاد، واصفة اياها بأنها "غير دقيقة".

وأعلنت الوزارة في بيان، عن قيامها بسلسلة من الإجراءات الناجحة لإدارة الواردات المائية الأخيرة، والتي أسفرت عن تحقيق منافع كبيرة، تمثلت برفع الخزين المائي في السدود بأكثر من 700 مليون متر مكعب بفضل الأمطار الغزيرة والمتوسطة التي شهدتها مختلف المحافظات و تغذية بحيرة الثرثار بأكثر من 200 مليون متر مكعب، بعد انقطاع التغذية لعدة مواسم.ودعم مناطق الأهوار وزيادة نسب الأغمار فيها".

"علاوة على تحسين بيئة شط العرب ودفع اللسان الملحي عبر توجيه كميات مسيطر منها. فضلا عن تأمين الاحتياجات المائية للري الموسم الشتوي الحالي في معظم المحافظات، مما يدعم الإنتاج الزراعي"، بحسب الوزارة

كما ذكرت الوزارة الأمطار والسيول الأخيرة ساهمت بتخفيض الكميات المطلقة من السدود والخزانات وهذا بدوره ساهم بشكل واضح بتعزيز الخزين المائي الحي وإطالة عمره، رغم أن هذه الواردات تشكل تعويضاً محدوداً للفراغ الكبير الناجم عن مواسم الشح المتتالية.

وأشارت الوزارة الى أن هذه الأرقام أولية وقابلة للزيادة مع استمرار تأثير المنخفض الجوي وتدفق السيول، على أن يتم إصدار بيان تفصيلي نهائي بعد انحسار تأثير المنخفض بشكل كامل.

"المواطنين لا يخشون المطر بحد ذاته بل ما يكشفه من عجز مزمن في الخدمات"، لذلك أصبحت الأمطار "مرآة تكشف واقع الخدمات، وإن غمرت المياه الشوارع فاللوم لا يوجه إلى السماء بل إلى الأرض وما عليها من تخطيط وإدارة".

# بابا نويل يربك الأسواق العراقية

**فيلي :**

**يشوش بعض الارتباك هذا العام على المشهد السعيد لموسم أعياد الميلاد في رأس السنة الميلادية (الكريسماس) في العراق، وذلك بسبب الارتفاع غير المسبوق لأسعار أشجار الكريسماس والهدايا التي يتبادلها المواطنون بهذه المناسبة، بشكل لا ينسجم مع متوسط دخل المواطن.**

ودأبت العديد من الأسر العراقية على شراء مجسمات (بابا نويل) و(شجرة الكريسماس)، كما تنتشر الأضواء وعناقيد النور وتتزين المحال والمطاعم بمختلف الإكسسوارات، إيذانا ببدء الاحتفال بأعياد الكريسماس وحلولٍ عام ميلادي جديد.

ففي مطلع كانون الأول/ديسمبر من كل عام تبدو المحال التجارية بأجواء وطابع مختلف وهي تعرض زينة وهدايا رأس السنة من زي بابا نويل وشجرة الكريسماس، ويقبل المتبضعين من مختلف الطبقات الاجتماعية على شراء الهدايا رغم ارتفاع الأسعار.

وتراوحت أسعار هدايا "بابا نويل" من الحجم الصغير مابين 25-12 ألف دينار للمستورد، بينما تتراوح أسعار شجرة الكريسماس حجم صغير ما بين 50 إلى 100 ألف دينار، فيما وصل سعر الحجم الأكبر إلى 500 ألف دينار.

الشجرة براتب موظف

يرفض رفيق محسن، وهو موظف في إحدى الوزارات، شراء شجرة الكريسماس هذا العام، مبينا أن "سعر الشجرة ذات الارتفاع 220 سم وصلت إلى 550 الفا وأنها تعادل راتب موظف متوسط الخدمة".

ويضيف في حديثه لمجلة فيلي، أن "هذا الارتفاع سببه الاقبال المستمر من المطاعم والكافيهات والأهالي والمحال على الشراء، اذ أصبحت تزين المطاعم وغيرها بالأشجار في شهر كانون الأول/ديسمبر من كل عام، وهذا يجعلهم يشترون بدون أي تفكير بالأسعار المبالغ بها".

أما خليل عيدان صاحب محل اشجار الزينة، فيوضح لمجلة فيلي، أن "ارتفاع أسعار أشجار الكريسماس في العراق يعد ارتفاعا طبيعيا مع اقتراب الموسم".

ويتابع، "تتراوح الأسعار بين 100 إلى 500 ألف دينار لشجرة الميلاد، وإذا كانت مرتفعة جدا فيبلغ سعرها 750 ألف دينار"، موضحا أن "الإقبال قليل جدا على الشراء هذا العام، بسبب عزوف كثيرين عن الشراء أو الاعتماد على الأشجار القديمة لديهم".

وابدى بعض المواطنين اعتراضهم على الارتفاع المهول لأسعار أشجار الميلاد وهدايا الزينة، حيث تقول المواطنة أماني كريم، لمجلة فيلي: "لا يجب أن ترتفع الأسعار بهذا الشكل غير المسبوق"، مؤكدة أن "الأسعار مرتفعة جدا هذا العام وأيضا العام الماضي، مع أن الأشجار صناعية وليست طبيعية".

وبسبب الارتفاع الفاحش في أسعار شجرة الميلاد، يلجأ البعض إلى البحث في مواقع التواصل الاجتماعي عن أشجار الكريسماس المستعملة لشرائها والاحتفال بها بالمناسبة.

وتبدو المبيعات بمواقع التواصل الاجتماعي مناسبة أكثر، فالكثير من الصفحات على المواقع، تبيع الأشجار بأسعار مناسبة جدا، إذ لا تتجاوز 35 ألف دينار، ولكن لا يعرف مدى جودتها.

وتعد شجرة عيد الميلاد، تقليدا معتادا عند كثير من العراقيين للتعبير عن فرحة وبهجة الكريسماس، حيث تعبر عن الحياة والنور، وتتزين الشجرة الخضراء، بالأنوار المبهجة، ويتم تنصيبها قبل حلول العام الميلادي بعدة أيام، وتبقى حتى عيد الغطاس عند المسيحيين.

# صحة العراقيين في خطر.. تحذيرات من تداعيات الأزمة البيئية

**فيلي :**

**تشهد المدن العراقية، وعلى رأسها العاصمة بغداد، تصاعداً ملحوظاً في التدهور البيئي، حيث تتفاقم أزمة التلوث الهوائي وتراجع المساحات الخضراء، في ظل تغير المناخ وزيادة النشاط العمراني غير المخطط.**

وتشير تقارير محلية ودولية إلى أن بغداد أصبحت من المدن الأعلى عالمياً في مستويات التلوث، فيما يهدد التدهور البيئي المتسارع صحة السكان ونوعية حياتهم، ويضع البلاد أمام تحديات تنموية وإستراتيجية طويلة الأمد.

وعلى الرغم من الإجراءات الحكومية الأخيرة لمراقبة المنشآت الصناعية ومعالجة النفايات الخطرة، يظل الخبراء البيئيون قلقين من محدودية القدرات الفنية والرقابية.

**تدهور الهواء**

وفي هذا السياق، يشير مرصد "العراق الأخضر"، المتخصص بشؤون البيئة، إلى أن تراجع المساحات الخضراء وزيادة التلوث وغياب التخطيط الحضري أثر بشكل كبير على جودة الهواء في المدن، وانعكس ذلك بشكل مباشر على صحة الإنسان والنباتات.

ويضيف عضو المرصد عمر عبد اللطيف لمجلة فيلي أن الغازات المنبعثة مثل ثاني أكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت تسبب الغثيان وآلام المعدة على المدى القصير، فيما تؤدي على المدى الطويل إلى مشاكل في القلب والأوعية الدموية، إضافة إلى الأمطار الحمضية التي تؤثر على طبيعة التربة والنباتات.

ويؤكد عبد اللطيف أن هذه التحديات تأتي لتزيد من معاناة البلاد جراء تغير المناخ المتسارع.

**تحديات المياه**

من جهتها، تقول وزارة البيئة العراقية، إن البلاد تواجه تحديات بيئية حقيقية، أهمها تغير المناخ الذي أدى إلى انخفاض مستويات المياه وزيادة الجفاف، خصوصاً أن العراق يعتمد على دول الجوار لتوفير جزء كبير من المياه.

ويوضح المتحدث باسم الوزارة لؤي المختار لمجلة فيلي أن الوضع يتطلب وضع خطة وطنية محكمة للتكيف، تشمل ترشيد استهلاك المياه وتطوير نظم الزراعة والري وزيادة البنى التحتية لمعالجة مياه الصرف والاستفادة المثلى من الموارد المائية، بما يسهم في مواجهة أزمة شح المياه وتحسين نوعيتها.

**التوسع العمراني**

بدورها، ترى الخبيرة في التلوث البيئي، إقبال لطيف جابر، أن الهجرة من الريف إلى المدن وزيادة النشاط العمراني أدت إلى تضاؤل المساحات الخضراء لصالح الأبنية، مما زاد من الانبعاثات الكربونية والنفايات، وخلق ترسبات كيميائية وتلوثاً بلاستيكياً.

وتشير جابر خلال حديثها لمجلة فيلي إلى أن ارتفاع مستويات التلوث يؤدي إلى انهيار النظام البيئي، متسبباً في تلوث التربة واختفاء الجداول والفروع الطبيعية التي تدعم الحياة النباتية والحيوانية في المدن.

وتؤكد البيانات الرسمية أن العراق فقد نحو 30% من الأراضي الزراعية المنتجة خلال الثلاثين سنة الأخيرة نتيجة التغيرات المناخية والجفاف، فيما وصلت أزمة المياه في السنوات الأربع الأخيرة إلى مستويات غير مسبوقة.

**تحركات وعقبات**

وفي ظل هذه الأزمة، بدأت وزارة البيئة تنفيذ سلسلة تحركات لمراقبة منشآت معالجة النفايات الخطرة، شملت إعادة تقييم التراخيص وتشديد إجراءات المتابعة وتحسين نظم العزل ومنع تسرب الملوثات واعتماد أدوات رقمية لرصد عمليات التخلص من النفايات، بهدف الحد من المخاطر الناجمة عن المخلفات الصناعية والنفطية على البيئة والصحة العامة.

ومع ذلك، يرى الخبراء أن غياب القدرة التقنية والمؤسسية يمثل عقبة رئيسية أمام تطبيق المعايير بشكل فعال، خاصة مع اعتماد بعض المنشآت على تقنيات قديمة واستغلالها لضعف الرقابة الرسمية.

ويشدد المختصون على أن العراق بحاجة إلى خطة تنمية خضراء تقلل الاعتماد على الكربون وتعيد تأهيل الغطاء النباتي، بما في ذلك زراعة 15 مليار شجرة للحد من التصحر وتحسين جودة الهواء.

كما أن تحسين إدارة المياه ومراقبة المنشآت الصناعية سيكون مفتاحاً لتقليل التلوث وحماية الصحة العامة، في ظل أزمة تراجع المساحات الخضراء وارتفاع درجات الحرارة والجفاف.

### أرقام "النقد الدولي" تفضح المستور:

# الأقلية المترفة تستحوذ على حصة الأسد من الموازنة

**فيلي :**

**يقول خبير اقتصادي عراقي إن 20٪ من الموظفين يأخذون 40٪ من الأموال المخصصة للرواتب، وهي تذهب رواتب للرؤساء ولكبار المسؤولين الحاليين والمتقاعدين منهم، فيما رواتب جميع فئات الشعب تدخل ضمن النسبة المتبقية من الموازنة بشقيها الاستثماري والتشغيلي، ناسبا ذلك إلى صندوق النقد الدولي.**

## الأقلية المترفة تستحوذ على حصة الأسد من الموازنة

ويضيف الخبير دريد العنزي في لقاء اعلامي، أن جميع الرواتب تتأخر ما عدا رواتب البرلمانيين والرئاسات الثلاث، والراتب التقاعدي لرؤساء الجمهورية لا يتأخر وكذلك المتقاعدين البرلمانيين، وهذه المصاريف لا يمكن سدها في ظل أي حكومة، بحسب قوله.

فكيف يحدث ذلك؟ أي أن ملايين الموظفين العراقيين والمتقاعدين الاعتياديين لهم رواتب قليلة ضمن الـ 60% التي تبقت من الموازنة بأنواعها، التي يذهب 40% منها رواتب لأعداد قليلة من المسؤولين والبرلمانيين؟

إن النقطة التي أثيرت بشأن توزيع رواتب الموظفين والمسؤولين في الموازنة العراقية، كما وردت على لسان الخبير الاقتصادي، نقلا عن صندوق النقد الدولي، هي قضية جوهرية ومثيرة للقلق، وتلخص إحدى المشكلات الهيكلية في إدارة المالية العامة في العراق؛ فالفرق هنا يكمن بين "الأعداد" و "معدلات الرواتب والمخصصات".

التباين الذي يلاحظ بين النسب القليلة للرواتب لملايين الموظفين والمتقاعدين الاعتياديين والمبالغ الهائلة لأعداد قليلة من المسؤولين والبرلمانيين، يمكن تفسيره بتحليل تصريحات الخبير والتقارير الأخرى ذات الصلة.

وبالإشارة إلى رواتب كبار المسؤولين (20%) للموظفين في دوائر الدولة العراقية، فلو حسبنا رواتبهم ومخصصاتهم وهم الفئة المرتبطة بالرئاسات الثلاث لعام 2024 فرضا، بموازنة بلغت 155 مليار دولار، لتبين لنا ضخامة حجم الانفاق الكبير على تلك الرواتب أي ان نسبة 40 بالمئة تبلغ 62 مليار دولار، من حجم الموازنة التي صادق عليها مجلس النواب ضمن الموازنة الثلاثية.

وبسبب ضخامة الارقام يقول بعض المراقبين انه قد يكون هناك التباس أو اختلاف في النسب في التصريحات المنقولة، بالإشارة الى ما تبينه نتائج البحث من أن فئة قليلة من إجمالي الموظفين تستحوذ على مبلغ ضخم.

ولكن خبراء يقولون، ان هذا المبلغ الضخم (لـ20% من المسؤولين بواقع 62 مليار دولار من الموازنة) لفئة قليلة يحدث بسبب، ان الرواتب والمخصصات الخيالية، رواتب ومخصصات كبار المسؤولين والدرجات الخاصة (الرئاسات، الوزراء، البرلمانيون، الوكلاء، المديرين العامين) المستشارين، ومثلهم ممن سبقهم من المسؤولين المتقاعدين، تكون مرتفعة جدا، وتتضمن مخصصات مالية ضخمة وبدلات ومكافآت تقاعدية سخية جدا.

ان أعداد وكلاء الوزراء والمديرين العامين ومن في حكمهم والمستشارين كبيرة جدا في العراق مقارنة بدول أخرى، مما يزيد الكتلة النقدية المخصصة لهذه الفئة.

تظهر أحدث التقارير والتحليلات الاقتصادية للموازنة العراقية الثلاثية (2023-2025) التحدي الهيكلي المتعلق بكتلة الرواتب والمخصصات، الذي يشرح التباين في نسب الإنفاق على الموظفين والمسؤولين.

وتمثل نفقات الرواتب والمخصصات (بما فيها رواتب موظفي إقليم كوردستان) نحو 54% من إجمالي الموازنة العامة الاتحادية المخططة.

وتزيد هذه النسبة بحسب بعض الأرقام، اذ تشير التقديرات إلى أن إجمالي الرواتب يشكل ما بين 65% إلى 67% من إجمالي الإنفاق الفعلي للدولة، ولكن يجري عادة قطع رواتب موظفي إقليم كوردستان مثلا وعدم انتظام توزيع رواتبهم ورواتب فئات اخرى، في حين تتواصل رواتب المسؤولين بصورة اعتيادية.

تلك النسبة تذهب إلى ملايين الأشخاص، اذ أن الأعداد الهائلة للموظفين (الذين يشكلون النسبة الأكبر من موظفي الدولة) هي التي تستهلك هذه النسبة من الموازنة، برغم أن رواتبهم الفردية قد تكون بسيطة مقارنة برواتب الدرجات العليا.

التحليل الاقتصادي يركز على نقطة أن، رواتب الملايين من الموظفين الاعتياديين (برغم انخفاض رواتبهم الفردية) تشكل كتلة مالية كبيرة بسبب أعدادهم الكبيرة.

ورواتب ومخصصات القلة من كبار المسؤولين تشكل أيضا كتلة مالية هائلة بسبب الارتفاع الخياليً لرواتبهم الفردية ومخصصاتهم التقاعدية.

ولكن التفاوت هو ما يثير الجدل بشأن العدالة في توزيع الثروة وإدارة الأموال العامة، ويشار إليه غالبا على أنه مثال على استنزاف النفقات التشغيلية وتركيز الإنفاق على الرواتب والدرجات العليا على حساب المشاريع التنموية والخدمات.

النسب المالية التي ذكرها الخبير دريد العنزي (40% للمسؤولين والبرلمانيين) تكشف عن اختلال هيكلي حاد في منظومة الأجور، حتى لو كانت هذه النسب تمثل تقديرات أو أرقام سابقة.

المسؤولون والبرلمانيون (أعداد قليلة من السكان) يستأثرون على 40% من الموازنة (أو جزء كبير من الرواتب) تشمل معدلات الرواتب والمخصصات التقاعدية الخيالية، رواتب ومخصصات وامتيازات الدرجات الخاصة (الرئاسات الثلاث، الوزراء، البرلمانيون، الوكلاء) وهي مرتفعة بشكل استثنائي، والراتب الفردي الواحد من هذه الفئة يعادل راتب عشرات أو مئات الموظفين الاعتياديين، مما يسمح لعدد محدود من الأفراد باستهلاك حصة ضخمة جدا من الموازنة.

الموظفون الاعتياديون (ملايين الأشخاص) حصتهم فيما تبقى (وحتى لو افترضنا انها الجزء الأكبر من كتلة الرواتب بواقع 60%) فان التفسير، هو أن الموظفين الاعتياديين يستهلكون حصة كبيرة بسبب التضخم العددي (الترهل الوظيفي)، فيما يستهلك المسؤولون حصة كبيرة بسبب التضخم في القيمة الفردية للراتب والمخصصات (الرواتب الخيالية).

وهذا ما يفسر أيضا تعليق الخبير العنزي بأن "رواتب البرلمانيين والرئاسات الثلاث" لا تتأخر، لأنها تمثل التزامات مالية ذات أولوية عليا ومخولة بأعلى المخصصات بقرارات فصلها المسؤولون لأنفسهم.

**التفاوت هو ما يثير الجدل بشأن العدالة في توزيع الثروة وإدارة الأموال العامة، ويشار إليه غالبا على أنه مثال على استنزاف النفقات التشغيلية وتركيز الإنفاق على الرواتب والدرجات العليا على حساب المشاريع التنموية والخدمات.**

# منارة داقوق معلم تاريخي شامخ وعمارة فريدة

## فيلي - كركوك :

**تعد منارة داقوق واحدة من أبرز المعالم الأثرية في محافظة كركوك، وإحدى الشواهد التاريخية العريقة التي تجسد تسلسل الحضارات التي مرّت على المنطقة.**
**وتقع المنارة في قضاء داقوق، على الطريق الرابط بين كركوك وبغداد، وتتميز بمكانتها الثقافية والتاريخية التي تجعلها إحدى أهم الرموز التراثية في شمال العراق.**

وعلى الرغم من تعرّض المنارة لعوامل الزمن والإهمال في فترات متعاقبة، لا تزال شامخة تقاوم التصدعات، محافظة على قيمتها المعمارية والرّمزية.

الطابع التاريخي للمنارة

ترجع منارة داقوق إلى العصر العباسي، إذ تشير الدراسات الأولية إلى أنها شُيّدت بين القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين.

ويرجّح الباحثون أنها كانت جزءاً من جامع كبير اندثر معظم أجزائه، ولم يبق منه سوى المنارة التي تمثل البنية الأكثر قوة ومتانة.

وكانت المنارة تُستخدم قديماً لرفع الأذان، وفي الوقت نفسه تُعد علامة ملاحية للقوافل التجارية التي كانت تسلك الطريق الرابط بين بغداد والموصل مروراً بداقوق، ولهذا السبب كان للمنارة دور مزدوج: ديني ووظيفي، جعلها محط اهتمام المجتمعات التي استوطنت المنطقة.

الوصف الهندسي والمعماري

تمتاز المنارة ببنائها الأسطواني المهيب الذي يصل ارتفاعه إلى نحو 20 متراً، ما يجعلها بارزة للعيان من مسافات طويلة.

وتقوم المنارة على قاعدة مربعة متينة مبنية بالطوب والجص وفق الطراز العباسي المعروف باستخدام مواد محلية مقاومة للظروف المناخية.

وتتكون المنارة من بدن أسطواني تتوزع عليه زخارف هندسية بسيطة لكنها متناسقة، وهي إحدى السمات المميزة للعمارة الإسلامية في العصور الوسطى.

أما داخل المنارة فتوجد سلالم لولبية كانت تؤدي إلى الشرفة العليا حيث يقف المؤذن.

وقد تهدم جزء من القمة مع مرور الزمن، إلا أن الهيكل الأساسي ظل قائماً رغم الظروف الجوية القاسية.

الزخارف التي تزين المنارة تعتمد على تكرار أشكال هندسية دقيقة، ما يعكس مهارة البنائين في تلك الفترة.

وعلى الرغم من عدم كثافة الزخارف، إلا أنها تضفي على المنارة جمالاً خاصاً وتبرز انتماءها إلى الطراز العباسي المتأخر.

الدور الديني والاجتماعي

كانت منارة داقوق جزءاً لا يتجزأ من الحياة الدينية والاجتماعية لسكان المنطقة، فالجامع الذي كانت جزءاً منه كان مركزاً للتعليم وحلقات الذكر واللقاءات الاجتماعية.

كما ارتبطت المنارة في الذاكرة الشعبية، بقصص عديدة عن المسافرين والقوافل التي كانت تستدل بها في الليالي الظلماء.

ومع مرور الزمن واختفاء الجامع القديم، بقيت المنارة رمزاً للمدينة، ودليلاً جغرافياً يتعرّف به الأهالي والزائرون، وأيقونة ثقافية ترتبط بتاريخ داقوق العريق.

آراء السلطات المحلية

وفي إطار الاهتمام الرسمي بالموقع التراثي، يقول قائممقام قضاء داقوق سراح الدين ناظم العاصي في حديث لمجلة فيلي، إن منارة داقوق "إحدى أبرز المعالم التراثية في جنوب كركوك، ورمزٌ حضاري يجب الحفاظ عليه بوصفه جزءاً من هوية القضاء".

وأضاف العاصي أن الإدارة المحلية "تعمل على التنسيق مع الجهات المعنية لإدراج المنارة ضمن أولويات مشاريع الصيانة والترميم، لما لها من قيمة ثقافية وسياحية يمكن أن تعزز الحركة الاقتصادية في المنطقة".

ويؤكد العاصي، أن السلطات المحلية "تسعى لتوفير دعم حكومي وهندسي يضمن صيانة المنارة بشكل علمي، مع حماية الموقع من التجاوزات والعوامل الطبيعية".

من جهته، يقول مدير آثار وتراث كركوك رائد عكلة العبيدي، في تصريح لمجلة فيلي، إن منارة داقوق "واحدة من أقدم المعالم الإسلامية في المحافظة، وتعود للعهد العباسي، وتمثل نموذجاً مهماً للعمارة الإسلامية المبكرة في شمال العراق".

ويوضح العبيدي أن المديرية "أجرت عمليات كشف موقعي وتوثيق هندسي بهدف تقييم وضع المنارة وتحديد مناطق التصدع، تمهيداً لوضع خطة علمية للترميم".

وأشار إلى أن المنارة "بحاجة إلى تخصيصات مالية مناسبة، إضافة إلى كوادر فنية خبيرة لتنفيذ أعمال ترميم دقيقة تحافظ على أصالة المكان وتاريخه".

ويختم العبيدي حديثه بالقول، إن "الحفاظ على المنارة مسؤولية وطنية تتعلق بصون التراث العراقي، فهي شاهد حضاري مرّ عليه الزمن من دون أن يفقد روح العصر الذي بُني فيه".

التحديات والواقع الحالي

تعاني المنارة اليوم من تآكل بعض أجزائها نتيجة العوامل المناخية، وظهور تشققات في بدنها الأسطواني.

كما يفتقر الموقع إلى إجراءات حماية متخصصة أو سياج يمنع العبث والتجاوزات.

وتشير التقديرات إلى أن استمرار الإهمال قد يؤدي إلى أضرار أكبر، ما يستدعي الإسراع في معالجة التشققات وترميم الزخارف وفق أساليب علميّة معتمدة في الحفاظ على التراث.

الأهمية السياحية والثقافية

تمثل منارة داقوق موقعاً يمكن أن يتحوّل إلى مقصد سياحي مهم بفضل قربه من الطريق الرئيس بين كركوك وبغداد.

كما من الممكن دمج المنارة ضمن مسارات سياحية تشمل قلعة كركوك والمعالم المحيطة بها.

وتوفر المنارة مادة غنية للباحثين في التاريخ الإسلامي والعمارة العباسية، حيث إنها ليست مجرد بقايا أثرية قديمة، بل هي سجل حيّ لحقبة تاريخية مهمة. وسيعيد إحياء هذا المعلم وترميمه إحياء جزء من ذاكرة المنطقة، ويعزز الهوية الثقافية لمحافظة كركوك.

ومع تزايد الوعي بأهمية حماية التراث، تبقى المنارة مشروعاً مفتوحاً ينتظر جهوداً حقيقية لصون ما تبقى من شواهد الماضي.

## المتحف الكبير في قبضة "الخضراء":

# هل يصبح الإرث الثقافي العراقي حكرا على "الباجات"؟

**فيلي :**

**كشف وزير الثقافة والسياحة والآثار أحمد فكاك البدراني، عن اتفاق حكومي على نقل مشروع المتحف الكبير في بغداد من موقعه المخطط سابقا في مطار المثنى إلى المنطقة الخضراء، ومؤخرا افتتح رئيس مجلس الوزراء فندق "موفنبيك" الزيتون بغداد، الذي يقع في المنطقة الخضراء ويضم الفندق ذو فئة خمس نجوم 269 غرفة وجناحا وشققا بتجهيزات كاملة.**

فما قيمة تلك الاعمال في المنطقة الخضراء، وهل تحولت قضايا الاعمار والثقافة و الترفيه الى محميات خاصة بتلك المنطقة التي تعطها الحكومة اهتماما خاصا، ويمنع المواطنون من الدخول اليها الا "بباجات" خاصة في اغلب الأحيان؛ ويستدعي الامر فتحها لعامة الناس لتضاف الى أماكن التنزه والثقافة والترفيه والراحة.

هناك إجماع شعبي وإعلامي متزايد على ضرورة فتح المنطقة الخضراء أو إلغاء القيود الأمنية على مداخلها، لاسيما بعد استقرار الأوضاع الأمنية في العاصمة، ويجب أن تكون المناطق الحضرية، بما فيها أماكن الترفيه والثقافة، متاحة لجميع سكان المدينة؛ اذ ان المنطقة الخضراء هي قلب بغداد، وفتحها يسهم في فك الاختناقات المرورية وإعادة الحياة إلى مركز العاصمة، ويعزز الاندماج الاجتماعي بكسر جدران العزل بين منطقة النخبة والشارع العراقي ويخدم الوحدة الوطنية، ويحقق السلم الاهلي.

وفيما تعكس هذه المشاريع نموا اقتصاديا واهتماما بالجانب الثقافي والسياحي، يبقى التحدي الأكبر للحكومة هو موازنة متطلبات الأمن والاستثمار مع حق السكان في الوصول إلى الأماكن العامة والترفيهية والثقافية في مدينتهم بحرية، بما يخدم الجميع وليس فئة خاصة.

إن ملف إعادة فتح المنطقة الخضراء التي تشمل منطقة كرادة مريم واجزاء من حي الحارثية والقادسية هو ملف يتجدد طرحه باستمرار ويعكس التزاما حكوميا بتحسين الخدمات والأمن معا؛ ولطالما أعلنت الحكومة الحالية وقبلها الحكومات السابقة، ان لديها توجها لتخفيف القيود الأمنية على المنطقة الخضراء، وعدها جزءا لا يتجزأ من بغداد، لكن هذا التحرير والدمج يجري بشكل بطيء وتدريجي، تقول الجهات الرسمية انه لضمان استمرار الاستقرار الأمني.

في السنوات الأخيرة فتحت عدة بوابات رئيسة أمام حركة المرور بشكل مؤقت أو في ساعات محددة، مما أسهم في تخفيف الزخم المروري عن بقية مناطق

بغداد، من ذلك فتح بوابة الجسر المعلق وبوابات أخرى أمام حركة السيارات العامة في أوقات معينة، لكن القيود ما تزال مطبقة على المشاة والمناطق شديدة الحساسية.

ويجري الحديث عن ضرورة تشجيع المواطنين على زيارة المناطق التي يجري تطويرها في داخل المنطقة الحصينة، وبرغم أن متنزه الزوراء يقع على تخوم المنطقة الخضراء، إلا أن الحكومة تقول انه تجري عمليات لتأمينه وتحسينه فيما يتخوف كثير من الناس من إقامة مشاريع مجهولة في المتنزه واقتطاع أجزاء منه لأغراض استثمارية ثم توسيع ذلك لإلغاء المتنزه ككل، مثلما جرى مع ارض مطار المثنى التي كان يفترض تحويلها الى متنزهات بفعل افتقار بغداد الى الغطاء الأخضر؛ ولكنها حولت الى سكنية بدعاوى ازمة السكن.

وهناك حديث يجري عن مدى إمكانية وصول المواطنين إلى المتحف الكبير والفنادق الفاخرة التي أُنشئت حديثا، لكن هذا الوصول ما يزال يتطلب إجراءات أمنية أو تنسيقا مسبقا.

السبب الرئيس وراء بطء التحرير الكامل هو أن المنطقة الخضراء تضم مقرات حيوية وحساسة جدا، أهمها، مقر رئاسة مجلس الوزراء ومجلس النواب، و الرئاسات الثلاث (الجمهورية والوزراء والنواب)، وعددا من السفارات الأجنبية (أبرزها السفارة الأمريكية)، والمؤسسات القضائية والأمنية العليا، كما ان مسؤولين سابقين أصروا على البقاء في المنطقة، برغم انتهاء مهام عملهم هم وحماياتهم وسائقوهم.

التصريح الرسمي فيما يتعلق بمطالب الناس بفتح الخضراء عادة ما يكون: "يجري العمل على إلغاء القيود بشكل كامل، ولكن بعد تأمين بدائل أمنية تضمن سلامة المؤسسات الدولية والمحلية الحساسة"، يجري الادعاء بذلك منذ أكثر من عشرين عاما، برغم أهمية فتحها حتى فيما يتعلق بتحريك النشاط التجاري والاقتصادي فيها وتشغيل الايدي العاملة العاطلة.

الإصرار على وضع المتحف في المنطقة الحصينة يعني أن الحكومة ترى هذه المنطقة كموقع رئيس وجاذب للسياحة، مما قد يستدعي مستقبلا إنشاء ممرات خاصة أو تسهيلات لدخول الزوار الأجانب والمواطنين إليه.

من المرجح أن يستمر التوجه نحو فتح المنطقة أمام حركة المرور بشكل شبه كامل في غضون السنوات المقبلة، مع الإبقاء على نقاط تفتيش مشددة بالقرب من المباني الحكومية شديدة الحساسية؛ وقد يجري تسهيل آلية "الباجات" لزيارة الأماكن الثقافية (المتاحف والمسارح) في داخل المنطقة الخضراء، لتشجيع التفاعل الثقافي مع هذه المرافق الجديدة.

وقد يمثل نقل مشروع المتحف الكبير إلى المنطقة الخضراء (بعد تحويل الموقع الأصلي في مطار المثنى إلى مجمعات سكنية)، خطوة لتعزيز البنية التحتية الثقافية للعراق، فالمتحف يعد واجهة حضارية لعرض الآثار العراقية الضخمة، التي بها حاجة لأكثر من مكان للعرض، فلقد أشار وزير الثقافة والسياحة والآثار إلى أن المشروع يهدف إلى تعزيز السياحة وجذب السواح للاطلاع على آثار الحضارات القديمة.

اما فندق موفنبيك الزيتون بغداد فهذا الفندق المصنف 5 نجوم (269 غرفة وجناحا وشقة فندقية) هو استثمار أجنبي وعلامة تجارية عالمية (موفنبيك تابعة لمجموعة أكور)، ويعد دخول مثل هذه العلامات مؤشرا على تحسن البيئة الاستثمارية والأمنية في العاصمة، بحسب مراقبين، و هناك مشاريع استراتيجية أخرى أُعلن عنها في بغداد، وإن لم تِحدد حصرية للمنطقة الخضراء.

وباختصار، يرى كثير من المواطنين أن تركيز الترفيه والخدمات الراقية والبنية التحتية الممتازة في داخل هذه "المنطقة المحصنة" يؤدي إلى حرمان عامة الناس من الاستفادة المباشرة والسهلة من هذه المرافق.

والترفيه والثقافة كخدمة عامة ومنها إنشاء المتحف الكبير هو مشروع ثقافي ووطني بامتياز، ومن المفترض أن يكون متاحا لجميع السكان والزوار، ووضعه في منطقة تتطلب "باجات" خاصة قد يعوق الهدف الأساسي منه كمركز للثقافة والاطلاع.

اما فندق موفنبيك وهو من الفنادق الفاخرة بطبيعتها فهي مشاريع تجارية لا تستهدف عامة السكان، ولكن تواجدها يضيف للمدينة كوجهة سياحية / تجارية، ومع ذلك، فإن وضعها في المنطقة المحصورة يؤكد على الفصل المكاني بين المرافق الفاخرة والمرافق العامة المتاحة للجميع.

" قد يمثل نقل مشروع المتحف الكبير إلى المنطقة الخضراء (بعد تحويل الموقع الأصلي في مطار المثنى إلى مجمعات سكنية)، خطوة لتعزيز البنية التحتية الثقافية للعراق"..

## التطفل الرقمي يجتاح العراق..

# خصوصية مستباحة وقانون غائب

**فيلي :**

مع الانفجار الهائل في تقنيات الاتصالات والتصوير والنشر تحولت حياة الأفراد في العراق إلى فضاء مفتوح يمكن اختراقه بسهولة بكبسة "زر"، وتحولت الخصوصية إلى مادة للاستهلاك اليومي على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، غير أن التشريعات العراقية لم تواكب هذا التحول المتسارع، فبقيت النصوص القانونية متناثرة وقديمة لا تمتلك القدرة على حماية الأفراد.

هذا الواقع أدى إلى ظهور موجة كبيرة من "التطفل الرقمي"، حيث يسعى البعض لجمع المشاهدات على حساب سمعة الآخرين، فيما تتزايد الإساءة الإلكترونية مع غياب الردع وضعف تطبيق القانون، وفي الوقت نفسه ما يزال البرلمان عاجزاً منذ سنوات عن إقرار قانون متكامل للجرائم الإلكترونية.

فيروز عقيل، خريجة كلية الفنون الجميلة إحدى اللواتي تعرضن إلى التطفل في هذا الفضاء الرقمي تقول لمجلة فيلي، إنها واجهت مشكلات عائلية قاسية بعدما قام أحد المارة بتصوير حفل تخرجهم ونشره على مواقع التواصل دون إذن حيث انتشر الفيديو بشكل مخيف، وامتلأت التعليقات بالسب والقذف والتنمر وعلى الرغم من محاولات عدة للتواصل مع الصفحات المعنية الناشرة هذا الفيديو لكن دون جدوى.

حادثة فيروز ليست فردية بل أصبحت نموذجاً يتكرر في حفلات التخرج والأعراس والمناسبات العامة حتى أن العديد من قاعات الأعراس عمدت إلّى منع إدخال الهواتف المحمولة في الحفلات النسائية خشية التصوير غير المشروع.

وفي خطوة لافتة، أعلنت جامعة الفراهيدي في بغداد قبل يومين فصل وترقين قيد مجموعة من الطلبة بعد تصوير ونشر محتوى مسيء يخالف التعليمات الجامعية. وأكدت رئاسة الجامعة في بيانها أن "أي سلوك يخرج عن القيم والأعراف الأكاديمية لن يكون محل تساهل".

ورغم أهمية هذه الإجراءات، إلا أن خبراء القانون والاجتماع يؤكدون أنها حلول آنية في ظل غياب قانون شامل يضبط السلوك الرقمي.

جوانب قانونية

بينما يوضح المواطن حامد خليل، أن جوهر المشكلة يكمن في "معادلة غير عادلة" على حد تعبيره.

ويقول في حديثه لمجلة فيلي، إن ضعف القانون وتعقيد الإجراءات القانونية يجعلان العقوبة غير متناسبة مع حجم الجهد المطلوب للوصول إلى الجاني.

ويضيف أن "العقوبة قد تكون سنة واحدة، لكن ملاحقة الشخص الذي نشر التصوير تستغرق أشهر طويلة، وتحتاج مبالغ مالية وجهداً كبيراً وترددا مستمراً على المحاكم"، مبيناً أن "هذا الوضع غير صحيح، وقد شجع العديد من المتطفلين على التمادي في انتهاك خصوصيات الناس".

في القابل، يرى المحامي علي التميمي، لمجلة فيلي، أن المادة 438 من قانون العقوبات تعاقب بالحبس سنة أو بالغرامة كل من ينشر صوراً أو معلومات تتعلق بالحياة الخاصة للأفراد حتى لو كانت صحيحة.

ويتابع التميمي، قائلا إن "نشر صور الأطفال هي أيضاً محميةً وفق هذا القانون فالأب أو الأم هما اللذان يقيمون الدعوة أو الشكوى على من يقوم بنشر الصور دون إذن"، مستطرداً بالقول: "حتى مسألة الاطلاع على الرسائل أو المكالمات يعاقب عليها بنفس العقوبة ولهذا القانون يحمي الجميع".

ويشير إلى أن "القوانين العراقية في مجال حماية الخصوصية لم تعد كافية لمواكبة التطور التكنولوجي"، موضحاً أن "العراق ما زال يعتمد على قانون العقوبات الصادر في العام 1969، وهو قانون وضع في زمن لم يكن فيه أي وجود للهواتف الذكية أو وسائل التواصل الاجتماعي".

ووفقاً للتميمي، فإن العراق أصبح بحاجة ضرورية إلى تشريع قانون الحماية من الجرائم الإلكترونية، وهو قانون سبق أن أقرته 13 دولة عربية، من بينها فلسطين.

ويختم الخبير القانوني، حديثه بالقول: "رغم هذا النقص في التشريعات الحديثة، إلا أن المحاكم في العراق وإقليم كوردستان تستقبل يومياً العديد من الدعاوى المتعلقة بانتهاك الخصوصية واستخدام التكنولوجيا بطريقة مسيئة".

رؤية تحليلية

بعض المواطنين باتوا يستخدمون التصوير كوسيلة لحماية أنفسهم من الاعتداءات، في ظل تداخل القانون مع الأعراف العشائرية، إذ يلجأ البعض إلى التوثيق خوفاً من ضياع الحقوق.

هذا الاستخدام الاضطراري جعل الحدود بين التوثيق المشروع والتطفل المرفوض أكثر ضبابية، ما يتطلب قانوناً واضحاً يفصل بين الحالتين دون الإضرار بحقوق الأفراد.

وتقول مناهل الصالح، وهي باحثة في علم النفس، إن "المجتمع العراقي مر بمرحلة انتقالية صعبة ومعقدة أثرت بشكل مباشر على كل مفاهيم الحرية والخصوصية، فسنوات الحروب والحصار والإرهاب جعلت العراقيين بعيدين عن مفاهيم الأخلاق وجعلتهم منشغلين في المعيشة والاستقرار".

وفي حديث لمجلة فيلي، تضيف أن الخوف أصبح نادراً بسبب العشائر والمال الذي أصبح يحل لأكبر المشاكل من القتل والاغتصاب وغيرها وكل هذه النقاط ساهمت في تطبيع السلوك وتكراره".

كما توضح الصالح أن المشكلة تكمن في البنية الاجتماعية التي تحتاج الى إعادة تشكيل وتوعية بثقافة احترام الخصوصية، مبينة أن منصات التواصل الاجتماعي وما يعرف بظاهرة أبطال الكيبورد، إضافة إلى "الترندات والطشة"، حسب قولها، دفعت العديد من الأفراد إلى السعي وراء المشاهدات والاعجابات بأي وسيلة ممكنة حتى لو كانت غير اخلاقية.

"هذا السلوك خلق بيئة تشجع على التصوير العشوائي ونشر المحتوى دون التفكير بعواقبه على خصوصية الآخرين، لأن الهدف أصبح تحقيق الانتشار السريع أكثر من احترام الحقوق الفردية"، بحسب الباحثة الاجتماعية.

## التغذية المدرسية:

### خطة متأخرة تنتظر التنسيق..

# وطلاب ينتظرون وجبة اليوم

**فيلي :**

**بتاريخ 9 / 12 / 2025 قالت وزارة الصحة العراقية أنها أعدت قائمة غذائية خاصة بمشروع التغذية المدرسية المقترح للعام الدراسي الحالي، مشيرة الى أن البرنامج سيقتصر على 6 أغذية صحية ضرورية لنمو التلاميذ العقلي والجسدي.**

المفارقة هنا أن الإعلان جاء بعد مضي نحو شهرين من بدء العام الدراسي الذي يوشك فصله الاول على الانتهاء، فيما لم تتحدث وزارة التربية بهذا الشأن برغم ان امر تغذية التلاميذ يعنيها مباشرة وكان يجب في الأقل التنسيق بين الوزارتين لهذا الغرض.

ومن المنظور الفعلي ومنطق الإدارة والتخطيط، فإن الإعلان عن تفاصيل جوهرية لبرنامج مهم كهذا بعد مرور شهرين تقريبا على بدء العام الدراسي يثير بالفعل عدة تساؤلات ويؤثر سلبا على المصداقية والثقة في قدرة البرنامج على الانطلاق بفاعلية واستمرارية.

التخطيط لمشروع وطني حساس مثل التغذية المدرسية يجب أن يبدأ وينجز في وقت مبكر جدا (في العطلة الصيفية في الاقل) لضمان توفير الميزانية، وتحديد المناقصات، تجهيز الموردين، وإعداد المدارس. التأخير يوحي بالارتباك وعدم الجدية في التنفيذ الفعلي، مما يقلل من ثقة الأسر، بخاصة الفقيرة التي تعول على هذا المشروع بشكل كبير.

ان التغذية المدرسية تحقق أقصى فوائدها في بداية العام الدراسي اذ يكون الطلاب بحاجة إلى دعم غذائي فوري لتعزيز تركيزهم وأدائهم، لاسيما أن الفصل الأول يوشك على الانتهاء؛ هذا التأخير يعني أن التلاميذ قد خسروا أشهرا من الدعم الغذائي المقرر، على افتراض تحقق تنفيذ المشروع.

فيما يتعلق بالعائلات ذات الدخل المحدود، فإنهم يعتمدون على هذا الوعد لتخفيف عبء المصروفات اليومية لتجهيز السلة الغذائية المدرسية، وان تأخير الإعلان والتنفيذ يبقي هذا العبء قائما من دون تخفيف، ويجعلهم أكثر تشككا في الالتزام المستقبلي للحكومة بالمشروع.

ان التاريخ السابق للمشروع في العراق يشير إلى ا لا نقطا عا ت المتكررة؛ هذا الارتباك في ا لتخطيط والتوقيت المتأخر لا يطمئن بأن المشروع قد جرى تأسيسه على أسس إدارية ومالية صلبة تضمن استمراريته وعدم تكرار ا لا نقطا عا ت .

مجرد الإعلان عن "قائمة غذائية صحية"

## التغذية المدرسية.. خطة متأخرة تنتظر التنسيق..

لا يكفي لتطمئن الأسر، ما يطمئنهم هو رؤية الإجراءات الفعلية على الأرض: توفير الميزانية، بدء التوزيع الفعلي او التجريبي، وتحديد تاريخ ثابت ومبكر للانطلاق الفعلي. التطمين الحقيقي يأتي عبر إظهار التزام جاد وملموس من الوزارات المعنية (التربية والصحة والمالية) بوساطة خطة تنفيذية واضحة ومكشوفة للجمهور.

أي ان التوقيت المتأخر للإعلان عن القائمة الغذائية، مع تواجد تاريخ سابق لعدم الاستمرارية، يضعف بشدة من مصداقية المشروع ويزيد من قلق الأسر، بدلا من طمأنتهم بأن التخفيف من الأعباء وتعزيز صحة أبنائهم سيتحقق قريبا.

كانت اخبار سابقة قد تواردت عن استئناف المشروع الوطني للتغذية المدرسية في السنوات الأخيرة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي (WFP)، وجرى تنفيذه في مراحل متعددة لشمول مئات الآلاف من التلاميذ؛ وأشارت تقارير إلى أن المشروع بدأ ينفذ بشكل متزايد من قبل وزارة التربية حصرا، بعد أن كان يعتمد سابقا على منظمات دولية، وتلك الاخبار على افتراض جديتها وصحتها تمثل خطوة إيجابية نحو ضمان الاستدامة.

وقالت تلك المعلومات ان المشروع شمل أكثر من 2500 مدرسة ونحو 800 ألف تلميذ في عموم المحافظات طيلة السنوات الماضية، في حين انه في بداية العام الدراسي 2025-2026 في العراق، بلغ إجمالي عدد الطلاب والتلاميذ في المراحل كافة أكثر من 12 مليونا، ووصل عدد التلاميذ الجدد في الصف الأول الابتدائي تحديدا إلى أكثر من مليون و200 ألف تلميذ، مع توجه نحو 500 مدرسة جديدة لدعم العملية التعليمية وتقليل الزخم.

وتضمنت النقاشات (حتى تشرين الاول 2024) تشديد لجنة التربية النيابية على ضرورة إبقاء السلة الغذائية خمس مواد في الأقل (بعد أن خفضت من سبع مواد سابقا).

وحتى مع تلك الاخبار فان التقارير للمشروع تشير إلى أنه كثيرا ما كان يبدأ في النصف الثاني من العام الدراسي (الفصل الثاني) بدلا من البداية، أو كان يشهد انقطاعات بسبب قلة التخصيصات المالية، مما يؤكد المخاوف بشأن التوقيت والتخطيط.

البيانات المتوفرة تشير إلى أن المشروع هو الأكثر شيوعا في الدول المتقدمة وعديد الدول ذات الدخل المتوسط، يجري إعداد الوجبات الساخنة والكاملة في مطابخ مجهزة في داخل أو بالقرب من المدرسة، بما يضمن جودة غذائية عالية وتنوعا أكبر (بروتين، خضروات، نشويات)، ويخلق النموذج فرص عمل للمجتمع المحلي (طهاة، مساعدون).

ويعزز التربية الغذائية بتقديم أمثلة حية لوجبة صحية، وقد اتبعت ذلك النموذج غالبية دول أوروبا، الولايات المتحدة، اليابان، باستعمال بنية تحتية (مطابخ، معدات تبريد، مرافق صحية).

الأنموذج الآخر هو السلة الغذائية المعبأة مسبقا، وهذا الأسلوب الأكثر شيوعا في برامج الطوارئ والدول التي تفتقر لبنية تحتية قوية للمطابخ، وهو الأقرب لما جرى تطبيقه في العراق (السلة الغذائية)، اذ يجري توزيع وجبات مغلفة مسبقا (عادة ما تكون خفيفة وباردة) مثل الحليب، البسكويت المدعم، الفاكهة الطازجة، التمور، أو سلة من المواد الجافة (أرز، زيت، حبوب) تمنح للأهالي ليأخذوها للمنزل؛ ويمتاز الأسلوب بسهولة التنفيذ وتكلفة تشغيلية أقل بكثير، ومرونة عالية في المناطق النائية أو التي يصعب الوصول إليها.

من امثلة ذلك برامج الأغذية العالمية في مناطق الصراع أو الفقر، ومصر (توزيع البسكويت والحليب)، برغم ان الوجبة تكون أقل اكتمالا وتنوعا غذائيا مقارنة بالوجبة الساخنة، وقد لا توفر سعرات حرارية كافية.

ويتواجد أسلوب آخر هو الشراء المحلي من المزارعين، و هذا النموذج يركز على ربط التغذية المدرسية بالاقتصاد المحلي، فتشتري المدرسة أو الجهة المنفذة المنتجات الغذائية مباشرة من المزارعين والمنتجين الصغار في المنطقة المجاورة، وهو يدعم الاقتصاد المحلي والمزارعين الصغار، ويضمن منتجات طازجة وموسمية ذات جودة عالية، ويقلل من تكاليف النقل ويطبق في البرازيل (التي تعد رائدة في ربط برامجها المدرسية بالزراعة الأسرية)، وفي الهند، والأسلوب يتطلب نظاما إداريا ولوجستيا قويا لمراقبة جودة المنتجات وتوريدها بانتظام.

**"المشروع بدأ ينفذ بشكل متزايد من قبل وزارة التربية حصرا، بعد أن كان يعتمد سابقا على منظمات دولية، وتلك الاخبار على افتراض جديتها وصحتها تمثل خطوة إيجابية نحو ضمان الاستدامة".**

فيلي :

بات خط الطلبة، من أبرز المشاكل التي تواجه العملية التربوية، وحتى على مستويات المعاهد والجامعات وليس مراحل التدريس الأولى، ولهذه المشكلة أسباب عديدة، منها تقليص أوقات الدوام الرسمي في المدارس المزدوجة على سبيل المثال، وغياب كراسات الخط، التي تمكن الطلبة من تحسين كتابتهم، فضلا عن الاعتماد على الهواتف والحواسيب.

## الكتابة تحولت لطلاسم..

# لغة الضاد تواجه الخطر

وغالبا ما يواجه الأساتذة صعوبة كبيرة في فهم أجوبة الطلاب عن الأسئلة الامتحانية، بسبب سوء الخط أو عدم القدرة على قراءته، حتى أصبح يشبه "الطلاسم".
ويبرر الطالب في الصف الرابع الابتدائي عبد الرحمن خلدون، عدم اهتمامه بالخط، بأنه يحفظ "المعلومة وينقلها في الامتحان وينجح".
ويضيف في حديث لمجلة فيلي، "لم يعترض أحد من المعلمين يوماً على خطي في الكتابة، وأحصل دائماً على درجات جيدة، والمهم هو النجاح".

أما التلميذة في الصف الثالث الابتدائي جنا صفاء فتقول: " نحن نقرأ ونكتب مثلما موجود في القراءة".
وتضيف في حديثها لمجلة فيلي، "نحن نتعلم من المعلم القراءة ورسم الحروف، فيما يرسم والدي خطاً طويلاً على طول الصفحة في الورقة، ويعلمني الكتابة فوق الخط لتكون كتابتي مستقيمة".
ويحاول أولياء الأمور عبثاً تعليم أبنائهم الخط، بعد اختفاء كراسات التعليم التي كانت شائعة في المدارس الابتدائية، والتي علمت أجيالاً عديدة كتابة الأحرف بشكل

صحيح وجميل.

واقترن الخط بالهوية العربية، واشتهر العديد من أنواع الخطوط، وكلها تتسم بالرشاقة والفن والاتقان، وكان المعلمون يبذلون جهوداً كبيرة في تعليم التلاميذ كتابة الخط، ولكن تلك المهنية في التعليم الابتدائي اختفت منذ سنوات عدة.

وتعليقاً على الموضوع، تقول المعلمة إخلاص الساعدي في حديثها لمجلة فيلي، إن "مادة اللغة العربية أصبحت حالياً صعبة حتى في الصفوف الأولى من الدراسة الابتدائية، لذا نركز على تيسير المادة وحفظها من أجل إتمام المنهج الدراسي المقرر".

وتضيف، ان "الوقت أصبح قصيراً جداً، خاصة في المدارس ذات الدوام المزدوج، ولا يوجد أمام الهيئات التدريسية الوقت الكافي لتعليم الطلبة رسم الأحرف، كما لا توجد متابعة من ذوي الطلبة بخصوص تحسين الخط وكتابة الإملاء على الوجه الصحيح".

ولا تنتهي المشكلة عند الطلبة فحسب، فالأدهى أن ثمة معلمين التحقوا حديثاً بمهنة التعليم وهم لا يجيدون كتابة الحروف بصورة صحيحة، كما تقول الساعدي.

وتختم الساعدي، بالقول ان الكراس المطبوع المخصص للصفوف الابتدائية، كان يحتوي على الأحرف المنقطة، ما يتيح للطالب رسم الحروف مثلما هي مطبوعة في الكراس وبشكل مستقيم، وهو ما لم يعد اليوم موجوداً.

ويطالب تربويون ومختصون بضرورة عودة الخط العربي ضمن مناهج اللغة العربية، واحتساب درجات خاصة عليه، وعودة إلزامية كراسة الخط العربي لتعزيز مهارة الكتابة لدى الطلبة في المدارس الحكومية والأهلية والحفاظ على قيمة الخط العربي.

ويشير أستاذ اللغة العربية نايف شلال الخالدي، في حديث خاص لمجلة فيلي، إلى "وجود أسباب عديدة وراء تراجع الخط، وفي صدارتها قلة الكتابة والاعتماد على الحاسوب والنقال بدلاً من القلم، إضافة إلى ضعف الرغبة في تحسين الخط العربي لدى الطالب وعدم المتابعة من أولياء الأمور".

ويضيف، ان "غياب متابعة المعلم وعدم اهتمامه بتحسين خط الطلبة وانعدام التشجيع ومكافأة المبدعين من الطلاب وراء تراجع الخط العربي ايضاً"، منوهاً إلى ضرورة إقامة دورات وورش تدريبية للطلبة بغية تحسين الخط، وخلق المنافسة لدى الطالب من خلال الجوائز والهدايا".

بدوره يقول التدريسي في معهد الفنون الجميلة بمحافظة ذي قار، صلاح الدين الجاسم، إن "الخط والكتابة هما من أبرز وسائل التواصل الفكري والاجتماعي منذ اكتشاف الكتابة، ويجب التأكيد على حصص الخط في المدارس الابتدائية كونها النواة الأساسية للتعليم".

ويضيف خلال حديث لمجلة فيلي، إن "الاعتماد غالباً ما يتم في الوقت الحاضر على خط النسخ الذي تحتاج كتابته وتعلمه لفترة طويلة، لأن حروف هذا الخط تشبه حروف القرآن الكريم"، مبيناً أن "من الأفضل الكتابة بالأسلوب الاعتيادي، أي بخط الرقعة الذي تكون فترة تعلمه قصيرة".



ويلفت الجاسم إلى أن "أسباب ركاكة الخط عند الأطفال هي بسبب التطور الرقمي الذي ألقى بظلاله على الخط العربي وهيمنة الطباعة على الكتابة بالقلم".

وينوه، إلى "غياب الاستعداد النفسي وعزوف الكثير من الطلبة عن الكتابة وتحسين الخط في الوقت الراهن".

ويوضح: "وضعت في خمسينيات القرن الماضي كراسات للخط العربي مكتوبة بخط الرقعة، ونحن ندرسها، لكن مشكلة تراجع الخط تكمن بعدم تهيئة معلمي الصفوف الأولى لتعليم التلاميذ على كتابة الخط من خلال إعطاء تمارين للتلاميذ وإعادة كتابتها مرات عدة لترسيخ الحروف الصحية في أذهان التلاميذ وكي تعتاد أيديهم على المرونة في الكتابة".

ويتابع الجاسم "يجب تنمية قدرات اليد في تصوير الحروف ورسمها في التصوير البصري، من خلال رسم صورة الحرف في الذهن أولاً"، مؤكداً أن "هذه التغذية البصرية تسهم في رسم الخط، إضافة إلى الجلسة المريحة خلال الكتابة ومسك القلم بشكل صحيح".

ويشدد على ضرورة أن "يراعي المعلم التوافق بين اليد والعين أثناء الكتابة ويراقب الطلبة عند القيام بذلك".

وتشير دراسات حديثة إلى وجود علاقة بين الفرد والخط، لأن الخط يكشف عن قوة شخصيته، فإذا كان الخط جميلاً، فأن صاحبه سيكون شخصية ذات شأن في الحياة.

ويختتم الجاسم حديثه بالقول، "أجرينا استقراءً في محافظة ذي قار، فوجدنا عدم التفريق بين حرف الكاف والعين وعدم كتابة حرف الياء بشكل صحيح، إضافة إلى الخلط بين حروف الحاء والخاء والجيم والصاد والضاد والتاء الطويلة والتاء المربوطة، وعدم التمييز في كتابتها لدى كثير من الطلبة".

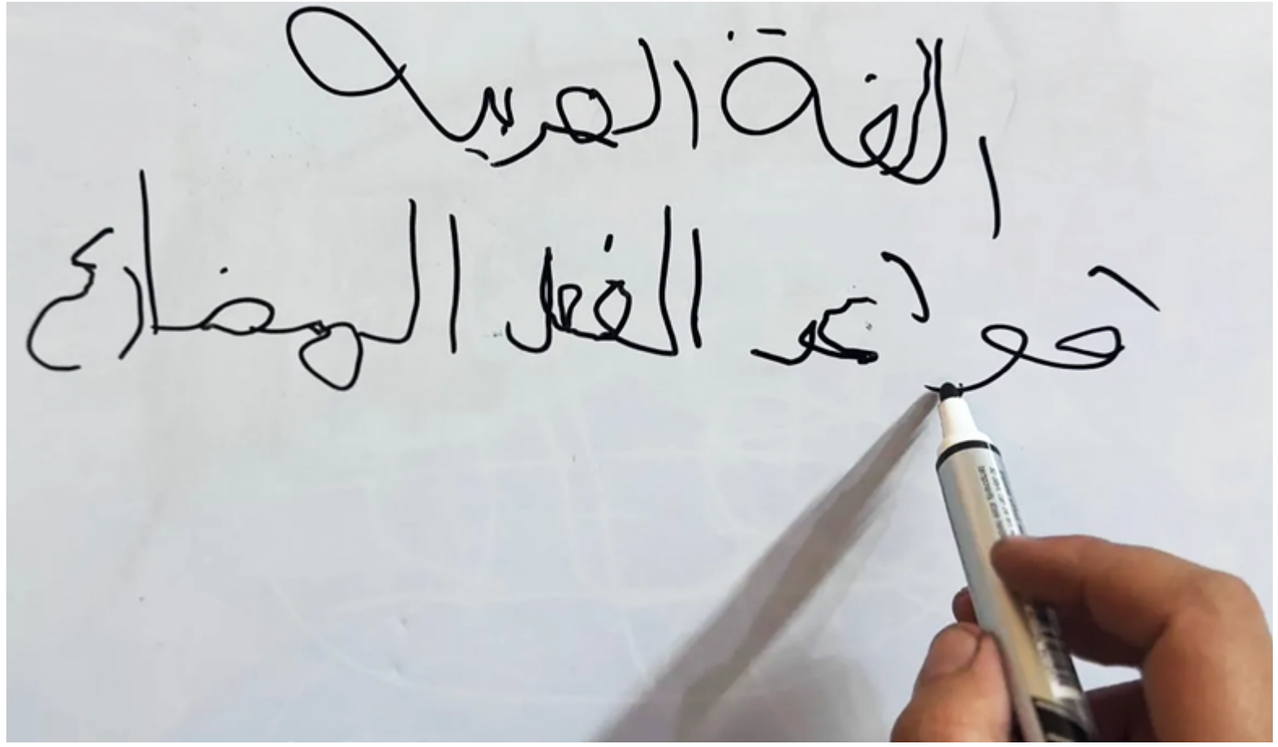


" وجود أسباب عديدة وراء تراجع الخط، وفي صدارتها قلة الكتابة والاعتماد على الحاسوب والنقال بدلاً من القلم، إضافة إلى ضعف الرغبة في تحسين الخط العربي لدى الطالب وعدم المتابعة من أولياء الأمور".

## "سوق العاملات الأفريقيات"

# ظاهرة ترف وتفاخر طبقي

**فيلي:**
بات مرافقة العاملة الأفريقية بملامحها المميزة، للعائلة العراقية في الأسواق أو الأماكن العامة مشهداً مألوفاً كونه علامة ثراء وترف في المجتمع.

ويقول سلام كيطان، يعمل مقاولاً ويبلغ (40 عاماً) إن زوجته رهنت بقاءها معه باستقدام عاملة أجنبية متعلمة و"بملامح مقبولة لتتباهى بها أمام أقاربها وصديقاتها بفسحة الدلال والرفاهية التي يوفرها زوجها لها، وبالفعل ذهبت إلى أحد مكاتب استقدام العاملات بصفة مدبرة منزل أو خادمة".

ويضيف كيطان لمجلة فيلي: "تعاقدت مع المكتب على توظيف إحداهن بمنزلي، الأمر الذي أضفى نوعاً من الراحة والرفاهية في المنزل، حيث تتولى الخادمة إدارة شؤونه بدءاً من التنظيف وصولاً لاستقبال الضيوف".

ويشير إلى أن "استقدام الخادمة لا يخلو من التبعات المالية أو الصحية، حيث إن استقدام العاملة يتطلب دفع مبلغ مالي يتراوح بين 3 و7 آلاف دولار تدفع للشركة، فضلاً عن راتب شهري 250 إلى 300 دولار شهرياً، بالإضافة إلى الفحص الطبي الدوري ودفع أجور الإقامة التي لا تقل عن 500 ألف دينار عراقي".

يُضاف إلى ذلك بحسب كيطان "تذكرة الطائرة بعد انتهاء عقد العمل لتعود إلى منزلها، وكل تلك الأموال تدفع مقابل إكسسوار للتعبير عن الثراء والرفاهية وهو أمر بات منتشراً في الأوساط المجتمعية في العراق".

أما المحامية سارة البحراني (40 عاماً) فترى أن العاملة الأجنبية سهّلت عليها مواصلة عملها بعدما تمكنت من توظيف أفريقية تهتم بوالدتها المقعدة منذ سنوات، ما تسبب في ضياع فرص عمل بسبب انشغالها بوالدتها.

وتشير البحراني خلال حديثها لمجلة فيلي إلى أن الأمر تغير كثيراً بعدما وجدت من يهتم بذلك ويقدم الرعاية "مدفوعة الثمن" مع الاهتمام بشؤون المنزل والالتزام بالتوصيات، "الأمر الذي عجزت عنه بعض العاملات العراقيات اللاتي كن يترفعن عن تنظيف المنزل وإدارة شؤونه".

وتحقق تجارة استقدام العاملات أرباحاً كبيرة للقائمين عليها، حيث يقول سيف الدبي صاحب أحد المكاتب في بغداد إن "استقدام عشرات العاملات سواء من دول أفريقيا (غانا، نيجيريا، غينيا، إثيوبيا) أمراً ليس بالسهل حيث يتم التنسيق مع مكاتب عمالة خاصة في تلك الدول لإرسال العشرات من الراغبات بالعمل كخادمة في العراق مقابل مبالغ مالية لتأمين تذاكر الطيران وطعام لحين وصولهن للمكتب الذي يتضمن ملحق مبيت و إيواء الخادمات لحين توقيعهن عقود عمل مع عائلات مختلفة".

ويوضح الدبي لمجلة فيلي أن "مدة العقد سنتان قابلة للتمديد حسب رغبة العاملة، لكن ما يلاحظ أن أغلبهن يجددن العقود للبقاء مدة أطول وجني أرباحاً أكبر".

ويكشف أن "بعض العاملات يعانين من مشاكل نفسية لا يفصحن عنها لكن مع أول أسبوعين عمل يتبين لنا أنها تعاني من مشاكل نفسية، ففي أحد المرات وقعت إحدى عاملاتنا عقد عمل تجريبي مع إحدى العائلات في بغداد، وبعد أسبوعين أعادها مالكها مطالباً باسترجاع أمواله لأن العاملة ضربت ابنه الصغير وأرعبت زوجته حيث بدأت بالصراخ وتحطيم أغراض المنزل بذريعة اشتياقها لأولادها وعند عرضها على الطبيب تبين أنها تعاني من أمراض نفسية وأعيدت لبلادها".

أما مهيمن الرديني صاحب مكتب آخر في بغداد فيقول إن "توفير الخادمة بات شرطاً مهماً لدى بعض العائلات مقابل القبول بتزويج بناتهم".

ويضيف الرديني لمجلة فيلي أن "أكثر المراجعين للمكتب هم من المخطوبين أو الذين يرومون الزواج للحصول على عاملة (صغيرة ورشيقة وبيضاء البشرة ذات ملامح مقبولة وتجيد اللغتين العربية والإنكليزية) على اعتبار أن العاملة بتلك المواصفات تعكس حجم ثراء العائلة على عكس العاملة السمراء".

ويبلغ إجمالي الوافدين كعمالة أجنبية إلى العراق بشكل رسمي "47 ألف عامل" بحسب المتحدث باسم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية حسن خوام، مؤكداً لمجلة فيلي أن "بيانات هؤلاء مدونة لدى دائرة العمل والتدريب المهني، أما أعداد الوافدين غير الرسمي فلا توجد إحصائية لهم".

من جهته أوضح مصدر في وزارة الداخلية العراقية أن "أعداد العاملات الأجنبيات في داخل البلاد مجهول، كما أن كشوفات منح سمة دخول ومغادرة للاتي وقعن عقود خدمة أصولية سواء بالعمل كخادمة أو مدبرة منزل لا تمثل إحصاء دقيقاً".

ويعزو ذلك خلال حديثه لمجلة فيلي إلى أن "البعض يرفض تجديد إقامة العاملة هرباً من دفع الرسوم بالإضافة إلى تقاعس أغلب أصحاب المكاتب عن استيفاء كل ضوابط العمل".

ويشير في نهاية حديثه إلى أن "تفعيل نافذة بوابة (آور) الإلكترونية في تسجيل الوافدات ومنح براءة ذمة للعاملات المغادرات فهذا سيوفر إحصاءات دقيقة للعاملات الأجنبيات اللواتي يستقدمن إلى البلاد".

# 2025
# عام التحولات الثقيلة على النساء العراقيات

**فيلي :**

**لم يكن 2025 عاماً عابراً في حياة النساء العراقيات، بل شكل محطة مفصلية اتسمت بتغييرات قانونية مثيرة للانقسام، وتحديات أمنية واجتماعية متراكمة، إلى جانب حضور سياسي وُصف بالضعيف قياساً بحجم القضايا التي تمس النساء بشكل مباشر.**

فعلى امتداد العام، برزت ملفات الأحوال الشخصية والعنف الأسري والرقمي والتمكين الاقتصادي، كعناوين كبرى أثقلت كاهل المرأة العراقية وأعادت فتح نقاشات قديمة حول الحقوق والحماية والمشاركة الفاعلة.

وبينما كانت الآمال معقودة على أن يشهد 2025 خطوات عملية لتحسين واقع النساء، كشفت المؤشرات والأرقام عن فجوة واضحة بين الخطاب والممارسة، سواء على مستوى التشريع أو الحماية أو التمثيل السياسي، في وقت لا تزال فيه النساء الفئة الأكثر تضرراً من الأزمات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية المتلاحقة.

جدل تشريعي وسياسي

تقول الباحثة المتخصصة في الشأن السياسي آيات مظفر إن "أكبر حدث لامس المرأة العراقية في عام 2025 كان تشريع تعديل قانون الأحوال الشخصية، وما رافقه من قضايا تتعلق بحضانة الأبناء وغيرها"، في إشارة إلى التعديل الذي أتاح الاحتكام إلى الفقه الجعفري، وأُقرت بموجبه المدونة الشرعية، بعد أن صادقت المحكمة الاتحادية العليا على دستوريته استناداً إلى المادة (41) من الدستور.

وترى مظفر خلال حديثها لمجلة فيلي أن هذا التعديل "ترك أثراً عميقاً على النساء"، لا سيما في ظل اعتراض منظمات نسوية وحقوقية اعتبرت القانون تراجعاً عن مبدأ المساواة وتهديداً لحقوق النساء والفتيات، مقابل خطاب سياسي يرى فيه "عدالة دينية" طال انتظارها.

وعن المشاركة السياسية، تشير مظفر إلى أن عام 2025 شهد انتخابات، إلا أن "الأغلب الأعم من المرشحات الفائزات لا يمثلن واجهة حقيقية للمرأة العراقية"، معتبرة أن فشل النساء اللواتي تبنين قضايا المرأة في تحقيق نتائج متقدمة "يعكس ضعف ثقة النساء بنظيراتهن"، وتصف ذلك بأنه "مؤشر خطير يكشف أن دعم النساء للنساء ما يزال في إطار الشعارات أكثر من كونه فعلاً حقيقياً".

عنف تقليدي ورقمي

وتؤكد آيات مظفر أن من أبرز صعوبات عام 2025 "تنامي ظاهرة العنف ضد المرأة، ليس الجسدي واللفظي فقط، بل أُضيف إليه العنف الرقمي"، مشددة على أن هذا النوع من العنف "يتطلب وقفة جادة وتشريعات حقيقية".

وتدعم الأرقام هذا التشخيص؛ إذ تشير تقارير أممية إلى أن 85% من النساء حول العالم شهدن عنفاً ميسراً تكنولوجياً، بينما تعرضت 38% منهن له بشكل مباشر، مع تسجيل أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط بنسبة وصلت إلى 98%.

وفي العراق، بات الابتزاز الإلكتروني من أخطر أشكال هذا العنف، حيث أعلنت وزارة الداخلية إلقاء القبض على 40 متهماً بقضايا ابتزاز إلكتروني خلال ثلاثة أشهر فقط، فيما تؤكد فرق مجتمعية أن 90%

من ضحايا الابتزاز هن فتيات.

وعلى مستوى العنف الأسري، كشفت مديرية الشرطة المجتمعية في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 عن تسجيل 1055 حالة عنف ضد النساء خلال عام 2024، تمت معالجة 682 حالة منها، في حين سجلت 196 حالة تعنيف ضد الرجال، ما يؤكد أن النساء ما زلن الفئة الأكثر تضرراً داخل الأسرة، رغم إعلان الشرطة تسجيل انخفاض نسبي في معدلات العنف مقارنة بالعام السابق.

مطلب المساواة

من جانبها، تقول النائب السابق سوزان منصور إن "مطالب النساء لا تتجاوز المساواة مع الرجل، ولسنا نطالب بأكثر من حقوقه"، مؤكدة أن دور المرأة في السياسة "محوري"، معربة عن أملها في أن يشهد العام المقبل "رئيسات أحزاب من النساء، وربما نساء في رئاسة مجلس الوزراء أو مجلس النواب".

وتشير منصور خلال حديثها لمجلة فيلي إلى أن من أبرز التحديات التي تواجه النساء، خاصة في المجال السياسي، هو "المجتمع نفسه"، موضحة أن "نسبة الإساءة للنساء أعلى بكثير من تلك الموجهة للرجال"، سواء عبر الخطاب العام أو وسائل التواصل الاجتماعي، ما يشكل عائقاً نفسياً واجتماعياً أمام مشاركتهن.

وترى أن الحل يبدأ من المرأة نفسها، "عليها أن تطالب بحقوقها وتفرض رأيها"، داعية كل امرأة تمتلك الكفاءة والقدرة إلى "الترشح لرئاسة الوزراء أو البرلمان أو رئاسة الجمهورية، وكذلك لقيادة الأحزاب".

هشاشة اجتماعية واقتصادية

بدورها، تؤكد الناشطة المدنية في حقوق المرأة والطفل سهيلة الأعسم أن عام 2025 كان قاسياً على النساء، بسبب "استمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي، وزواج القاصرات والزواج القسري، مع ضعف الحماية القانونية والتنفيذية للنساء المعنفات".

وتضيف الأعسم لمجلة فيلي أن "التقاليد والأعراف الاجتماعية والهيمنة الذكورية، قيدت حرية المرأة في التعليم واتخاذ القرار"، فضلاً عن "ضعف التمكين الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة بين النساء، حتى المتعلمات والمتخرجات".

وتشير الأعسم إلى أن نسب تسرب الفتيات من المدارس ما تزال مرتفعة "خوفاً من الشارع والبيئة غير الآمنة"، في وقت لم تشهد فيه البلاد مشاريع استراتيجية حقيقية ترفع من مستوى دخل المرأة أو تعزز إنتاجيتها، وهو ما كانت قد أشارت إليه أيضاً الباحثة آيات مظفر، معتبرة أن غياب هذه المشاريع أفقد النساء الشعور بقيمتهن كعنصر منتج في المجتمع.

وتصف الأعسم في نهاية حديثها تعديل قانون الأحوال الشخصية وإنشاء المدونة الجعفرية بأنه "الطامة الكبرى"، لما له من انعكاسات مباشرة على النساء بمختلف الفئات.

**"من أبرز التحديات التي تواجه النساء، خاصة في المجال السياسي، هو "المجتمع نفسه"، أن "نسبة الإساءة للنساء أعلى بكثير من تلك الموجهة للرجال"، سواء عبر الخطاب العام أو وسائل التواصل الاجتماعي، ما يشكل عائقاً نفسياً واجتماعياً أمام مشاركتهن."..**

# من يحمي درع الفقراء؟

## المليارات المفقودة تتوسط التجاذبات بعد الانتخابات

**فيلي :**

يلاحظ في الوضع العراقي انه مع المراحل المفصلية في الوضع السياسي، تنبثق فجأة المشكلات المتعلقة بسحب اموال الخزينة العراقية بصورة مثيرة.

وفي ظل انتهاء الانتخابات العراقية الاخيرة وتحول الحكومة الحالية الى حكومة تصريف الاعمال، انبثقت فجأة الاخبار المتعلقة بسحب اموال كبيرة مخصصة لرواتب شبكة الحماية الاجتماعية، وفيما أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية ذلك، نفت وزارة المالية الامر وقالت انها جمدت الاموال ولم يجري سحبها؛ وظل القلق سائدا لدى الناس انتظارا لتصريحات موثوقة بشأن حقيقة الامر بخاصة ان حالة مماثلة حدثت سابقا بسحب اموال من صندوق التقاعد فيما عرف بـ"سرقة القرن" ولم تسترجع تلك الاموال.

بدأت الأزمة بتصريحات لوزير العمل والشؤون الاجتماعية، أحمد الأسدي، التي أثارت قلقا واسعا، لتليها توضيحات متضاربة بين الجهات المعنية، فالوزير الأسدي، كشف عن اختفاء أو سحب مبلغ قدره 2.5 تريليون دينار "نحو ملياري دولار" من حساب صندوق هيئة الحماية الاجتماعية المخصص لإعانات الرواتب، مشيرا إلى أن هذه الأموال باتت "ضائعة" بين وزارة المالية ومصرف الرافدين، وان السحب جرى من دون علم وزارته.

أثار هذا التصريح مخاوف كبيرة لدى المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية، نظرا لضخامة المبلغ والخلفية المشابهة لأزمة أموال التقاعد "سرقة القرن".

قامت كل من وزارة المالية ومصرف الرافدين بالرد على تصريحات وزير العمل، مشددتين على أن الوضع يختلف عما جرى تداوله، فوزارة المالية، نفت سحب المبلغ بالكامل، وقالت أن ما حدث هو "تجميد للحساب فقط"، وأن الأموال ما تزال متواجدة ضمن

الحساب، وسوغت التجميد بتواجد ملاحظات من ديوان الرقابة المالية تشير إلى وجود "استخدامات للحساب خارج طبيعته المحددة" (القانون يحدد التمويل لغرض صرف رواتب الرعاية الاجتماعية فقط)، اما مصرف الرافدين فقال أن تصريحات وزير العمل "غير دقيقة" مشيرا إلى أنه لم يتلق أي طلب أو رغبة بسحب أو استثمار تلك المبالغ من وزارة العمل أو إدارة الصندوق، مبينا أن رصيد الصندوق "مثبت رقميا وكاملا" في حسابات الوزارة لديه، ولا يمكن التصرف به خارج الأطر القانونية.

وفي الحقيقة، انه في ظل المرحلة التالية للانتخابات وتحول الحكومة إلى تصريف أعمال، فان الباب أصبح مفتوحا لعدة تفسيرات من ذلك: الأبعاد السياسية للموضوع اذ غالبا ما تستغل الملفات المالية، بخاصة تلك المتعلقة بـ "أموال الفقراء" و"شبكة الحماية الاجتماعية"، كأداة ضغط سياسي أو ورقة لتبادل الاتهامات بين الأطراف المتنافسة في مرحلة تشكيل الحكومة، ما يعزز فكرة أن التوقيت ليس صدفة.

كما أشار بعض الخبراء الاقتصاديين إلى أن الأزمة قد تكون مرتبطة بعجز فعلي في الموازنة، وأن الأموال ربما سحبت بالفعل لتمويل رواتب الموظفين، وان التباين بين الوزارات هو غطاء على أزمة مالية حقيقية تهدد قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها.

وكذلك فان أزمة "سرقة القرن" السابقة (سرقة أموال صندوق التقاعد والضرائب) أوجدت حالة من عدم الثقة، لذا، فإن ظهور خلاف بشأن مبالغ ضخمة يعزز القلق الشعبي حول سلامة الإدارة المالية للدولة، ويضع ديوان الرقابة المالية تحت الضغط لمتابعة استعمالات الحساب.

ويتمحور الخلاف الرسمي بشأن ما إذا كان المبلغ قد سحب فعلا (كما يدعي وزير العمل) أم أنه "مجمد فقط" بسبب مخالفات في الاستعمال (كما تقول وزارة المالية)، وبغض النظر عن المصطلح، فإن حقيقة تواجد مبلغ ضخم مجمد أو مفقود من مبالغ الرعاية الاجتماعية في هذا التوقيت تثير التساؤلات بشأن الإدارة المالية والشفافية في الحكومة الحالية التي تحولت إلى تصريف أعمال.

وبحسب وزارة المالية، ان القضية ليست سرقة أو اختفاء للمبلغ، بل تجميد ناتج عن مخالفة لقانون الحماية الاجتماعية رقم (11) لسنة 2014، الذي ينص على أن التمويل مخصص فقط لغرض صرف رواتب الرعاية الاجتماعية، فيما تبين تواجد استعمالات أخرى غير منصوص عليها قانونا.

ان التناقض في تصريحات المسؤولين تدل على غياب التنسيق والشفافية بين الأجهزة التنفيذية في وقت حساس سياسيا.

ان من مسؤولية ديوان الرقابة المالية نظريا، حماية المال العام عبر التدقيق اللاحق لضمان أن المبالغ تصرف في الأغراض التي خصصت لها في الموازنة، لكن تواجد المبلغ الضخم في حساب غير مستغل بشكل قانوني يشير إلى خلل في إدارة السيولة المالية الحكومية.

وفي هذا تعتمد الدول المتقدمة على منظومة متكاملة لـ "الإدارة المالية العامة "لضمان سلامة أموال الخزينة واستمرار العمليات المالية بشكل مستقل عن التغييرات السياسية، وتتركز آليات الحماية على مبدأ "حساب الخزينة الواحد" وهذا هو حجر الزاوية في الإدارة المالية الحديثة بجمع عموم الإيرادات الحكومية في حساب مركزي واحد لدى البنك المركزي، هذا الاسلوب يمنع تشتيت الأموال في حسابات فرعية متناثرة (كما يحدث في العراق)، مما يصعب مراقبتها ويفتح باب السحب أو الاختلاس.

يوفر الاسلوب رؤية فورية وواضحة للسيولة النقدية للدولة، ويقلل من الحاجة للاقتراض، ويجعل أي سحب أو تحويل يتمتع بأعلى درجات الرقابة المركزية من قبل البنك المركزي ووزارة المالية؛ ويجري تقسيم الأدوار المالية لضمان عدم تمركز سلطة المال في يد واحدة، ووزارة المالية تكون مسؤولة عن جمع الإيرادات وصرف النفقات المعتمدة في الموازنة، وان البرلمان (بلجان الموازنة) يوافق على الموازنة بالتفصيل (خطط الصرف)، وله سلطة مساءلة الوزراء قبل الصرف، اما التدقيق اللاحق فيجري بوساطة أجهزة التدقيق المستقلة (ديوان الرقابة المالية / المحاسبة) وهي مؤسسات مستقلة عن الحكومة، تدقق في كيفية صرف الأموال بعد التنفيذ، وتقدم تقاريرها مباشرة للبرلمان، مما يضمن مساءلة الحكومة على أي مخالفات.

في الدول المتقدمة، يمنح رئيس جهاز التدقيق (مثل ديوان الرقابة لدينا) حصانة واستقلالية واسعة، مما يضمن حياد القرار، و لا يمكن للحكومة التنفيذية (التي تتغير بعد الانتخابات) عزل رئيس هذا الجهاز أو التلاعب بنتائج تدقيقه، و ينفذ المدققون عملياتهم استنادا إلى القانون والمعايير الدولية للشفافية والمحاسبة، بعيدا عن التجاذبات السياسية في ظل "حوكمة" مالية خاصة للحكومات الانتقالية (تصريف الأعمال)، وعندما تتحول الحكومة الى ذلك بعد الانتخابات، تفرض عليها قيود مالية إضافية لضمان عدم استغلالها للموارد المتواجدة، لتأمين الدعم السياسي للحكومة المقبلة، و تحظر القرارات التي تفرض الالتزامات المالية الكبيرة على الحكومة (مثل توقيع عقود ضخمة أو تعيينات جماعية) ويجري الصرف على الضرورات فقط اذ يسمح بالصرف فقط على النفقات التشغيلية الضرورية (الرواتب، الديون، الخدمات الأساسية) وضمن ذلك رواتب شبكة الحماية والمتقاعدين، لحين تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات، و تخضع جميع قرارات الصرف في هذه المدة لتدقيق مكثف ومسبق.

وبحسب أنظمة الدول الناجحة، يعد تطبيق نظام "حساب الخزينة الواحد" في العراق الذي يعاني من تشتت في الأموال وفجوة في السيولة، حلا جذريا لكثير من المشكلات، بما في ذلك الأزمة الأخيرة لأموال شبكة الحماية الاجتماعية.

ان ما يميز الدول المتقدمة هو أن حماية أموالها لا تعتمد على شخص الوزير أو الرئيس، بل على النظام المؤسساتي الذي يضمن أن أي عملية سحب أو تجميد أو تحويل تخضع لآليات فصل السلطات، الرقابة المستقلة، والشفافية المالية الشاملة، مما يجعل تكرار "سرقة القرن" مثلما وقع في العراق أمرا شبه مستحيل.

"الأزمة قد تكون مرتبطة بعجز فعلي في الموازنة، وأن الأموال ربما سحبت بالفعل لتمويل رواتب الموظفين، وان التباين بين الوزارات هو غطاء على أزمة مالية حقيقية تهدد قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها."

"ما يميز الدول المتقدمة هو أن حماية أموالها لا تعتمد على شخص الوزير أو الرئيس، بل على النظام المؤسساتي الذي يضمن أن أي عملية سحب أو تجميد أو تحويل تخضع لآليات فصل السلطات"

## الرواتب مهددة..

# انكماش السيولة يضغط على المصارف العراقية

**فيلي :**
**دخلت المصارف العر اقية مرحلة حساسة مع تراجع السيولة المتاحة لديها، وسط ارتفاع الالتزامات المالية وضعف تدفق النقد، ويثيرهذا الوضع مخاوف متز ايدة من احتمالات تأخرصرف رو اتب الموظفين خلال الفترة المقبلة، ما يضع الجهات الرسمية أمام تحدٍ مالي معقد.**

وتحذر جهات برلمانية واقتصادية من اتساع الفجوة بين الإنفاق الحكومي وإيرادات النفط، ما يضع البلاد أمام وضع مالي صعب ينعكس مباشرة على حياة المواطنين.

وتأخرت رواتب الموظفين هذا الشهر عن موعدها المعتاد بسبب نقص السيولة لدى المصارف الحكومية، الأمر الذي انعكس أيضاً على صرف رواتب المتقاعدين التي شهدت تأخيراً مماثلاً.

وبحسب مصادر مطّلعة، فإن المصارف تواجه صعوبة في توفير المبالغ المطلوبة في الوقت المحدد، ما أدى إلى تأجيل إطلاق المستحقات المالية لعدة أيام، وسط مخاوف من تكرار الأزمة خلال الأشهر المقبلة إذا لم تعالج مشكلة السيولة بشكل سريع.

تأخير الرواتب

وفي هذا السياق، يؤكد الخبير الاقتصادي ضرغام محمد علي أن السبب هو ارتفاع سقف العجز في الموازنة والذي تم تقديره على سعر برميل نفط مرتفع لم يتحقق، وهو ما زاد قيمة العجز وولد ضغطاً على حوالات الخزينة التي تبيعها الحكومة للمصارف وفق أدوات الاقتراض الداخلي.

ويضيف علي لمجلة فيلي، أن هذا الأمر قلل الودائع المتاحة للاستثمار ضمن حوالات الخزينة، وهو ما يقلل قدرتها على إقراض الحكومة، وهو ما يولد ضغطاً على تمويل التزامات تشغيلية ضخمة "في ظل إيرادات نفطية أقل بـ25% عن المتوقع".

ويشير إلى أن هذا الوضع ولد تأخيراً نسبياً وإرباكاً إدارياً في تغطية الرواتب في وقتها المحدد على ما يبدو لأن كل الأعذار الأخرى لا تقع في سياق اقتصادي وإنما إداري بحت.

بدوره يؤكد الخبير المالي والمصرفي محمود داغر أنه "لا يمكن إيقاف الرواتب، حتى لو استدعى ذلك الاقتراض من الخارج".

ويضيف داغر لمجلة فيلي أن حماية حقوق الموظفين والالتزام بصرف الرواتب في وقتها المحدد تعتبر "أولوية قصوى"، مهما كانت الظروف المالية أو الضغوط الاقتصادية.

"تجمد 93 تريليون دينار"

من جهته، يقول الخبير الاقتصادي محمد الحسني ان "الجزء الأكبر من الكتلة النقدية والبالغة 93 تريليون دينار من أصل 99 تريليون دينار مودع لدى المواطنين في منازلهم، بدلاً من القطاع المصرفي، وذلك بسبب ضعف ثقة المواطنين بالمصارف المحلية، الأمر الذي أدى إلى خروج هذه الأموال من الدورة الاقتصادية، مما فاقم الأزمة المالية".

ويلفت الحسني في حديث لمجلة فيلي إلى أن السياسة المالية في العراق "دخلت في حالة عجز" عن ضبط المعروض من العملة المحلية، وتوفير السيولة الدينارية، والإيفاء بالتزامات الحكومة الداخلية من رواتب ونفقات تشغيلية أخرى، ويعد هذا الوضع بمثابة "إنذار مبكر للآثار السلبية التي قد تصيب الاقتصاد الوطني بكامله مستقبلا".

ويدعو الحسني إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي العراقي، والعمل على جذب الأموال المودعة في المنازل إلى المصارف، فضلاً عن تعزيز الإيرادات الجمركية والضريبية والقضاء على الفساد وضغط النفقات.

وتظهر بيانات البنك المركزي العراقي أن نحو 87% من الكتلة النقدية، أي ما يعادل 95 تريليون دينار (نحو 72.5 مليار دولار) من أصل 109 تريليونات، لا تزال محفوظة خارج النظام المصرفي.

وتذهب نحو 80% من الموازنة التشغيلية في العراق إلى رواتب الموظفين والمتقاعدين الذين يتجاوز عددهم السبعة ملايين شخص.

تمويل النفقات

من جانبه، يؤكد المستشار المالي لرئيس مجلس الوزراء العراقي، المنتهية ولايته، مظهر محمد صالح أن الإطار التشريعي النافذ يمنح وزارة المالية مرونة واضحة في إدارة الأموال والسيولة داخل الجهاز المالي للدولة، بما يتيح تدوير السيولة دون الإخلال بملاءة المصارف الحكومية أو آليات العمل المالي المؤسسي.

ويوضح صالح لمجلة فيلي أن "الحكومة، وفي ظل غياب السلطة التشريعية، لا تمتلك أي صلاحية دستورية أو قانونية تتيح لها اللجوء إلى الاقتراض السيادي، سواء داخلياً أو خارجياً".

ومع ذلك، يجيز القانون - بحسب صالح - بصورة قانونية ومشروعة اللجوء إلى السلف قصيرة الأجل من الخزينة، والممولة حصراً من المصارف المملوكة للدولة، باعتبارها إحدى أدوات إدارة السيولة الحكومية، ودون أن تعد هذه الترتيبات اقتراضاً سيادياً بالمعنى القانوني.

ويبين أن السلف تشكل الإجراء القانوني الوحيد المتاح لضمان استمرار تمويل النفقات الأساسية للدولة خلال الفترة الحالية، إلى حين استعادة السلطة التشريعية صلاحياتها وإصدار التشريعات المالية اللازمة.

"انهيار موجودات الرافدين"

وفي ظل هذه الظروف، كشف مصدر مطلع عن تكرار الأزمات المالية في مصرف الرافدين الحكومي وفي مقدمتها أزمة نقص السيولة التي أدت إلى "تعثر المصرف في احتواء الأزمة الأخيرة ما تسبب بتأخر صرف رواتب المتقاعدين".

ويشير المصدر خلال حديثه لمجلة فيلي إلى أن هذه التطورات تثير تساؤلات ملحة حول مصير السيولة المالية للمصرف خلال السنوات الماضية في ظل استمرار الأزمات رغم كبر حجم الموارد المالية التي كان يمتلكها.

ويضيف أن المسؤولية الأكبر باتت اليوم تقع على عاتق الجهات الرقابية وهيئة النزاهة والقضاء من أجل فتح تحقيق شامل والتدقيق في إدارة الأموال وأين ذهبت ومقدار المبالغ التي تم صرفها، والموجودات الحالية في المصرف، وكشف الحقائق أمام الرأي العام حفاظاً على المال العام.

ويقول إن "هناك تراجعاً كبيراً في موجودات مصرف الرافدين خلال السنوات الأخيرة"، موضحاً أن "موجودات المصرف كانت في وقت سابق تتجاوز 20 تريليون دينار فيما انخفضت اليوم لتصل إلى نحو تريليون دينار فقط أو أقل"، بحسب قوله، ولم يتم التثبت من صحة هذا الادعاء والأرقام بشكل مستقل.

ويبين أن "هذا التراجع يثير تساؤلات واسعة حول أسباب الانخفاض الحاد في أرصدة المصرف في ظل تصاعد الأزمات المالية وتأخر بعض الالتزامات"، داعياً الجهات الرقابية والمالية إلى "فتح تحقيق شفاف ودقيق لتوضيح مصير هذه الأموال".

وتأتي هذه التحذيرات في وقت يخشى فيه المراقبون من تزايد التحديات المالية التي تواجه الاقتصادي العراقي بشكل مقلق، في ظل الإعلان عن ارتفاع الدين الداخلي إلى نحو 90 تريليون دينار عراقي (نحو 69 مليار دولار)، وهو مستوى غير مسبوق في البلاد.

## أحلام تنقلب كوابيس..

# شباب العراق في فخ التداول والرهانات الإلكترونية

**فيلي - ديالى :**

**تدفع ضغوط الواقع الاقتصادي الكثير من الشباب العراقي نحو البحث عن فرص للربح السريع خارج الإطار التقليدي للوظائف، وبين الإعلانات المبهرة والنماذج التي تسوق للثراء الرقمي، يجد الآلاف أنفسهم منجذبين إلى عالم التداول الإلكتروني والرهانات الرقمية ..**

الذي يبدو للوهلة الأولى بوابة سهلة لتحقيق المكاسب، لكنه في كثير من الأحيان يتحول إلى فخ محكم يبتلع مدخراتهم ويقودهم نحو الديون والانهيار النفسي.
ومع غياب الرقابة القانونية، وتزايد النشاط العشوائي لمنصات أجنبية تعمل بلا تراخيص، اتسع حجم القصص المروعة عن شباب خسروا كل ما يملكون، وآخرين وقعوا ضحية لوسطاء وهميين وخبراء مزيفين، حتى تحول الأمل بالربح السريع إلى وهم كبير يترك وراءه خسائر لا تحمد عقباها.
في هذا الصدد، قال "سعد فهمي" وهو اسم مستعار لشاب من محافظة ديالى دخل مجال التداول ورفض ذكر اسمه الحقيقي، إن "مجال التداول والرهان صار شائعاً بين الكثير من الشباب نتيجة وجود إعلانات كثيرة عنه وخاصة من قبل مشاهير حول العالم"، لافتا إلى أن "أصدقائي شجعوني للدخول إلى عالم التداول، ودخلت بالفعل إلى إحدى المنصات، وتعرفنا على شخص أجنبي في هذا العالم يتحدث معنا باللغة العربية الفصحى عبر تطبيق تيليغرام، ويحدد لنا وقت الصفقة التي يجب أن ندخل فيها باليوم والساعة والدقيقة والثانية".
وأضاف فهمي، في حديثه لمجلة فيلي: "عند استمراري في هذا الطريق أصبحت مهووسا به لدرجة أترك عملي من أجل الدخول في الصفقة، وحققت ربحاً في أول ثلاث صفقات حتى ربحت 500 دولار في أسبوع بعدما وضعت مبلغاً في الحساب قدره 1000 دولار، ومن شروط الحصول على صفقات أكثر أن تدخل شخصاً آخر معك، حيث يمكنك الدخول بثلاث صفقات جديدة ليصبح عدد صفقاتك ستة حال أدخلت شخصاً معك، ويشارك هو بثلاثة منفصلة".
وبين أن "من يدخل عالم التداول يحقق أرباحاً مشجعة في البداية، وهذا ما حصل معي، لكن بعد استمراري لفترة وصار لدي رغبة بتحقيق ربح أكبر وضعت 2000 دولار وخسرتها دفعة واحدة، وهذا حصل ايضا مع أصدقاء آخرين، وهو ما دفعني إلى ترك التداول نهائياً بعدما أصبت بهستيريا وصلت إلى حدوث خلافات عائلية مع زوجتي بسببه".
إلى ذلك، رأى أحمد علاء وهو شاب من محافظة ديالى، أن "الكثير من الشباب نشاهدهم يقضون أوقاتا كثيرة أمام شاشات هواتفهم الذكية منشغلين بالتداول والرهانات المالية، وبعضهم سائقو توصيل أو عاطلون أو حتى عاملون في البناء يضعون أموالهم التي يحققونها من أعمالهم في حساباتهم الخاصة بالتداول والرهان، في منصات تعرفوا عليها من خلال مواقع التواصل ومنها 1 اكسبيت وميلبيت وباينانس وإكسنس".
وأكمل علاء، حديثه للمجلة، أن "القصص والخسارات كثيرة في هذا الجانب، ومن بينها سمعت عن خسارة طبيب دخل في هذا المجال قرابة 7000 دولار دفعة واحدة"، موضحا أن "الربح الصغير في التداول والرهان يغري الكثيرين بالمغامرة والدخول بصفقات كبيرة وبالتالي يسقطون في فخ الوهم والخسارة وصولا إلى الندم".

وأضاف أن "بعض الشباب حولوا مباريات كرة القدم إلى مساحة للربح والخسارة المالية بدلا من المتعة من خلال الدخول في رهانات على الفوز أو الخسارة في المنصات الرقمية، وهذا ما دفع الكثيرين إلى الاقتراض أو بيع هواتفهم وشراء أقل منها لوضع فرق المبلغ في حسابات الرهان، فيما يعاني البعض من ديون بفعل هذه المغامرات".
ومن الناحية القانونية، أكد الحقوقي والناشط في مجال حقوق الإنسان هيثم رائد، لمجلة فيلي، أن "خطورة الدخول في عالم التداول والرهانات الرقمية تتضاعف تدريجياً على الشباب العراقي بسبب غياب البيئة القانونية الحامية، وضعف الرقابة على منصات التداول الأجنبية التي تنشط عبر الإنترنت دون تمثيل رسمي داخل البلاد، فكثير من

هذه المنصات تعمل بلا تراخيص معتمدة من جهات عراقية، مما يعرّض المتداول للاحتيال أو حجز أمواله دون وجود جهة رسمية تنصفه حال تعرضه للاحتيال أو فقد أمواله".

وتابع بالقول، إن "محدودية الثقافة المالية لدى شريحة واسعة من الشباب، مع ارتفاع البطالة وضيق فرص العمل، يجعل التداول يبدو كطوق نجاة اقتصادي، فيندفع بعض الشباب إليه بدافع الحاجة لا المعرفة، فيصطدمون بخسائر أكبر من طاقتهم".

وبحسب رائد، فإن "أبرز المشكلات التي تتسبب بخسارة من يدخل بهذا المجال الاعتماد على وسطاء غير معتمدين داخل مكاتب صرافة أو عبر وسطاء في وسائل التواصل، وكذلك تحويل الأموال بطرق غير رسمية، وهذا ينتج عنه مصاعب في استرجاع الأموال عند حدوث خلافات أو تلاعب بالأسعار أو إغلاق الحسابات دون سبب واضح من قبل مالكي تلك التطبيقات أو المواقع".

وأستطرد قائلا: "الشباب العراقي يعاني من ضعف الوصول إلى مصادر تدريب رسمية، مما يجعلهم يعتمدون على خبراء مزيفين في مواقع التواصل، يبيعون دورات وهمية، أو يروّجون لاستراتيجيات خاسرة"، لافتا إلى أن "اختلاط التعليم بالتسويق جهل الكثير من المدربين واجهة لإحالات ربحية لا علاقة لها بمصلحة المستخدم".

أما من الناحية الدينية، أشار رائد إلى أن "غياب الاستشارة الشرعية الرسمية يعمق الإشكال، إذ يدخل بعض الشباب منصّات تتعامل بالربا أو المشتقات المالية المحرّمة دون علمهم، فتقع المخالفة عن جهل لا عن قصد"، مؤكداً أن "خطورة التداول لا تمثل مجرد خسارة مال، بل قد تمتد إلى انعدام أي حماية قانونية، وضياع الحقوق، واستغلال الحاجة الاقتصادية للشباب، ولهذا فإن التوعية المالية لم تعد ترفاً ثقافياً، بل أصبحت ضرورة وطنية لحماية الجيل القادم من الوهم المالي".

**« خطورة التداول لا تمثل مجرد خسارة مال، بل قد تمتد إلى انعدام أي حماية قانونية، وضياع الحقوق، واستغلال الحاجة الاقتصادية للشباب » ..**

أما بشأن مخاطر التداول، فقد لفت الأستاذ الجامعي في تخصص الأمن السيبراني علي هزبر إلى أن "الخسائر في دخول طريق التداول والمراهنات كبيرة وتبدأ من الشخصية، إذ يمكن أن تستغل المعلومات التي يقدمها من يدخل هذا الطريق في عمليات احتيال أو نصب على أشخاص آخرين، فضلا عن الخسائر المادية، حيث قد تحقق الأموال التي يدفعها الشخص عائدا في المراحل الأولى، ثم تقوم المنصات أو التطبيقات بغلق الحسابات وسحب الأموال أو منع المستخدم من الوصول إليها، وبالتالي يخسر كل شيء".

وتابع هزبر أن "الفوضى الإلكترونية في الوقت الراهن لا يحدها قانون، ولذلك نحتاج إلى تشريع قوانين في هذا الأمر، إلى جانب ضرورة وجود مراقبة مستمرة من قبل الجهات الحكومية وحتى الأسر"، داعيا إلى "تبني خطط توعوية تثقف الشباب إلكترونيا وماديا من خلال الندوات وورش العمل".

## أزمة وقود:

# "وهم" الاكتفاء الذاتي يتصادم مع "واقع" الطوابير والأسعار المزدوجة

فيلي :

**أزمة وقود ضربت بعض مناطق العراق مؤخرا وتسببت في طوابير من المركبات على محطات التزود بالوقود وشحة فيه بخاصة في محافظتي البصرة وديالى، والتساؤل الذي يلح على السكان والمراقبين يعبر عن الاستغراب من حدوث أزمة الوقود في بلد نفطي مثل العراق.**

ويزداد الاستغراب حين تزامن ذلك مع اعلان الحكومة العراقية، يوم 3 كانون الأول 2025، عن إيقاف استيراد وقود "البنزين، وزيت الغاز (الكاز)، والنفط الأبيض" وذلك لوصول الإنتاج المحلي منها إلى كميات تزيد على معدلات الاستهلاك المحلي، وفقا لكتاب رسمي صادر عن مكتب رئيس مجلس الوزراء إلى وزارة النفط العراقية، وذلك لتحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج تلك الأنواع من الوقود.

وكان وزير النفط، قد أعلن في وقت سابق عن بدء إنتاج البنزين المحسن من مصفى كركوك، فيما أشار إلى أن هذا التطور يسهم بشكل كبير في تغطية جزء مهم من حاجة السوق المحلية، اما لجنة النفط والغاز البرلمانية فكانت قد قالت في أواخر الصيف عن وصول الطاقة التكريرية في العراق إلى مستوى قياسي جديد، إذ بلغت نحو مليون ونصف مليون برميل يوميا، ما يعكس تقدما ملحوظا في صناعة النفط المحلية، مبينة، أن "هذا الرقم القياسي أسهم بشكل كبير في تقليص اعتماد العراق على استيراد المشتقات النفطية، إذ تم تحقيق الاكتفاء الذاتي بزيت الغاز (الكاز) والديزل والنفط الأبيض، مع تخصيص جزء من الإنتاج للتصدير".

ولكن مع حلول الخريف واشهر الشتاء، فان الوضع شهد طوابير المركبات الطويلة ونقص البنزين المحسن وظهور الباعة الجائلين بأسعار أعلى، ما يشير إلى تواجد خلل في سلسلة الإمداد والتوزيع، برغم الإعلانات الحكومية عن الاكتفاء الذاتي من البنزين المحسن.

وحتى مع توفر الوقود المنتج محليا، فقد تكون المشكلة في عملية نقله من المصافي إلى خزانات المحافظات، ومن ثم إلى محطات التعبئة؛ مثل المشكلات في أسطول النقل، أو الطرق، أو سوء التخطيط ما أدى الى تأخير وصول الوقود إلى المحافظات الطرفية مثل ديالى والبصرة.

وقد يجري تهريب كميات من الوقود المدعوم إلى دول مجاورة اذ يباع بسعر أعلى بكثير، مما يقلل من الكميات المتاحة في داخل البلاد، بخاصة في المناطق الحدودية مثل البصرة وخانقين.

وقد يفضل بعض أصحاب المحطات الأهلية التوقف عن بيع هذا النوع إذا كانت حصتهم منه قليلة أو هامش الربح الذي تحققه الحكومة للمحطات الأهلية غير مجز مقارنة بالجهد والتكاليف، أو قد يفضلون بيع وقود آخر (مثل البنزين الاعتيادي أو الكاز) أو عدم العمل في الأساس.

وقد تتوقف عشرات المحطات الأهلية عن العمل، كما حدث في البصرة، بسبب نقص في حصصها المخصصة أو انتظارا لارتفاع الأسعار، أو محاولة منهم للضغط على الجهات الحكومية لزيادة حصصهم أو تغيير شروط التوزيع؛

وقد يرتفع الطلب على الوقود لأسباب موسمية أو اقتصادية غير متوقعة.

وفي كثير من الأحيان، مجرد الحديث عن أزمة قادمة أو شح في الوقود يدفع السكان إلى تعبئة خزاناتهم و"تخزين" كميات إضافية، وهذا التهافت المفاجئ يستهلك المخزون المتوفر بسرعة أكبر من معدل التوزيع الطبيعي، مما يفاقم الأزمة بشكل مصطنع .

## "وهم" الاكتفاء الذاتي يتصادم مع "واقع" الطوابير

ان ظهور الباعة الجائلين الذين يبيعون البنزين بسعر 1500 دينار للتر (أعلى من السعر الرسمي المدعوم) هو مؤشر واضح على السوق السوداء. هذا يحدث عندما يجد أشخاص يستغلون النقص الحاد في المحطات الحكومية المحدودة لتحقيق أرباح سريعة، مما يؤكد أن الكمية المتاحة لا تلبي حاجة المواطنين.

وبناء على البحث في التصريحات والبيانات الرسمية لوزارة النفط وشركة توزيع المنتجات النفطية في العراق، يتضح ان هناك ادعاءات بالاكتفاء الذاتي؛ وان هناك توجها حكوميا رسميا نحو إنهاء استيراد البنزين المحسن والتحول التدريجي إلى التصدير، بخاصة بعد تشغيل وحدات تكرير جديدة، وعن إنجازات تكريرية كبيرة تهدف إلى تغطية الحاجة المحلية وإنهاء استيراد البنزين المحسن مما يعكس سعيا للاكتفاء الذاتي.

وكان مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية قد صرح في وقت سابق "عام 2024"، بأن نحو 80% من كميات البنزين المحسن تستورد من الخارج، وأن استهلاك البنزين المحسن والسوبر لا يشكل سوى 18 % من إجمالي استهلاك البنزين المحلي، هذا يبرز الاعتماد الكبير على الاستيراد لهذه المادة تحديدا.

وفي أوقات الأزمات، غالبا ما تعزو وزارة النفط، الأسباب إلى عوامل فنية ولوجستية أو زيادة في الطلب، ففي إحدى الأزمات الأخيرة في بعض المحافظات، نفت الوزارة إغلاق منافذ التجهيز، وارجعت توقف التجهيز لبعض المحطات لبعض الوقت إلى "إجراء مطابقات دورية وفحوصات" في بعض منافذ التجهيز.

وفي تصريحات سابقة بشأن أزمة الوقود في محافظات مثل ديالى وكركوك ونينوى، ادعت الوزارة أن سبب الازدحام ونقص الوقود كان يعود إلى فارق سعر البنزين مع محافظات إقليم كوردستان، مما شجع على التهريب ونقل الوقود وبيعه هناك، ما أدى إلى إرباك وخلل في التجهيز بحسب قولها.

وفي أزمات سابقة، جرى تبرير الأزمة بـ"زيادة كمية الاستهلاك" في بعض أشهر السنة أو في المناسبات، والتأكيد على أن الوزارة تقوم بزيادة كميات الضخ لتغطية الحاجة.

كما ان إيقاف عشرات المحطات الأهلية عن العمل قد يكون بسبب نقص حصصها أو عدم ربحية بيع البنزين بالسعر الحكومي المدعوم في ظل الكلفة التشغيلية، مما يحصر البيع في عدد قليل من المحطات الحكومية (كما في البصرة)، وبالنتيجة تتكون الطوابير وتظهر السوق السوداء.

ولمعالجة الأزمة المتكررة، أعلنت الوزارة عن عدة إجراءات، من ذلك الرقابة الأمنية والإلكترونية، بالتعاون مع الجهات الأمنية لمراقبة حركة المنتجات النفطية، ووضع أجهزة السيطرة الإلكترونية لرصد حركة ومسار الصهاريج من المستودع إلى محطات التوزيع لمنع تغيير المسار أو التهريب، والتهديد باتخاذ إجراءات قانونية صارمة ضد أصحاب المحطات الأهلية المخالفة والمتاجرين والمهربين الذين يحاولون "العبث بالاقتصاد الوطني وافتعال الأزمات".

في أزمات سابقة، جرى تبرير الأزمة بـ "زيادة كمية الاستهلاك" في بعض أشهر السنة أو في المناسبات، والتأكيد على أن الوزارة تقوم بزيادة كميات الضخ لتغطية الحاجة.

### دعوة العراق لاقتفاء أثر الخليج في إدارة المياه:

# البصرة عطشى على ضفاف النهرين

**فيلي :**

**يعد الأمن المائي أحد أبرز التحديات في القرن الحادي والعشرين، بخاصة في منطقة الشرق الأوسط الجافة؛ وتقدم لنا دول الخليج العربي، التي تفتقر كليا إلى الأنهار العذبة، أنموذجا لافتا في إدارة الشحة وتحويل التحدي إلى فرصة؛ فبوساطة الاستثمار الهائل في تقنيات تحلية مياه البحر المتقدمة، نجحت هذه الدول في تأمين مياه الشرب النقية لسكانها وتجاوز معضلة الموارد الطبيعية المحدودة.**

وفي المقابل، يبرز العراق، بلد الرافدين صاحب الموارد المائية الوفيرة ممثلة في نهري دجلة والفرات وفروعهما، كقصة اخفاق مؤسف في إدارة تلك الثروة؛ وفيما تحتفل مدن الخليج بماء محلى معالج، ما تزال محافظة البصرة العراقية، الواقعة على مصب النهرين وعلى الخليج، تعاني من أزمة مزمنة ومميتة في ملوحة المياه ورداءة الصلاحية للشرب.

وتعد تحلية مياه البحر المصدر الرئيس للمياه العذبة والحل الاستراتيجي الأول لمعظم دول الخليج، اذ عدت تلك الدول في مجلس التعاون الخليجي رائدة عالميا في مجال تحلية المياه، وتستحوذ على نسبة كبيرة من إنتاج المياه المحلاة عالميا. وتستعمل هذه الدول تقنيات متطورة لتحويل مياه الخليج المالحة إلى مياه صالحة للشرب، ومن أبرزها، التبخير متعدد المراحل وهي تقنية تاريخية ورئيسة في المنطقة، بخاصة في المراحل الأولى لتطور الصناعة، وتعتمد على تسخين المياه المالحة وتبخيرها ثم تكثيف البخار لإنتاج مياه عذبة.

وهناك طريقة التناضح العكسي RO على نطاق واسع، وهي التقنية الحديثة والأكثر كفاءة في استهلاك الطاقة حاليا، وتعتمد على تمرير المياه المالحة عبر أغشية شبه منفذة تحت ضغط عال لفصل الأملاح والشوائب.

وسمحت الوفرة المالية لدول الخليج، بسبب عائدات النفط والغاز، بتمويل إنشاء وتشغيل محطات التحلية العملاقة، التي تتطلب استهلاكا كبيرا للطاقة (غالبا ما تكون من الغاز أو النفط لتشغيلها). وفضلا عن التحلية، تعتمد دول الخليج على مصادر وإجراءات أخرى لتعزيز أمنها المائي، من ذلك المياه الجوفية، التي تعد مصدرا تقليديا، لكنها محدودة في الغالب وتتعرض للاستنزاف، ويجري العمل على إدارة استغلالها بعناية للحفاظ على المخزون الاستراتيجي.

كما تجري معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استغلالها، وذلك بإنشاء محطات متطورة لمعالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة استعمال المياه المعالجة لأغراض الري في الزراعة وتنسيق الحدائق، وللأغراض الصناعية، مما يخفف الضغط على المياه المحلاة المخصصة للشرب.

وبرغم ندرة الأمطار، إلا أنه يجري بناء السدود (خاصة في الإمارات والسعودية) لتجميع مياه الأمطار والسيول، التي تساعد في تغذية المياه الجوفية، وتطبق الحكومات سياسات لترشيد استهلاك المياه، مثل

يعتمد القطاع الزراعي بشكل كبير على أساليب الري السطحية والتقليدية مثل الاغمار، التي تهدر كميات ضخمة من المياه المستغلة (تقدر نسبة الهدر ايضا بـ ٥٠% أو أكثر) بدلا من استعمال تقنيات الري الحديثة والموفرة مثل التنقيط والرش.

تركيب عدادات ذكية، وإعادة هيكلة أسعار المياه، وحملات التوعية بأهمية الحفاظ على المياه.

بهذه الإجراءات المتكاملة، استطاعت هذه الدول تأمين إمدادات مستدامة من المياه لسكانها وضمان عدم الإعلان عن شح فيها، برغم التحديات البيئية.

وبحسب المتخصصين هناك فارق جوهري بين إدارة الموارد المائية في العراق الذي يعتمد على المياه السطحية المشتركة، ودول الخليج التي تعتمد على التحلية؛ فأزمة المياه في العراق هي نتيجة لتفاعل عوامل خارجية معقدة وإدارة داخلية ضعيفة.

وبرغم تواجد نهري دجلة والفرات وتفرعاتهما، فإن العراق يعاني من أزمة خانقة لعدة أسباب رئيسة يمكن تلخيصها طبعا بتحديات المصدر الخارجي (دول المنبع)، فأكبر تحد يواجه العراق هو أن نهري دجلة والفرات هما نهران مشتركان، حيث تنبع معظم مياههما من تركيا (المنبع الرئيس) وإيران (الروافد الرئيسة).

وقامت تركيا ببناء سدود عملاقة على نهري دجلة والفرات (مثل سد أتاتورك وسد إليسو) بهدف توليد الطاقة والري، و قامت إيران بتحويل وتجفيف روافد دجلة التي تغذي العراق، مما قلل بشكل كبير من كميات المياه الواردة، بخاصة إلى المناطق الجنوبية ومنها تجمعات الاهوار الحيوية.

ولا تتواجد حتى الآن اتفاقيات دولية ملزمة وفعالة تضمن حصة مائية ثابتة وعادلة للعراق من دول المنبع، مما يجعل حصة العراق متقلبة وخاضعة للسياسات المائية لدول الجوار، وأدت هذه المشاريع إلى انخفاض هائل في الإيرادات المائية الواردة إلى العراق (قدرت بعض التقارير الانخفاض بأكثر من 50% في بعض الأوقات).

كما ان العراق لم يتمكن من إدارة ما تبقى له من حصة مائية بكفاءة، مما فاقم الأزمة، فأساليب الري تقليدية مهدرة، اذ يعتمد القطاع الزراعي بشكل كبير على أساليب الري السطحية والتقليدية مثل الاغمار، التي تهدر كميات ضخمة من المياه المستغلة (تقدر نسبة الهدر ايضا بـ 50% أو أكثر) بدلا من استعمال تقنيات الري الحديثة والموفرة مثل التنقيط والرش.

وتعاني شبكات قنوات الري والأنابيب المخصصة لإمداد المدن من القدم والتسربات الكبيرة، مما يؤدي إلى ضياع كميات هائلة من المياه قبل وصولها للمستهلكين؛ وشبكة السدود العراقية صممت بشكل أساس للسيطرة على الفيضانات عندما كانت المياه وفيرة، وليست بالضرورة للحفاظ على المخزون المائي في أوقات الشحة، كما أن بعض الخزانات (مثل بحيرة الثرثار) تشهد معدلات تبخر عالية جدا تفوق نصف المخزون أحيانا.

ويسهم تفريغ مياه الصرف الصحي والصناعي غير المعالجة في الأنهار بتدهور نوعية المياه المتاحة، مما يجعلها غير صالحة للاستعمال البشري والزراعي في بعض المناطق، وتفاقمت كل هذه التحديات بفعل الظواهر المناخية اذ يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة معدلات التبخر في الأنهار والمسطحات المائية؛ وشهد العراق موجات جفاف متكررة وانخفاضا في معدلات هطول الأمطار، مما قلل من تغذية الأنهار والروافد المحلية، فالعراق خامس أكثر بلد متأثر بالتغير المناخي عالميا، وفقا لتقارير الأمم المتحدة.

وباختصار، وفيما اعتمدت دول الخليج على حل تقني عالي الكلفة (التحلية) لمعالجة ندرة المصدر الطبيعي، يعاني العراق من تقليص حاد في المصدر (دجلة والفرات) بسبب عوامل خارجية، مترافقا مع فشل في إدارة الموارد القليلة المتبقية بسبب الهدر والتلوث وضعف البنية التحتية.

ان دول الخليج اختارت حلا تقنيا باهظ التكلفة الرأسمالية ولكنه يمنحها استقلالا مائيا وكفاءة إنتاجية عالية، في حين يواجه العراق تحدي إدارة الهدر والتلوث والتعقيدات السياسية للمياه المشتركة، وهو ما يتطلب استثمارا مماثلا في الحجم، لكنه يركز على الحفاظ على المصدر وتطوير البنية التحتية بدلا من بنائه من الصفر.

# طوفان سكاني ..

# يصطدم بعجز الخدمات والعمل والسكن

**فيلي :**

**مع الإعلان الرسمي عن نتائج التعداد السكاني في العراق، يزداد القلق بشأن قدرة البلاد على مواجهة النمو الديموغرافي السريع، خاصة مع اقتراب عدد السكان من عتبة الـ50 مليون نسمة، وهو رقم يمثل ضغطا مباشرا على الاقتصاد والخدمات وفرص العمل والسكن.**

وكشف التعداد الذي أجري لأول مرة منذ 37 عاما يومي 20 و21 من شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2024، عن بلوغ عدد السكان 46,118,793 نسمة من العراقيين وغير العراقيين، بينهم 45,778,662 عراقيا، فيما بلغ عدد الأسر 8,054,385 أسرة، في وقت وصف فيه وزير التخطيط محمد تميم المجتمع العراقي بأنه "شاب وواعد".

وتشير البيانات إلى أن 60% من السكان ضمن الشريحة العمرية بين 15 و45 عاما، وهي كتلة بشرية ضخمة تمثل في الوقت نفسه فرصة وتنمية وتحديا ضاغطا على سوق العمل والخدمات.

ورغم ما يحمله هذا النمو من إمكانات بشرية واقتصادية هائلة، إلا أنه يأتي في سياق اقتصادي يعاني من اختلالات هيكلية وضعف إنتاجي واعتماد كبير على القطاع العام.

فالتعداد لم يكشف حجم السكان فقط، بل قدم أول صورة مركزية دقيقة عن التوزيع العمري والجغرافي والسكني ومستوى الخدمات، ما يضع ملف التخطيط الاستراتيجي في قلب النقاش الوطني.

معطيات وتحديات

وفي هذا السياق يوضح المتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي، أن أحد أهم أهداف التعداد العام للسكان هو "تشخيص الواقع بكل مشكلاته وتحدياته، ورسم صورة واضحة تتضمن الفجوات التنموية التي تعاني منها البلاد".

ويشير الهنداوي خلال حديثه لمجلة فيلي إلى أن نتائج التعداد "جعلت الصورة أكثر وضوحا من حيث عدد السكان، وتوزيع الذكور والإناث والفئات العمرية وواقع الريف والحضر والتكتلات السكانية والسكن والمساكن، إضافة إلى تفاصيل شاملة حول الخدمات".

ويؤكد المتحدث أن هذا الكم من البيانات "سيساعد في رسم السياسات وتوجيه الخطط والمشاريع بشكل دقيق نحو معالجة المشكلات التي تطوق المشهد العراقي"، حيث إن التخطيط اليوم بات يستند إلى معطيات

## طوفان سكاني .. يصطدم بعجز الخدمات والعمل والسكن

ميدانية غير مسبوقة من حيث الدقة والتفصيل.

إدارة أم موارد؟

من جانبه، يرى عضو لجنة التخطيط في البرلمان السابق والفائز حاليا في دورته السادسة محمد البلداوي أن معطيات التعداد تؤكد أن العراق "ضمن الدول البشرية" التي تشكل فيها الفئات الشابة الغالبية، وهو ما يعد "فرصة كبيرة إذا ما أحسن استثمارها، وتحديا ثقيلا إذا غابت الإدارة والتنظيم".

ويضيف البلداوي لمجلة فيلي أن العالم يبحث اليوم عن "الفئات العمرية القادرة على العمل والعطاء"، ما يعني أن العراق يمتلك "هبة بشرية واقتصادية" يجب تحويلها إلى إنتاج، لكنه يؤكد في الوقت نفسه أن "المشكلة الحقيقية تكمن في الإدارة والتنظيم وليس في الموارد".

ويشير إلى أن العراق يمتلك تنوعا واسعا في موارده النفطية والزراعية والصناعية والتجارية، إلا أن الاستفادة منها ما تزال محدودة بسبب غياب التخطيط الفعال، قائلا: "لدينا إمكانيات هائلة، لكننا نفتقر إلى عملية تنظيم هذه الموارد وتوجيهها بالاتجاه الصحيح".

وفي ما يتعلق بملف السكن، يرى البلداوي أن غياب التنظيم خلق صورة مشوشة: "لا توجد مشكلة حقيقية في السكن من حيث القدرة الشرائية؛ فمتوسط سعر الوحدة السكنية من 100 إلى 150 مليون دينار، بينما الوحدات الحديثة تصل إلى 250 مليون، ما يعكس ارتفاع السقف المعيشي للمواطن".

كما يلفت إلى أن "القطاع الخاص يوفر أجورا يومية الحد الأدنى منها 500 ألف دينار، وهو ما يعادل راتبين من عقود الدولة"، لكنه يشدد على أن "هذه الإمكانيات تعمل بطريقة عشوائية وغير منظمة".

ويتابع البلداوي: "لدينا خطط خمسية أعدت بالتعاون مع وزارة التخطيط، لكن المشكلة الحقيقية كانت وما تزال في الإدارة"، مؤكدا ضرورة وضع "استراتيجية شاملة لإدارة الموارد وتنظيمها بما يضمن النهوض بالبلاد".

التعداد السكاني يكشف أزمة مصيرية

ويحذر وزير التخطيط العراقي السابق نوري الدليمي، من تداعيات النمو السكاني المتسارع في العراق، الذي يقترب من 50 مليون نسمة.

ويقول الدليمي لمجلة فيلي، إن استمرار إدارة الملف السكاني بالأساليب التقليدية سيضاعف معدلات البطالة ويزيد الضغوط على السكن والخدمات الأساسية.

وأكد على ضرورة تخطيط قائم على بيانات دقيقة، وإعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو مشاريع إسكانية وبنية تحتية وتنمية القطاعات الاقتصادية لاستيعاب القوى العاملة، مع الاستثمار في الشباب لتحويل النمو السكاني إلى قوة اقتصادية مستدامة.

هشاشة النمو

من جهته يرى الخبير الاقتصادي أحمد عبد ربه أن التعداد كشف عن "نمو سكاني ملحوظ يضع العراق على عتبة الـ50 مليون نسمة"، وهو رقم لا يمثل مجرد مؤشر ديموغرافي، بل "عامل ضغط مباشر على الاقتصاد والخدمات وفرص العمل والسكن".



ويؤكد عبد ربه لمجلة فيلي أن الخطر لا يكمن في النمو بحد ذاته، بل في "سوء إدارة هذا النمو"، خصوصا أن سوق العمل غير قادر على استيعاب دخول مئات الآلاف من الشباب سنويا، مع استمرار محدودية الإنتاج الحقيقي واعتماد التوظيف الحكومي كحل سهل.

ويشير الخبير الاقتصادي إلى أن بطالة الشباب وتوسع الاقتصاد غير الرسمي يمثلان "بيئة خصبة للاضطرابات الاجتماعية والهجرة غير الشرعية".

وفي ملف السكن، يحذر عبد ربه من "قنبلة مؤجلة"، فارتفاع أسعار الأراضي وضعف التمويل العقاري وتوسع العشوائيات كلها مؤشرات تنذر بـ"تحول المشكلة السكنية إلى أزمة اقتصادية ذات أبعاد أمنية".

أما الخدمات الأساسية - من كهرباء ومياه وصرف صحي وصحة وتعليم - فهي "تواجه ضغوطا فوق طاقتها مع تمركز النمو السكاني في المدن الكبرى"، ما يزيد كلفة الخدمات ويعيق التخطيط بعيد المدى، بحسب عبد ربه.

ويضيف أن النظام المصرفي، رغم محاولات إصلاحه، ما يزال "عاجزا عن دعم النمو وتمويل الإسكان والمشاريع الصغيرة والمتوسطة"، ما يبقي الاقتصاد "أسير الإنفاق الحكومي الريعي".

ويؤكد أن مواجهة التحديات تحتاج إلى "انتقال حقيقي من اقتصاد استهلاكي معتمد على الدولة إلى اقتصاد منتج يقوده القطاع الخاص"، كما يجب أن تكون الإصلاحات "متوازية ومتزامنة" تشمل سياسة إسكان واقعية وممولة بآليات عقارية حديثة وبرامج تشغيل وتدريب تستهدف الشباب وتحديث البنى التحتية وتنويع الإنتاج بعيدا عن النفط.

وخلص عبد ربه إلى القول إن "تحويل النمو السكاني من عبء إلى فرصة يتطلب إرادة سياسية وإدارة كفوءة، قبل أي شيء آخر".

**وزير التخطيط العراقي السابق نوري الدليمي:**

**" استمرار إدارة الملف السكاني بالأساليب التقليدية سيضاعف معدلات البطالة ويزيد الضغوط على السكن والخدمات الأساسية".**

**الخبير الاقتصادي أحمد عبد ربه:**

**" "قنبلة مؤجلة"، فارتفاع أسعار الأراضي وضعف التمويل العقاري وتوسع العشوائيات كلها مؤشرات تنذر بـ"تحول المشكلة السكنية إلى أزمة اقتصادية ذات أبعاد أمنية".**

## عندما يطالب "المسؤول" بالحل:

# وزارة البيئة تناشد نفسها لإنقاذ بغداد من الدخان!

**فـيلي**

**تغلفت سماء بغداد في غضون أيام بطبقة رمادية كثيفة وانتشرت معها روائح ثقيلة، وقد جمعت وزارة البيئة العراقية شيئين لكل منهما حالته الخاصة لتسويغ العجز عن معالجة التلوث بصورة عامة ..**

ولكنه قال أيضا في التصريح المنشور نفسه، أن الضباب الدخاني الذي نراه اليوم، هو نتيجة لظاهرة طبيعية تسمى الانقلاب الحراري، ففي موسم تغير حرارة الجو، أصبحت درجة حرارة الجو القريبة من سطح الأرض أبرد من درجة حرارته في الطبقات الأعلى، وهذا حدث بسبب هدوء الرياح، فأصبح هنالك انحباس للغازات لمدة 24 ساعة، وتركزت الانبعاثات وحصل هذا الضباب، واوضح: هذه حالة مناخية، ومشخصة في كثير من المدن الكبرى، ومن أشهرها في خمسينات القرن الماضي كانت في لندن، وهذه الأشياء معروفة، بحسب تعبيره.

وفضلا عن هذا التناقض يشير المسؤول بالقول، أن معالجة هذا الواقع يتطلب "خطوات جدية". ولكن أليست وزارة البيئة هي المسؤول التنفيذي الاول عن أمور البيئة وحمايتها والخطوات الجدية يفترض أن تكون بيدها؟!

ان موضوع تلوث الهواء في بغداد وتصريحات المسؤولين بشأنه من القضايا الأكثر إلحاحا التي تثير كثيرا من الجدل والاستغراب، ارتباطا بالوضع الصحي للناس والإصابات التنفسية التي تتفاقم.

الاقرار بأن حرق أطنان النفايات يوميا بطرق عشوائية في ظل غياب مواقع الطمر الصحي هو أحد أبرز مسببات تلوث الهواء في العاصمة، وهذا يمثل مشكلة بيئية ناتجة عن قصور إداري وتنفيذي.

ان عزو ظاهرة الضباب الدخاني الحالية إلى "ظاهرة طبيعية ومؤقتة" وتفسيرها بالانقلاب الحراري والظروف الجوية وهدوء الرياح وانحباس الغازات والملوثات في الطبقات القريبة من سطح الأرض لمدة مؤقتة يمثل التفسير المناخي للظاهرة.

ويرى بعض المختصين، ان التصريحين قد لا يكونان متناقضين بشكل مطلق على المستوى العلمي، ولكنهما ازدواجية غير مقنعة على مستوى المسؤولية والتنفيذ.

فظاهرة الانقلاب الحراري هي ظاهرة مناخية معروفة، حيث تصبح طبقة الهواء القريبة من سطح الأرض أبرد من

## عندما يطالب "المسؤول" بالحل:

الطبقة التي تعلوها، مما يمنع صعود الملوثات وتشتتها، ويؤدي إلى تراكمها على شكل ضباب دخاني. هذا التفسير يركز على الآلية التي جعلت التلوث مرئيا وكثيفا في هذه الأيام.

اما الجانب البيئي (مصادر التلوث) فيتمثل في ان اعتراف المسؤول بإنتاج 10 آلاف طن من النفايات وحرقها عشوائيا، فضلا عن انبعاثات المركبات القديمة، ومصانع الطابوق غير الملتزمة بالمعايير، ومصافي النفط ومحطات الكهرباء التي باتت تتوسط بغداد، هذه كلها هي المصدر الأساسي والملوثات التي انحبست.

والتناقض يكمن في طريقة تقديم المشكلة، فبدلا من التركيز على أن الانقلاب الحراري كشف وأظهر خطورة تلوث الهواء المزمن في العاصمة الناتج عن الإهمال الإداري والتنفيذي، جرى تقديم الظاهرة الطبيعية كـ "مسوغ" أو كـ "السبب الرئيس" لتخفيف حدة المسؤولية عن المصادر البشرية المستمرة للتلوث.

وما يحدث في بغداد يمثل صورة مصغرة للتدهور البيئي الواسع في العراق، الذي يعكس بالفعل انعدام العمل الجاد وتبريرات المسؤولين غير المقنعة، اذ لا تتواجد مواقع طمر صحي كافية فالبلد يمتلك موقعين نظاميين فقط على وفق تقارير سابقة، مما يؤدي إلى حرق النفايات العشوائي، وهو مصدر رئيس للملوثات السامة وغاز الميثان.

وتشكل مصانع الطابوق والمصانع التي تحرق المشتقات النفطية مصدرا هائلا للانبعاثات السامة (أكاسيد النيتروجين والكبريت والكربون).

وتشير تقارير إلى أن عوادم المركبات (أكثر من 3 ملايين مركبة في بغداد) تشكل نسبة كبيرة من الانبعاثات، بخاصة المركبات القديمة التي لا تخضع لفحص العادم بشكل صارم؛ كما ان موقع مصفى الدورة ومحطة كهرباء جنوبي بغداد وسط التوسع العمراني يفاقم المشكلة.

وحين يشير المسؤول في وزارة البيئة إلى أن المعالجة تتطلب "خطوات جدية"، فإن هذا يثير السؤال: أليست هذه الخطوات هي صميم عمل الوزارة؟! فوزارة البيئة هي الجهة الرقابية التي تضع المعايير وتتابع الالتزام بها.

اللوم غالبا ما يجري تحويله إلى جهات تنفيذية أخرى (مثل أمانة بغداد لإدارة النفايات ومواقع الطمر، أو مديرية المرور العامة للسيطرة على عوادم السيارات).

هذا التحويل للمسؤولية يغطي على غياب التنسيق والعمل المشترك الحاسم بين الوزارات والمؤسسات التنفيذية في بلد يعاني من بنى تحتية متهالكة وقوانين بيئية غير مفعلة.

والتلوث لا يقتصر على الضباب الدخاني المؤقت، بل هو خطر مزمن يرفع معدلات الأمراض التنفسية، والحساسية، وأمراض القلب والشرايين، لاسيما بين الفئات الضعيفة.

وقطعا فان وزارة البيئة هي المسؤول الاول عن أمور البيئة وحمايتها، والخطوات الجدية يفترض تفعيلها وتنفيذها بوساطتها.

وزارة البيئة هي المظلة الرقابية والتشريعية المعنية بحماية البيئة؛ ولكن في النظام الإداري العراقي، تنفيذ المشاريع الكبرى مثل بناء مواقع الطمر الصحي الحديثة، أو مشاريع النقل الجماعي الصديقة للبيئة، أو تحديث المصانع، يقع على عاتق وزارات وهيئات أخرى (مثل وزارتي الإعمار، والصناعة، وكذلك أمانة بغداد).

المشكلة الحقيقية تكمن في عدم فرض المعايير البيئية بشكل صارم على تلك الجهات التنفيذية والمخالفين، و عدم تفعيل القوانين البيئية والتشريعات المطلوبة بجدية؛ والضعف الرقابي وعدم تواجد إرادة سياسية حقيقية تمنح الملف البيئي الأولوية والتمويل المطلوبين لمعالجة المشكلات جذريا بدلا من تبريرها أو الاكتفاء بالتحذيرات.

**« عوادم المركبات ( أكثر من 3 ملايين مركبة في بغداد ) تشكل نسبة كبيرة من الانبعاثات، بخاصة المركبات القديمة التي لا تخضع لفحص العادم بشكل صارم؛ كما ان موقع مصفى الدورة ومحطة كهرباء جنوبي بغداد وسط التوسع العمراني يفاقم المشكلة ».**

**فيلي - البصرة/ واسط/ ميسان :**

تواجه بعض محافظات العراق تحديات مناخية كبيرة نتيجة السيول المفاجئة مع بدء موسم الأمطار، فيما تبرز مناطق شمال البلاد وبعض المحافظات الشرقية كأكثر المناطق عرضة لتشكل السيول.

# السيول .. تهديدات متواصلة وفرص مائية ضائعة

وسجلت ناحية زرباطية الحدودية مع إيران في محافظة واسط حالة من الاستنفار الكامل لجميع الدوائر الخدمية، وتحاول السلطات المحلية اتخاذ إجراءات استباقية لتقليل الخسائر البشرية والمادية.

ويشير خبراء بيئة وطقس، إلى أن السيول الأخيرة كانت فرصة لإعادة النشاط المائي لبعض الأنهار، لكنها لم تكن كافية لتعويض الجفاف المستمر في الاهوار والمناطق الجنوبية.

مواجهة السيول

وفي هذا السياق تقول مديرة ناحية زرباطية، براء فؤاد الزبيدي، إن الإجراءات التي تم اتخاذها شملت تشكيل خلية أزمة لمواجهة الفيضانات والسيول القادمة من الجانب الإيراني، مع استنفار كامل لجميع الدوائر الخدمية.

وتضيف الزبيدي، لمجلة فيلي، أن الفيضانات تم توجيهها نحو الأنهار داخل حدود الناحية، وتم استيعاب كمية الفيضان وتوزيعها على الأراضي الزراعية ليتمكن الفلاحون والمزارعون من الاستفادة منها لسقي محاصيلهم، ولا توجد أي خطورة على السكان أو القرى المحلية.

وتوضح أن العمليات تشمل تطهير الأنهار وكيها وفتح أنهر جانبية لإبعاد السيول عن المناطق السكنية والزراعية، مبينة أن كمية الأمطار القادمة من الجانب الإيراني كانت محدودة ولم تسبب أضراراً تذكر.

وكانت وزارة الموارد المائية العراقية، قد أكدت مؤخرا، أن موجة الأمطار والسيول التي اجتاحت البلاد ستسهم بتعزيز الخزين المائي وتغمر الأهوار وتعمل على دفع اللسان الملحي في شط العرب، معتبرة الموجة "فرصة" لتعويض مواسم الجفاف وقلة الإيرادات.

تحذيرات جوية

من جانبه، يقول الراصد الجوي من البصرة (أقصى جنوب البلاد) صادق عطية، لمجلة فيلي، إن "العراق سيشهد حالات جوية متفاوتة ومتتابعة خلال الشهر الحالي والشهر المقبل، نتيجة استمرار تذبذب الأنظمة الجوية المؤثرة على المنطقة".

ووفقاً لعطية، فإن الغزارة وحدوث السيول لا يمكن الجزم بهما إلا قبل فترة قصيرة من تأثير الحالة الجوية، لأن التنبؤات البعيدة الزمن غالباً ما تكون شديدة التقلب من حيث التوزيع المكاني والتوقيت.

ويتابع قائلا إن المناطق الشمالية، بما فيها السهول والمنحدرات والأودية، تعد من أكثر المناطق عرضة لتشكل السيول خلال مواسم الأمطار، مشيراً إلى أن إنشاء بعض السدود على مجاري السيول بشكل غير مدروس ساهم في تفاقم المخاطر مسببة انجرافات وخسائر بشرية ومادية في عدد من المناطق.

ويشدد على أهمية التعامل العلمي مع مجاري السيول ودراسة مشاريع السدود والحواجز المائية بعناية لتقليل المخاطر المحتملة خلال الحالات المطرية المقبلة.

الفرصة البيئية

بدوره، يقول الناشط البيئي في محافظة ميسان، مرتضى الجنوبي، إن السيول الأخيرة جاءت نتيجة أول مطرة في الموسم الشتوي، ووفرت جانباً إيجابياً بعد خمسة أشهر من الجفاف.

ويرى الجنوبي، لمجلة فيلي، أن السيول ساهمت في إعادة الحياة للأنهار المتفرعة من نهر دجلة، لكنها لم تكن كافية لإغمار الأهوار، معبراً عن أمله في أن توفر السيول المقبلة فرصة لإعادة انعاش الأهوار الجنوبية وتعويض النقص في المخزون المائي.

كما يؤكد أن السيول الأخيرة أعادت النشاط البيئي لبعض المناطق الجافة، مشيراً إلى أن استمرار الاستفادة من هذه الظواهر الطبيعية يعتمد على الإدارة الفعالة لموارد المياه والتنسيق بين الجهات المحلية للحفاظ على المكاسب البيئية.

ويؤكد مرصد "العراق الأخضر"، المتخصص بشؤون البيئة، الحاجة إلى أكثر من 100 مليار متر مكعب من المياه لامكانية اعادة الخزين إلى وضعه الطبيعي في العراق.

وتشتد أزمة الجفاف في العراق على نحو غير مسبوق، بسبب قلة هطول الأمطار خلال السنوات الماضية نتيجة التغير المناخي، والسبب الثاني يعود إلى تراجع مستويات المياه الواصلة عبر نهري دجلة والفرات، جراء سياسات مائية لإيران وتركيا أبرزها بناء السدود على المنابع وتحويل مساراتها، ما يهدد بوقوع كارثة إنسانية في البلاد.

## مهنة تحتضر..

# لماذا توقفت ورش تصليح الأجهزة في بغداد؟

**فيلي**

**يجلس خالد وليد، البالغ من العمر ٦٠ عاماً في محله لتصليح الأجهزة الكهربائية، ثلاثة أيام مضت، وهو يفتح محله من الصباح وحتى المساء دون يأتيه احد ويشكو إليه عطلاً في ثلاجته أو غسالة المنزل المتعطلة.**

وفي حديث لمجلة فيلي، يقول خالد إن "العمل بتصليح الأجهزة الكهربائية، لم يعد مجدياً إذ أصبح العمل متوقفاً لأسباب عديدة"، مبيناً أن "صناعة الأجهزة الكهربائية اختلفت كثيراً عما كانت عليه في السابق، حيث تتوفر الأدوات الاحتياطية، لأن الصناعات الكهربائية سابقاً كانت من مناشئ أصلية واذا حصل عطل في الأجهزة فبالإمكان إصلاحها بكل سهولة".

ووفقاً لحديثه، فإن التجار والمستوردين أصبحوا يقتنون اجهزة استهلاكية لا توجد لها ادوات، لأنها من مناشئ ليست جيدة".

"من أبرز معوقات عمله هو عدم وجود قطع غيار لأكثر الاجهزة الكهربائية، وانه

## لماذا توقفت ورش تصليح الأجهزة في بغداد؟

يضطر احيانا إلى استبدال بعض القطع من الأجهزة الأخرى العاطلة ضمن عملية معروفة تسمى (التفصيخ) أي شراء جهاز وتفكيك قطعة"، بحسب حديث خالد.

ويشير إلى أن "ذلك يرفع من سعر أجور التصليح، واحياناً تكون قيمة التصليح بقدر قيمة شراء جهاز جديد، وهذا ما يدفع الناس إلى عدم ارسال أجهزتهم الكهربائية التي تتعرض للعطل إلى التصليح، فهم يستبدلونها على الفور".

ومنذ سنوات يعاني أصحاب مهن تصليح الأجهزة الكهربائية من كساد كبير في عملهم، وعلى الرغم من تكدس الأجهزة في محالهم لكنهم لا يعملون شيئاً، لان جميع الأجهزة لديهم قديمة، ولا يمكن تصليح الأجهزة الجديدة من قطعها إلا في حالات قليلة.

صعوبات وتحديات

بينما يرى عبد الحسين عواد، صاحب الـ 59 عاماً وهو يملك ورشة تصليح أجهزة كهربائية في منطقة البياع، أن "صعوبة إصلاح الأجهزة الجديدة يكمن باختلاف تقنيات الأجهزة الحديثة التي صنعت بشكل مغاير تماماً للأجهزة السابقة التي تمتاز بحجم الدوائر الكهربائية الإلكترونية فيها".

ويقول عواد، خلال حديثه لمجلة فيلي، إن "الأجهزة القديمة وبالرغم من أحجامها الكبيرة التي تبلغ 55 بوصة مثلا، تكون دوائرها الكهربائية التي نسميها الطبلة صغيرة جداً ومختزلة، وهنا تكون الصعوبة في إصلاح الجهاز، كون جميع قطعه تحتاج إلى عدسات مكبرة لرؤيتها".

ويتابع قائلا: "ما احصل عليه من مهنتي في التصليح حالياً لا يكفي لسد النفقات اليومية، واحياناً أقوم بسداد إيجار المحل من راتب الرعاية الاجتماعية"، مضيفاً أن "العمر الافتراضي للأجهزة الكهربائية الحديثة المستوردة لا يتجاوز عامين أو أكثر قليلا".

كما يلفت عواد، إلى أن "المنتج القديم كان يستخدم لأكثر من خمسة عشر عاماً، معظم الأجهزة القديمة كانت رصينة ومعمرة، ولا تظهر أعطالاً كثيرة، كما أن إصلاحها كان سهلاً"، مبيناً أن "العمل بمهنة التصليح لم يعد مجدياً ولا يوفر لقمة العيش".

وبحسب عواد، فإن عدم توفر الأدوات الاحتياطية في السوق المحلية ووفرة الأجهزة الحديثة في السوق المحلية، كان وراء الركود الذي أصاب هذه المهنة التي كانت سابقاً من المهن التي تدر ارباحاً جيدة لمن يتقنها".

الأجهزة لا تدوم طويلا

وفي حي الاعلام ببغداد، ثمة ورشة كبيرة لتصليح مختلف الاجهزة الكهربائية والالكترونيات والشاشات والحاسبات.

يطل رجل ثلاثيني بدأ الشيب يزحف رويداً الى رأسه، يقول محسن كاظم، وهو منهمك في اصلاح شاشة كبيرة أمامه، إن "التطور المستمر للتقنيات الحديثة يجعل صاحب الورشة يجد صعوبة في تصليح الأجهزة المعطلة، بسبب عدم وجود قطع الغيار".

ويوضح أن "أحدهم كان يحمل شاشة حاسبة مكتبية معطلة، ولم يجد من يصلحها، فأرسلوه لي، وقد استعنت بحاسبة أخرى متعطلة في المحل لاستبدال له القطع العاطلة".

ويضيف كاظم، في حديثه لمجلة فيلي: "في السابق كانت تأتي اجهزة التلفزيون من شركات عديدة، لكنها متشابهة، لأن قاعدتها ودواخلها واحدة، ويستطيع صاحب الصيانة اصلاحها بسهولة، فهناك شركة سيمنز الالمانية وغيرها من الشركات التي تحتوي منتجاتها من الأجهزة الكهربائية على المتانة الجيدة، أما الآن فقد اختلف الوضع كثيرا، الشركات وأصبحت أغلب المنتجات مستهلكة وسريعة العطل".

ويؤكد الحاجة إلى دورات تعليم مستمرة من قبل معاهد التطوير وغيرها لدراسة القطع الكهربائية وكيفية اصلاحها، المستمر او غيرها، كوننا نعتمد حاليا على "اليوتيوب" في تعلم صيانة الاجهزة الكهربائية الحديثة، مشيراً إلى أن "الشركات المصنعة لا تطرح أدوات احتياطية للأجهزة، لذا يضطر المصلح للقيام بجولة في السوق بحثا عن أجهزة أخرى تتوفر بها قطع الغيار التي يحتاجها".

ويعاني المواطنون، ممن تتعطل أجهزتهم أو حواسيبهم من عدم اصلاحها، على الرغم من الاعطال تكون في الغالب بسيطة، ولكن لا توجد قطع غيار لها، كما تقول مها علي.

"انطفأت شاشة حاسوبي، وذهبت لإصلاحها في منطقة شارع الصناعة التي تضم مراكز صيانة الحاسبات، إلا أنني لم أتمكن من اصلاحها هناك".

وتشير علي، في حديث خاص لمجلة فيلي: "اضطررت إلى استبدال الشاشة التي يوازي سعرها سعر الحاسبة نفسها" موضحة أن "جميع الاجهزة الحديثة لم تعد قابلة للتصليح بسبب عدم توفر قطع الغيار والأدوات الاحتياطية".

**"الشركات المصنعة لا تطرح أدوات احتياطية للأجهزة، لذا يضطر المصلح للقيام بجولة في السوق بحثاً عن أجهزة أخرى تتوفر بها قطع الغيار التي يحتاجها"**

هرباً من الروتين..

# جيل Z يقود ثورة العمل الحر

**فيلي**

**في ظل التضخم المتصاعد وتقلبات الاقتصاد العالمي، أصبح العمل الحر في العراق ملجأ للكثير من الشباب لما يوفره من فرصة لزيادة الدخل أكثر مما يحصل عليه الموظف في القطاع الحكومي.**

وشهد العراق خلال الأعوام الأخيرة نشاطاً ملحوظاً في اقتصاد العمل الحر وبشكل غير معتاد بعد جائحة كورونا عام 2020 التي فرضت نمطاً جديداً من أنماط العمل.

ويلاحظ أن الأجيال الجديدة جيل "زد" (Z) ينجذبون للعمل الحر أكثر من سواهم، لما يمثل لهم من فرصة لتطوير مهاراتهم أفضل بكثير من الوظائف التقليدية.

ووفق التقديرات، يبلغ متوسط أجر العاملين في القطاع الخاص نحو 2000 دينار عراقي للساعة الواحدة.

وفي قلب منطقة المنصور في العاصمة بغداد، تقف ريا سعيد بين الورود وعطورها لتروي قصة تحولها من عاملة في القطاع الخاص إلى صاحبة مشروع مستقل.

وتوضح ريا لمجلة فيلي أنها "عملت منذ سنوات في القطاع الخاص، لكن لم يتحسن وضعها المادي ولم تكتسب مهارات وقدرات جديدة".

وتضيف: "الغلاء يسحقنا، ولم يعد بوسعي الاستمرار في عمل طويل يمتد إلى 9 ساعات وأكثر أحياناً، بينما لا أحصل إلا على 750 ألف دينار كراتب شهري"، مبينة أن الراتب لا يكاد يكفيها لشراء الثياب، فضلاً عن ضرورات العيش من الطعام وغيره.

لذلك بدأت ريا مشروعها الشخصي من البيت، وخصصت صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي لبيع الورد بأنواعه، إلا أن بدايتها لم تخل من صعوبات ومعوقات، قائلة: "خسرت كثيراً من المال بسبب عدم الدراية وقلة الخبرة بهذه المهنة"، ورغم هذه البداية "المخيبة للآمال" على حد وصفها، واصلت العمل لإيقانها بأنها ستنجح في النهاية.

لذلك قررت ريا افتتاح متجراً صغيراً أمام إحدى الكليات ببغداد، وسرعان ما تحولت الخسائر السابقة إلى أرباح مالية جيدة، ولم تعد الشابة بحاجة إلى ذلك العمل المرهق في القطاع الخاص.

شابة أخرى تدعى ناهدة الحسني، تدير مشروعاً لبيع الصابون والعطور عبر الإنترنت، وتمكنت من تطوير قدراتها العملية، وأصبح المشروع يدر عليها الكثير من المال.

وتقول الحسني لمجلة فيلي إن "العمل في مشروع خاص يحقق الحرية التامة في التعامل، إذ يصبح الإنسان مدير نفسه في العمل، وهذا ما كنت أتمناه دائماً".

وتؤكد أن "المشروع الشخصي يجعلك تتحكم في عملك وتنظم أوقاتك بعيداً عن الروتين



قائلاً إن "الوظيفة مجرد تمشية حال وتسيير الأمور الشهرية، لكنها لا تؤسس لمستقبل الشباب ولا تغطي نفقات العائلة".

ويعتبر الزيدي خلال حديثه لمجلة فيلي أن بصمة الحضور اليومي في الوظائف، "تسحق الإنسان وتجعله مبرمجاً مثل الروبوت" بعكس العمل الحر الذي يمنح أصحابه مساحة أكبر للحركة التي تضاعف الربح اليومي.

وأسوة بغيره من الأعمال والوظائف، فثمة تحديات يواجهها كثيرون خلال مزاولتهم للعمل الحر، ومن أبرز هذه التحديات - بحسب الزيدي - هي تحمل الخسائر المالية في بداية أي مشروع، والعمل على تطويره بشكل مستمر، وبخلاف ذلك فإن المشروع لن يستمر وينهار.

ويفكر كثير من الشباب في تبني مشاريع صغيرة تغنيهم عن بقية الأعمال، ويجد في ذلك العديد من المختصين جوانب إيجابية كبيرة بذلك، غير أن بعضهم ينظرون إلى هذه الظاهرة من زاوية مختلفة.

وفي هذا السياق يشرح الباحث الاقتصادي أحمد عبد ربه أن "هذا النمط لم يعد مجرد خيار فردي بل تحول إلى أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الحديث، بفضل ما يوفره من مرونة وقدرته على خلق فرص جديدة".

ويوضح عبد ربه لمجلة فيلي أن "توسع العمل الحر يسهم في تعزيز الابتكار وتنشيط القطاعات الإنتاجية والخدمية على حد سواء".

ويشير إلى أن "إحدى أهم إيجابيات العمل المستقل هي قدرته على استيعاب فئات واسعة من القوى العاملة، خصوصاً الشباب، وتمكينهم من دخول السوق بمهارات متنوعة دون الحاجة للمرور عبر أنظمة التوظيف التقليدية"، منوهاً إلى أن "العمل الحر يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع المنافسة ورفع جودة الخدمات المقدمة".

ورغم ذلك، يحذر عبد ربه من أن "الانتشار غير المنظم لهذا القطاع قد يخلق تحديات جدية، أبرزها غياب الاستقرار المالي للعاملين وافتقارهم لمنظومات حماية اجتماعية فعالة، ما يجعلهم عرضة لمخاطر مهنية ومعيشية".

كما يبين الباحث الاقتصادي أن "توسع سوق العمل الحر دون إطار قانوني واضح قد يؤدي إلى تشتت السوق وتراجع الأسعار، وهو ما يهدد الجدوى الاقتصادية للأنشطة المستقلة".

**" الوظيفة تسحق الإنسان وتجعله مبرمجاً مثل الروبوت بعكس العمل الحر الذي يمنح أصحابه مساحة أكبر للحركة التي تضاعف الربح اليومي "**

وقلة الرواتب وسلسلة الأوامر الطويلة".

ويبدو أن الشباب لهم موقف مماثل من الفتيات في اعتماد مشاريع شخصية بعيداً عن ضغوطات العمل في القطاعين العام والخاص، إذ يجد كثير منهم أن العمل الحر هو الأنسب لهم.

ويقارن عبد الحسن الزيدي - وهو صاحب محل مرطبات - بين الوظائف والعمل الحر

## شتاء العتمة:

# بغداد تحت رحمة الغاز الإيراني والوعود الحكومية الضائعة

**فيلي :**

أعلنت وزارة الكهرباء العر اقية، عن توقف الغاز الإير اني بالكامل، فيما قالت إيران أنها توقفت عن ضخ الغاز إلى العراق لظروف طارئة؛ وفي الوقت نفسه يقول وزير النفط العراقي ان "وزارة النفط حققت الاكتفاء الذاتي لمادة زيت الغاز "الكاز" ونحن في مرحلة التصدير في إطار سعي الوزارة لزيادة الإيرادات لخزينة الدولة"؛ فكيف يحدث مثل هذا التناقض، لاسيما أن تزويد الكهرباء في كثير من المناطق بخاصة في بغداد شهد انقطاعات يومية كبيرة امتدت إلى ١٨ ساعة في بعض الأحيان؟

التساؤل يعكس فجوة فنية وإدارية يراها كثيرون تناقضا، فيما يقول البعض انها ناتجة عن اختلاف نوع الوقود الذي تحتاجه محطات توليد الطاقة. فلماذا لا يحل "الكاز" العراقي أزمة "الغاز" الإيراني فورا، و لماذا "الكاز" متوفر والكهرباء منقطعة؟

بحسب متخصصين فان، أغلب المحطات الحديثة والكبيرة في العراق (مثل محطات بسماية والمنصورية والصدر) صممت لتعمل حصرا بـ الغاز الطبيعي، هذه المحطات تفقد قدرتها الإنتاجية فور توقف الغاز، وهو ما تسبب بخسارة ما بين 4000 إلى 4500 ميغاواط؛ و هناك محطات يمكنها العمل بـ "زيت الغاز" (الكاز) كبديل، لكن كفاءتها تتراجع بشكل كبير عند استعمال الكاز، وتتطلب عمليات صيانة أكثر تكرارا وكلفة، و حتى مع توفر "الكاز" محليا، فإن نقله بالصهاريج إلى المحطات لا يعوض سلاسة وقوة ضخ الغاز عبر الأنابيب، مما يخلق عجزا في سرعة تلبية الطلب.

وإعلان الجانب الإيراني عن توقف الضخ بسبب "ظروف طارئة" يرتبط عادة بموسم الشتاء، فإيران تواجه ذروة استهلاك محلي للتدفئة، ومع انخفاض درجات الحرارة، تعطي الأولوية لسكانها على حساب التصدير، وهو "سيناريو" يتكرر سنويا ويضع المنظومة العراقية في حرج كبير.

صحيح ان وزارة النفط حققت طفرة في تكرير المشتقات النفطية (بنزين، كاز، نفط أبيض) بفضل تشغيل مصفى كربلاء وتوسعة مصافي البصرة وبيجي، لكن هذا الاكتفاء هو للمشتقات التي تستعمل في النقل والتدفئة والمولدات الأهلية، وليس "الغاز الطبيعي" الذي يكون قطاع التوليد الوطني العملاق بحاجة له.

ان الإنتاج المحلي (الكاز) فائض وجاهز للتصدير يستعمل كبديل طوارئ بفعالية أقل ولا يغطي كل المحطات، و الغاز المصاحب من مشاريع الاستثمار (مثل جولة التراخيص الخامسة) لم تكتمل كليا ويستمر الاعتماد على الاستيراد لسد الفجوة.

وزارة الكهرباء أعلنت أنها تعمل مع وزارة النفط لزيادة حصص "الوقود البديل" للمحطات التي تقبله، لكن الحل الجذري لن يكون إلا بعودة ضخ الغاز الإيراني أو اكتمال مشاريع استثمار الغاز العراقي لإنهاء التبعية للخارج، ولكي يتوقف العراق عن الاعتماد على الغاز المستورد (سواء من إيران أو غيرها)، فإنه بحاجة إلى استثمار "الغاز المصاحب" الذي يستخرج مع النفط ويحرق حاليا، فضلا عن تطوير حقول الغاز الحر.

وتوضح الحكومة العراقية انها وضعت خارطة طريق لاستقلال الغاز العراقي تمثلت في جولة التراخيص الخامسة بإسهام شركات صينية وإماراتية لخطة 2025 - 2026 تضيف نحو 800 - 1000 مقمق (مليون قدم مكعب قياسي) يوميا، وهي كافية لتشغيل عدة محطات كبرى؛ ويتواجد أيضا مشروع "نبراس" وشركة غاز البصرة شل، ميتسوبيشي والجانب العراقي، و يهدف في عام 2026 للوصول إلى قدرة معالجة تبلغ 2000 مقمق، مما يقلل حرق الغاز بنسبة كبيرة جدا.

وثمت مشروع "توتال إنرجيز" المتكامل لشركة توتال الفرنسية 2027 - 2028 هو المشروع الأضخم، ويتضمن استثمار الغاز في خمسة حقول نفطية بالبصرة لتوليد 600 مقمق في مرحلته الأولى، و مشروع تطوير حقل عكاز والمنصورية بشركات عالمية ومحلية 2026 - 2027 لتطوير حقول "الغاز الحر" (وليس المصاحب للنفط) لتوفير مصدر طاقة مستقر ومستقل.

ولكن لماذا يستغرق الأمر كل هذا الوقت لتوفير الكهرباء للسكان؟

هناك ثلاثة عوائق رئيسة واجهت البلد في السنوات الماضية، أولها مشكلات تتعلق بالبنية التحتية، اذ ان بناء منشآت معالجة الغاز أكثر تعقيدا وكلفة من حفر آبار النفط، وان هذه المشاريع تتطلب استثمارات بعشرات المليارات من الدولارات، التي تعطلت لسنوات بسبب الأزمات السياسية والأمنية.

و بالتوازي مع الغاز، يعمل العراق على الربط الخليجي و الربط مع الأردن ومصر، ومن المتوقع أن تدخل هذه الخطوط الخدمة الفعلية بكامل طاقتها في عام 2026 لتكون "صمام أمان" عند توقف الغاز، بحسب مسؤولين.

وتشير التوقعات المتفائلة والخطط الحكومية الحالية إلى أن العراق قد يصل إلى الاكتفاء الذاتي من الغاز بحلول عام 2027 أو 2028، إذا استمر العمل بهذه الوتيرة من دون معوقات سياسية أو أمنية، وحتى ذلك الحين، يظل "الوقود البديل" (الكاز والنفط الأسود) هو الحل "الترقيعي" الوحيد للأزمات الطارئة.

ان تحويل المحطات للعمل بـ "زيت الغاز" (الكاز) بدلا من الغاز الطبيعي ليس مجرد عملية تبديل بسيطة، بل هو اجراء "اضطراري" له ضريبة باهظة من الناحية الفنية والمالية، فالمحطات الغازية بحسب متخصصين، صممت لتعمل بوقود نظيف (الغاز)، و عند استعمال الكاز، تنخفض قدرة المحطة الإنتاجية بنسبة تتراوح بين 15% إلى 25%. بمعنى أن المحطة التي تنتج 1000 ميغاواط بالغاز، قد لا تتجاوز 800 ميغاواط عند تشغيلها بالكاز، مما يعمق أزمة العجز في الشبكة الوطنية.

كما ان الكاز وقود "ثقيل" مقارنة بالغاز، واحتراقه يخلف مواد صلبة وتراكمات كربونية على المحركات قد تؤدي لتوقف المحطة فجأة، و بسبب تواجد نسبة من الكبريت والمعادن في الكاز، يقصر العمر الافتراضي لأجزاء المحطة الحساسة.

في الحالة الاعتيادية (الغاز)، تحتاج المحطة لصيانة دورية كل عدة أشهر، أما عند استعمال الكاز، تتضاعف الحاجة لعمليات "غسل التوربين" بمعدل مرتين أو ثلاث مرات أكثر فضلا عن تلف المصفيات (الفلاتر) بسرعة كبيرة نتيجة شوائب الوقود السائل، مما يرفع تكلفة قطع الغيار الاستهلاكية؛ و هناك فارق سعري هائل يرهق ميزانية الدولة ، فالغاز غالبا ما يكون أرخص ويصل عبر الأنابيب بتكلفة نقل منخفضة.

والكاز، حتى لو كان منتجا محليا، فإن قيمته السوقية (كمادة يمكن تصديرها بالدولار) أعلى بكثير من الغاز و استغلاله في التوليد يعني "فرصة ضائعة" لبيع هذا الوقود في السوق العالمية، فضلا عن تكاليف نقله بآلاف الصهاريج يوميا، وهو ما يمثل عبئا لوجستيا وماليا ضخما.

واحتراق الكاز يطلق كميات أكبر بكثير من غاز ثاني أكسيد الكربون والكبريت، مما يجعل المناطق القريبة من المحطات (مثل منطقة الدورة في بغداد) تعاني من تلوث بصري وبيئي واضح (دخان أسود) لا يظهر عادة عند العمل بالغاز الطبيعي.

**" الإنتاج المحلي (الكاز) فائض وجاهز للتصدير يستعمل كبديل طوارئ بفعالية أقل ولا يغطي كل المحطات، و الغاز المصاحب من مشاريع الاستثمار (مثل جولة التراخيص الخامسة) لم تكتمل كليا ويستمر الاعتماد على الاستيراد لسد الفجوة. ".**

## تفاؤل رغم التحديات

مع اقتراب عام ٢٠٢٦ تتجدد في قلوبنا أمنيات الخيروالسلام، ونستقبل السنة الجديدة بأمل أن تحمل معها بداية انفراج حقيقي وتحسِن في الخدمات التي تمس حياة الناس. ورغم أن الو اقع السياسي، وتأخر تشكيل الحكومة، يلوّح بتحديات قد تثقل كاهل المواطنين، يبقى التفاؤل خيارنا الأجمل والأقوى.

فنحن نعوّل على حكماء هذا البلد كي يجنِبوا شعبه أزمات جديدة، وندرك أن المستقبل مهما بدا معقداٍ قادرعلى أن يفتح أبواب التحسن إذا ما توفرت الإرادة. لا حياة مع اليأس، والأمل هو زادنا لعبورالمرحلة بثبات وثقة.

كل عام و أنتم بألف خير

**مدير التحرير**

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&

MEDIA FOR FAILI KURD

العدد 264 السنة الثانية والعشرون| كانون الاول / ديسمبر 2025